جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإجتماعية

محاضرات في مادة سوسيولوجيا الهجرة

مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم إجتماع

إعداد الدكتور: دحـــه سليـــم
أستاذ محاضر- أ

المؤسسة الجامعية: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
الشعبة : علم الإجتماع
عنوان اليسانس: علم إجتماع

محتوى المادة التعليمية

توصيف مادة تعليمية (*Syllabus*)

السداسي: السادس
اسم الوحدة: الأساسية

اسم المادة: سوسيولوجيا الهجرة
الرصيد: 4
المعامل: 3
الحجم الساعي خلال السداسي: 45 ساعة
الحجم الساعي الأسبوعي: 1سا و30د (محاضرة) + 1سا و30د (أعمال موجهة)
طريقة التقييم: مراقبة مستمرة (40%) + امتحان كتابي (60%)
أهداف التعليم:

1) الإحاطة بالمجال المعرفي المتعلق بالهجرة
2) ضبط المفاهيم والنظريات المتعلقة بتفسير الهجرة الدولية
3) دراسة تجارب إقليمية في مجال تنظيم الهجرة واستثمارها

المعارف المسبقة المطلوبة:

1) الهجرة غير النظامية وأسبابها
2) التأثيرات الإجتماعية للهجرة
3) سبل مواجهة سلبيات الهجرة

القدرات المكتسبة:

1) القدرة على التحكم في وحدات التحليل وإدراك مضمون المادة منهجية وموضوعية
2) القدرة على توظيف المفاهيم والنظريات لتقديم نتائج علمية مرضية
3) القدرة على التمييز بين الإطار الدولي السياسي والإطار السوسيولوجي في مجال دراسات الهجرة

محتوى المادة:

المحاضرة (01): الهجرة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها
المحاضرة (02): الهجرة غير النظامية وخصائصها
المحاضرة (03): النظريات السياسية والإجتماعية في تفسير الهجرة: الواقعية والبنيوية
المحاضرة (04): النظريات الكلانية (ماكرو سوسيولوجي): نظريةالأنظمة العالمية ونظرية نظام الهجرة
المحاضرة (05): النظريات الجزئية في تفسير الهجرة الدولية(ميكرو سوسيولوجي): نظريتي إزدواجية سوق العمل والسببية التراكمية
المحاضرة (06): نظرية الإقتصادات الجديدة (الأجور، المكسب المتوقع)
المحاضرة (07): النظرية المؤسسية لتفسير الهجرة(الأسرة، الشبكات)
المحاضرة (08): الدراسات المعاصرة للهجرة الدولية(المدارس، مضامين الدراسات)
المحاضرة (09): الدراسات عبر الوطنية المتعلقة بالهجرة الدولية(مجتمعات عبر وطنية)
المحاضرة (10): سياسات تنظيم الهجرة(نموذج الاستيعاب، نموذج التعدد الثقافي)
المحاضرة (11): الهجرة وأبعاد الأمن(الإجتماعي، السياسي، الإقتصادي)
المحاضرة (12): الهجرة و التنمية
المحاضرة (13): الهجرة والعولمة
المحاضرة (14): حوكمة الهجرة: دراسة حالة منطقة غرب المتوسط
المحاضرة (15): امتحان (تقييم المعارف المكتسبة)

مقدمة

لقد أخذت الهجرة الدولية في التزايد المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك تزامناً مع الهبَّة الاقتصادية التي شهدتها دول المركز الرأسمالي وفتح أبواب الدخول للمهاجرين في الفترة التي عُرفت بالثلاثينية الظافرة التي تلت تلك الحرب. لكن مع مطلع سبعينيات القرن العشرين، بدأت سياسات تنظيم الهجرة في دول الاستقبال في التوجه نحو التقليل من حجم تدفقات المهاجرين وفق حاجيات سوق العمل لديها متأثرة بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها مع ارتفاع أسعار النفط.

تعتبر الهجرة أحد إفرازات العولمة والتي تتمثل في سلسلة من الإجراءات والعمليات التاريخية والديناميكية غير المنتهية التي تجسدت في التقدم الاقتصادي وتحريره من قيود الدولة بفعل التكنولوجيا وتعدد الفاعلين الدوليين خلاف الدولة. هذه العولمة ربطت المجتمعات والأفراد بعلاقات تجارية وتدفقات للمعلومات والسلع والخدمات والأفراد. تشكلت بفعل هذه التطورات أنظمة للهجرة الدولية تتضمن مناطق استقبال للمهاجرين تتوفر بها مناصب العمل

ومستويات للرفاهية، ومناطق طاردة للمهاجرين تقل بها مناصب العمل وتندر فيها فرص النجاح الاجتماعي.

تندرج ظاهرة الهجرة الدولية ضمن الحقول المعرفية البينية التي يشترك في دراستها العديد من الباحثين في عدة علوم منها القانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وغيرها. ويرجع ذلك بالأساس إلى تنوع أبعادها تأثيراتها على المهاجر ومجتمعه الأصلي ومجتمع الدولة المستقبلة. المختصون بالقانون على سبيل المثال جعلوا الدولة وحدة التحليل في دراساتهم، ومن ثم ركزوا على السياسات التنظيمية من منح تأشيرات الدخول وتحديد مدة البقاء إلى سياسات المنع والترحيل. المختصون في علم الاجتماع ذهبوا إلى دراسة البنى الاجتماعية ووصلوا في دراساتهم إلى اعتبار مجتمع الإرسال ومجتمع الإستقبال ومجتمع المهاجرين وحدة واحدة لتحليل، في حين ركز النفسانيون على محفزات الهجرة لدى الفرد ومدى تمكن الرغبة في تغيير مكان العيش داخل جوارح المهاجر، ومن ثم الوصول إلى تعميمات تُمكن من ضبط العوامل المتحكمة في ظاهرة الهجرة.

ترتبط دراسة الهجرة بثلاث عوامل تتمثل في الزمان والمكان والحركة ، هذه العوامل تشكل المداخل النظرية في تفسير أسباب تنقل الأشخاص من مكان لأخر ومن دولة لأخرى، فالمكان الذي يتواجد فيه المهاجر يحدد ما إذا كان تنقله مقبولا أم منبوذا حسب رغبة ومصلحة البلد المضيف. أما الزمان الذي يختاره المهاجر لتنفيذ مشروعه فيتعلق بتغيير بيئة العيش وتنويع مصادر الدخل ، هذا العامل يتحكم في مصير المهاجر من حيث مدة بقاءه المسموح بها، وما إذا كانت الحاجة لوجوده قصيرة أو طويلة الأمد في بلد الاستقبال.

في الوقت الحالي، تذهب جل الاهتمامات النظرية إلى التركيز على عامل الحركة، أي النشاط الذي يمارسه المهاجر، أو بمعنى أدق السبب أو المنفعة التي تم قبول المهاجر من أجلها والتي تشكل حجر الزاوية في الدراسات الغربية المعنية بالهجرة الدولية ، فلا مكان في العالم المتقدم للأشخاص عديمي المنفعة لأن بقاء الشخص في بلد الاستقبال مرهون بمدى إيجابية حركته من الناحية الاقتصادية والأمنية وكذلك الثقافية.

المحاضرة الأولى: مفهوم الهجرة الدولية

كـان مفهـوم الهجـرة موضـعا لعشـرات الدراسـات فـي العديـد مـن العلـوم المختلفـة، فـالهجرة تشـكل موضـوع بحـث ودراسـة فـي علـم الجغرافيـا، وعلـم الاجتمـاع وعلـم الأنثروبولوجيـا وعلـم الاقتصـاد والتـاريخ والعلـوم الإنسـانية والسياسية وحتى القانونية. وعند الإشارة إلى مفهوم الهجرة لابد أن نشير إلى أن البعض فرق بين الهجرات الحديثة والهجرة البدائية، فرأى أن الهجرة البدائية على أنها نقلات كانت تتم في شكل تحركات جماعية بين القبائل القديمة، التي كانت تتحرك من موطنها تحت عوامل طرد ترتبط بالطبيعة المناوئة وعجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى المادية والبشرية وعدم قدرته على التحكم فيها وإخضاعها وتذليلها لصالحه، ولم يكن يجد أمامه سوى الهروب منها والنزوح عن موطنه، وتتميز الهجرات البدائية عن الهجرات الحديثة في أن الأولى تتم في شكل جماعي في حين تتم الحديثة في شكل فردي غالبا.[1]

إذا كان القول بجماعية الهجرة والاضطرار لها هو الذي يميز الهجرة البدائية عن الهجرة الحديثة، فإن العصر الحديث شهد هجرات جماعية أيضا ميزتها التحركات القبلية التي قامت بها العديد من القبائل. كما يأخذ التعريف الاجتماعي للهجرة بالأسباب الاجتماعية حيث تعرف: "بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر سياسي أو تجاري أو سياحي". ويمكن القول بأن الهجرة الجماعية غالبا ما تكون هجرة اضطرارية أو جبرية، خارجة في الغالب عن إرادة الإنسان، كالهجرة التي عرفتها الشعوب الأولى والهجرات التي تحدث اجتنابا للكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين، أو الهجرات التي تكون طلبا للأمن والسلام نتيجة لغزو مرتقب أو حاصل بالفعل، بمعنى أن الهجرة قد تكون لأسباب سلبية كالهرب من خطر محدق، أو لدوافع إيجابية سواء اقتصادية أو دينية، كما أنه يمكن تعريف الهجرة مكانيا تبعا للنوعين التاليين:

- الهجرة الداخلية migration Interne:

[1] - غانم،عبد الله عبد الغني المهاجرون: دراسة سو سيو انثروبولوجية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002 ص 15

وهي التي تتم داخل حدود البلد الواحد، كما هو الحال بالنسبة لانتقال أبناء الريف إلى المدن الصناعية، كما أن تلك الهجرات تتم أيضا في المجتمعات الحديثة داخل حدود الوطن الواحد، فالهجرة الداخلية هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود القطر الواحد.[1]

- الهجرة الخارجية أو الدولية :migration Externe

هي التي تشمل حركة السكان بين دولة وأخرى بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد لتنتقل إلى غيره، ويعتبرها البعض بأنها عبارة عن النقل الدولي للمواد البشرية، مثل نقل التكنولوجيا ورأس المال الدولي.

يصف إذن مصطلح الهجرة حركة تنقل الأشخاص من مكان إلى أخر بحثا عن حياة أفضل، لكن مسألة تحديد صيغة دائمة لتعريف هذه الظاهرة ليست سهلة ، ويعود ذلك إلى ذلك تغير ديناميتها بشكل دائم ، ناهيك عن تعدد المدارس التي تعنى بتحليل الظاهرة وتأثيراتها على مجتمعات الإرسال والاستقبال. لا تقتصر الهجرة الدولية على رحلة انطلاق ووصول، وليست بالمشكل الأمني السياسي الذي يستوجب حلولاً آنية، ولا تختصر في حركية تنقل الأفراد بين الدول لأغراض متعددة، بل أضحت الهجرة الدولية حركية عبر وطنية تتجاوز المجال المراقب للدولة وتتعارض أحياناً مع منظومتها القانونية والسياسية.

1- المدلول اللغوي للهجرة

جاء في لسان العرب لإبن منظور* أن الهجرة من الهجر وهي ضد الوصل[2]، وتشتق كلمة الهجرة من فعل "هجر" وتعني " بَعُدَ" وهاجر أي ترك وطنه ، والهجرة تحمل معنى الخروج من أرض إلى أخرى ومن مكان إلى أخر سعيا وراء الرزق، وهجر فلانا أي قطعه وهجر الشيء أي تركه وأعرض عنه.

من هنا يختلف فعل "هجر" الذي يتضمن معنى القطيعة ، عن فعل " هاجر "الذي يحمل معنى الفراق دون رغبة ، حيث جاء في الموسوعة الحرة أن

[1] فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مخبر علم الاجتماع، 2003 ، ص 34-35

* ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الرويفعي الإفريقي المصري، الإمام اللغوي الحجة صاحب كتاب لسان العرب ومات سنة 711 هجري.

[2] محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، لسان العرب ، الجزء8 ، بيروت : دار صادر .ط1. الصفحة 4616

الهجرة تعني أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة أطول من كونها زيارة أو سفر[1].

يذهب جون كلارك إلى نفس الغاية حيث يرى أن كل من جمع أمره على مغادرة الوطن دون نية الرجوع إليه إما بتاتا أو إلى أجل غير محدود[2]. أما إذا إقترن سفر المهاجر بنية العودة يوما وبشكل قوي أضحى هذا الشخص "مغتربا" في حين أن لفظ مهاجر يحمل دلالات بنية العودة بدرجة أقل[3].

في الأدبيات الأجنبية يعبر عن الهجرة بثلاث مصطلحات متقاربة هي[4]:

- Immigration : تعني التوطين، وتستخدمها الدول المستقبلة للمهاجرين للدلالة على بقاء المهاجر غير الدائم فيها.
- Emigration : تستخدمه الدول المرسلة للمهاجرين للدلالة على النزوح والارتحال.
- Migration :يحمل معنى الإنتقال الطوعي الإيجابي، وتستخدمه باقي الأطراف المعنية بالهجرة.

كما يعد تغيير مكان العيش شيء محمود في الشريعة الإسلامية فقد جاء في محكم التنزيل ﴿ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة .....﴾[5] فالهجرة وسيلة لتغيير أساليب العيش والانتقال من الضنك إلى الرَغَد.

2- المدلول الإصطلاحي للهجرة

تركز أغلب التعريفات المعاصرة للهجرة الدولية على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم بها المهاجرون، فالهيئات الدولية وكذلك الاتفاقيات الدولية البحوث العلمية المتعلقة بالهجرة تقدم تعريفات للمهاجر الدولي تستند إلى مساهماته في التنمية الاقتصادية. تعرف الأمم المتحدة المهاجر الدولي على أنه « الشخص الذي يغير الدولة التي يقيم فيها بشكل اعتيادي »،

[1] هجرة .http :// ar.wikipedia.ery/wiki/
[2] جون كلارك .ترجمة (أحمد شوقي وإبراهيم زكي) .جغرافيا السكان .الرياض :دار المريخ .1984 .ص 203
[3] إنشراح الشال ، المغترب ووسائل الإتصال .القاهرة : دار الفكر:1987 .ص 56
[4] - Migration.Newencyclapedia Britamic .Chicago:1983.vol1. p1851.
[5] سورة النساء . الآية 98.(برواية ورش عن نافع)

كما تعرف العامل المهاجر على أنه « الشخص الذي يمارس أنشطة ذات عوائد مادية في دولة ليست وطنه»[1]. المنظمة الدولية للهجرة تعرف الهجرة على أنها « انتقال الأشخاص عبر الحدود لغرض العمل في دولة أجنبية »[2]. كما تنظر المنظمة الدولية للعمل للمهاجر على أنه « الشخص الذي يرتحل من دولة إلى أخرى ليستخدم في العمل يعود عليه بفائدة، وهو شخص يدخل إلى دولة أجنبية بشكل قانوني لغرض العمل »[3]. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعرّف المهاجر على أنه « الشخص الذي سيندمج أو أدمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تعتبر دولته الأصلية »[4].

في أدبيات الهجرة عموماً يقدم الباحثون تعريفات شاملة لجوانب هذه الظاهرة حيث يذهب الباحث محمد شفيق إلى تحديدها وفق عدة معايير هي :[5]

المعيار النفسي : ويتعلق بما إذا كانت الهجرة طوعية عن إرادة ورغبة أو نزوحا نتيجة أسباب طاردة كالحروب والمجاعات والكوارث والبطالة أو بإجبار من السلطات .

المعيار العددي : تتعلق بما إذا كان مشروع الهجرة جماعيا نتيجة تهديدات تواجه المجتمع ككل أو مشروع فردي لدى الشباب خاصة رغبة في بناء مستقبل أفضل.

المعيار الزمني : يتعلق بما إذا كانت الغاية من الهجرة هي البقاء الدائم في بلد المهجر والإندماج في مجتمع الإستقبال أو أن يحمل المهاجر في نفسه غاية العودة إلى أرض الوطن بعد تحقيق الغاية من مشروع الهجرة.

المعيار الإقتصادي : يتعلق بما إذا كان هدف المهاجر هو البحث عن فرص أمثل للعمل أو التجارة ، أو أن تكون الهجرة للسياحة أو العلاج.

المعيار القانوني :يتعلق بما إذا كانت الهجرة قانونية تحكمها تأشيرات وبطاقات إقامة ، أو أن تكون الهجرة غير قانونية تتم بالدخول السري لبلد الإستقبال أو بوثائق مزورة أو حتى سليمة لمدة معينة لكي يستمر في البقاء بعد انتهاء الأجل القانوني للإقامة.

---

[1] United Nations, Migration in North African Development Policies and Strategies. Morocco :Economic Commission for Africa. Office for north Africa.2014.p7.

[2] International organization for migration, glossary of migration. Geneva.2004.p41.

[3] - International labour organization. Defining international migration. www.ILO.org

[4] - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أعتمدت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/158 المؤرخ في 1990/12/18.

[5] - محمد شفيق .منهجية البحث العلمي . مصر : مكتبة الإزرابطة .ط1 2004 . ص 68.

بناءً على التعريفات السابقة يمكن نعرف الهجرة الدولية على أنها « **انتقال الأشخاص بين الدول بغرض العمل أو لممارسة أي نشاط إقتصادي أو وثقافي أو اجتماعي آخر ، وتتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الإستقبال أو بشكل مؤقت بعودَة المهاجر إلى موطنه الأصلي** ».

المحاضرة الثانية: مفهوم الهجرة غير النظامية

تتعدد التسميات الدالة على الهجرة غير النظامية حيث ينعتها أغلب الباحثين بالهجرة غير الشرعية، ويذهب آخرون إلى إعتماد تسمية الهجرة السرية والهجرة غير القانونية، مع دخول تسمية "الحراقة" قاموس البحث في الهجرة الدولية متسللاً من زاوية الإعلام. إلا أنه من الضروري تحديد الفروقات بين تلك التسميات ومجالات استخداماتها من أجل ضبط المفاهيم واستخدامها في محلها.

1- دواعي اعتماد وصف الهجرة غير النظامية

يركز أصحاب تسمية الهجرة غير الشرعية على تنافيها مع مقاصد الشريعة التي تقول بوجوب طاعة القائمين على شؤون الدول ومن ثم عدم معارضة التشريعات التي تنظم حركية تنقل الأفراد. وهذا النعت يلتقي مع تسمية الهجرة غير القانونية المخالفة لقوانين الدول. لكن الإلتزام بالقانون لدى المهاجرين لا يبدو من المسائل المهمة لدى بعض الدول مثل اسبانيا حيث تطغى الفوائد الاقتصادية المتأتية من تشغيل العمالة غير القانونية عن مسألة دخولهم أو مدة إقامتهم. وقد يكون المهاجرون في وضع قانوني ولكن وجودهم بتعارض مع سياسات الدولة المضيفة بسبب نشاطاتهم السياسية التي يمكن أن تتعارض مع أهداف تلك الدولة فتسعى إلى العمل على ترحيلهم لأن وجودهم يهدد سيادتها.

هناك من يسمي هذه الظاهرة بالهجرة السرية التي تتم دون معرفة المصالح المعنية بتنظيم وإدارة عمليات الدخول والخروج من الدولة. لا تبدو تسمية الهجرة السرية مُلمة بكنه ظاهرة الهجرة غير النظامية ، ففي ظل التقدم التكنولوجي وتطور وسائل المراقبة على الحدود وعبر البحر فإن حركات المهاجرين غير النظاميين ليست مخفية عن قوات خفر السواحل.

عند النظر إلى محاولات إعطاء تعريف اسمي للهجرة غير النظامية نلمس عدم الإلمام بكل جوانب الظاهرة محل البحث ، فدول الإستقبال تعرفها على

أنها: " وصول المهاجر إلى حدود الدولة البحرية أو البرية بشكل غير مشروع أو بشكل مشروع بوثائق مزورة أو بوثائق سليمة لمدة مؤقتة بموافقة الدولة ، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة الشرعية"[1] أما التعاريف التي تتناول الهجرة غير النظامية من وجهة نظر الدول المرسلة للمهاجرين فترى أن الهجرة هي : " خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك ، أو من منفذ شرعي بوثائق مزورة"[2]

إن وضع تعريف شامل للهجرة غير النظامية يقتضي تبني جميع الجوانب المحيطة بها. فالالتزام بالقانون وعدم معارضة التشريعات لا تبدو مسائل يسهل إقناع المرشحين للهجرة بها. كما أن المهاجر غير النظامي ودول الإستقبال في تعارض شبه كامل حيث لا توجد أهداف مشتركة واضحة بينهما ، فالتعارض يمثل السمة البارزة في إدارة هذا الصراع. القوانين المنظمة لحركة تدفق الأشخاص لا تتضمن فكرة قبول المهاجرين غير النظاميين مما يجعل محاولة القفز على هذه القوانين ضرورة ملحة بالنسبة لهؤلاء.

ونظرا لوضع المهاجر السري فإنه يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين منهم :

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة
- الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.[3]
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها .
- الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

و تعد الهجرة غير النظامية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من

[1] - حسن الإمام .مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014 . ص29
[2] - نفس المرجع . نفس الصفحة.
[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008 ، ص18.

أكثر البلدان تأثرا بها، فهذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط نظرا لإهتمام وسائل الإعلام بها، وأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.[1] كما اعتبرت المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، اقتصاديا، و حتى سياسيا وأمنيا، هذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق أو الوسائل هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، هذا بالرغم من المخاطر التي يجابهونها وعلى رأسها مفاجآت البحر و ظروفه، وكذا إمكانية الاعتقال و الحبس و العذاب الجسدي والنفسي في حالة النجاح في الوصول إلى الجهة الأخرى.[2] بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المهاجرين يلجؤون إلى أساليب أخرى كذلك منها التعاقد مع شركات التهريب، التسلل من خلال الحدود ، الزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، ومن جهة أخرى يقوم البعض الآخر باستخدام الوثائق و الجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة و بطاقات الضمان الاجتماعي و بطاقات عبور الحدود.[3] وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة مما قد يعرضهم لكثير من الأخطار، كما هو حال المهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، حيث تنشط حركات التهريب للأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم، فصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة خاصة بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين يؤدي بهم إلى الارتباط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالجريمة بكافة أشكالها، متزامنا هذا مع ظهور ظاهرة الإرهاب والتسليم بالعلاقة المباشرة للهجرة غير الشرعية بها من طرف دول الضفة الشمالية.

يمكن أن نقدم تعريفا يعتمد تسمية "غير النظامية " لوصف ظاهرة الإنتقال المتعارض مع أجندة الدول، وعليه فالهجرة غير النظامية : **"هي حركة انتقال الأشخاص عبر الدول التي تتعارض مع مصالح هذه الدول ومضامين**

[1] - ناجي عبد النور ، مرجع نفسه ، ص 119.

[2] غربي محمد ، " من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط". دفاتر السياسة و القانون، العدد الأول ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ، ماي 2009 ، ص 96.

[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 17.

المنظومـة القانونيـة والاقتصـادية المعتمـدة المتعلقـة بتنظـيم تـدفق الأشـخاص بينـها ".

في السابق كانت الدراسات المعنية بالهجرة الدولية تركز على مكان تواجد الشخص وهل يمكن أن يعود إلى مكانه الأصلي. لقد كانت دراسات وصفية تكتفي بالتركيز على من يقوم الرحلة، أما في الوقت الحالي فالأكاديميون ينظرون إلى ظاهرة الهجرة الدولية كنظام متكامل يضم العديد من الفاعلين يتفاعل هذا النظام بشكل مستمر ويتكيف مع بيئته الداخلية والخارجية ويقدم مخرجات سنوية تستفيد منها جميع الأطراف المعنية بالهجرة ، لقد أصبحت الهجرة " حركة تنقل الأشخاص بين الدول " وليست مجرد سفر ينتهي بالاستقرار في مكان الوصول .

2- خصائص الهجرة غير النظامية

تأخذ الهجرة غير النظامية وضعاً متعارضاً مع مصالح وأهداف الدول المعنية بها يجعلها في صراع مع قوانينها وتشريعاتها، وللهجرة غير النظامية خصائص عامة لصيقة بتدفقات بتدفقات المهاجرين هي[1]:

- **التنظيم:** تتم عملية الإنتقال غير النظامي للمهاجرين بالإتفاق بين المرشحين للهجرة والوسطاء الذين تربطهم في العادة صلات مع المسؤولين العموميين في النقل البحري. وتنتهي علاقة المهاجرين غير النظاميين بالوسطاء عند ركوبهم القوارب، وتنهي علاقتهم بالناقل البحري عند المياه الإقليمية لدولة المقصد. هذه الصفة تضمن استمرار عملية الهجرة غير النظامية ضمن نظام ديناميكي يبدأ بالمدخلات المتمثلة في المرشحين للهجرة وينتهي بالمخرجات المتمثلة في الناجحين في الوصول إلى أراضي البلد المقصود والاستقرار هناك.
- **وحدة الهدف**: تهدف الهجرة عموماً إلى تحقيق الربح لكل الأطراف؛ المهاجرون وعائلاتهم، الوسطاء والدول المستفيدة من العمالة المهاجرة. وفي الهجرة غير النظامية تنشط شبكات الهجرة بشكل غير قانوني مما يجعل سقف تكاليف الهجرة غير محدد بالنسبة للمهاجرين، لكن تعلقهم بمشروع الهجرة وتفاقم أسباب الطرد تدفعهم إلى تحمل تكاليف الهجرة غير النظامية.
- **البعد عبر الوطني:** تتم الهجرة غير النظامية بين الدول بحيث ينتقل المهاجرون من دول تقل بها مناصب العمل وفرص النجاح الاجتماعي إلى دول

[1] المرجع السابق، ص ص 32-34.

تتوفر بها مناصب العمل والأجور المرتفعة مقارنة بدول الإرسال. هذه الحركية العابرة للحدود والأوطان قد تتسبب في نزاعات بين الدول خاصة عند ربط نشاطات المهاجرين بالإرهاب والجريمة المنظمة.

- **الاحتراف والتخصص:** تكون الهجرة غير النظامية مجسدة الحدوث عند دخول المهاجرين بدون وثائق أو بوثائق مزورة، أو بالاستمرار في التواجد على أراضي الدولة المضيفة بعد انتهاء مدة الإقامة القانونية. تنشط شبكات الهجرة داخل الدول المستقبلة في هذا المجال بحيث تحترف تزوير الوثائق والإقامات حسب الطلب بحيث تتكيف عمليات التزوير مع القوانين والإجراءات المعمول بها في تلك الدول.

ترتبط الهجرة غير النظامية بفكرة الجاذبية نحو البيئة التي تضمن للمهاجرين فرص أفضل لحياتهم، هذا ما بجعلها عبر الزمن ظاهرة مستمرة عبر الدول رغم السياسات المتنوعة التي تنتهجها تلك الدول.

3- مفهوم اللجوء

يتحدد مفهوم اللجوء وفق متغيري الزمان والمكان حيث يتميز اللاجئ بتواجده في مكان ليس بموطنه الأصلي وفي فترة لا يستطيع التواجد خلالها إلا خارج وطنه. من هنا يوصف فرد ما باللاجئ حين يُدفع قسراً إلى البحث عن ملجأ آمن لفترة معينة.

يقصد باللجوء عموماً: « الحماية التي تمنحها الدولة لأحد الأجانب الذي جاء يطلبها في إقليم تلك الدولة أو في مكان آخر يتعلق ببعض أجهزتها الموجودة في الخارج »[1].

يحتوي اللجوء على ثلاث عناصر أساسية:

أ- السماح للشخص الباحث عن الملجأ بالدخول إلى إقليم دولة الملجأ.
ب-المأوى الذي هو أكبر من مجرد ملاذ مؤقت للاجئ.
ت-درجة من الحماية الإيجابية تقوم بها السلطة المشرفة على إقليم دولة الملجأ.

وفي القرآن يحمل اللجوء معنيين: الأول مكاني يتضمن توفر الأمن للاجئ فيه، في قوله تعالى ﴿ لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم

[1] جمال فورار العيدي، اللجوء السياسي في القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2017. صفحة 100.

يجمحون﴾ التوبة 57. والثاني شخصي يتعلق بالفرد الذي يوفر الحماية للاجئ، في قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾ التوبة 6. وقد كان رسول الله تحت أعين وسيوف المشركين لكنهم عجوا عن قتله هيبة من بني هاشم وعمه أبو طالب.

وفي القانون الدولي يتكون اللجوء من خمس عناصر[1]:

1- اللجوء حماية قانونية يكفلها القانون.
2- اللجوء تمنحه دولة في مواجهة أعمال دولة أخرى.
3- اللجوء يمنح في مكان معين، داخل الدولة فيسمى لجوءًا إقليمياً، أو في أحد السفارات أو القنصليات فيسمى لجوءاً دبلوماسياً.
4- اللجوء يمنح للشخص ويسمى لاجئ.
5- اللجوء حماية قانونية مؤقتة.

4- تأثير الهجرة غير شرعية على الدول المرسلة والمستقبلة :

هناك أثار مترتبة عن هذه الظاهرة ترجع بصفة مباشرة على الدول المرسلة والمستقبلة على حد سوء ومنها :

1- تداعيات اجتماعية: تنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية خطيرة ومتعددة ، لعل أهمها:

أ- مشكلة الإندماج : تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة ، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية ، حيث لا يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة ، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص او متطرفين ، ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي لهؤلاء المهاجرين ، خاصة في الدول الأوروبية فيشيع عنهم صورة عامة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة ؛ حيث يتم الخلط

[1] نفس المرجع، الصفحة 102.

بـين الهجـرة والإجـرام والتطـرف خاصـة للمهـاجرين ذوي الأصـول العربيـة والإسلامية .

ب- مشكلة الزواج المختلط : تثير مشكلة الهجرة عامة مشكلة الزواج المختلط وما ينتج عنه من تشتت أسري يؤثر على توجهات الأطفال وقيمهم وتنشئتهم وهويتهم ، إلا أن مشكلة الهجرة غير الشرعية تزيد الأمر خطورة وغرابة ، حيث صارت القضية في شكل عصابات تشبه الإتجار بالبشر ، حيث يتم استدعاء نساء وفتيات من دول شرق أوروبا ، ليتزوجن من المهاجرين غير الشرعيين ليضمن لهم عملية الحصول على الجنسية عندما يصلوا الى الدول المستقبلة .[1]

ج- تغير الهيكل الديمغرافي : تثير مشكلة الهجرة عامة والهجرة غير المنظمة او غير الشرعية خاصة مشكلة تغير الهيكل الديمغرافي في الدول المستقبلة والمرسلة ، ففي الدول المستقبلة يتغير التكوين النوعي والعمري للسكان بحسب نوع وعمر المهاجرين إليها ، فقد يزداد عدد الذكور والشباب على بقية الشرائح العمرية والنوعية للمجتمع ، أما في الدول المرسلة فيتغير التركيب الديمغرافي فيها تبعا لنوع وعمر المهاجرين منها ، فقد يقل عدد الذكور والشباب عن بقية الشرائح العمرية والنوعية في المجتمع ، إلا أن الملاحظ في الفترة الأخيرة تزايد الهجرة غير الشرعية للنساء أيضا و ليس للرجال فقط ، الأمر الذي يعني تزايد مشكلات الفقر والبطالة و تعثر خطوات التنمية في البلدان المرسلة للمهاجرين. إن تغير الهيكل الديمغرافي يؤثر على هوية الدولة ، فمثلا بعض دول الخليج العربي يزداد فيها عدد المهاجرين على عدد السكان الأصليين الأمر الذي يؤثر على هوية الدولة الثقافية والقومية ، كما ان تعدد وتنوع أصول المهاجرين الى مثل هذه الدول يجعل بنيانها الاجتماعي غير متجانس بالمرة وأشبه بالفسيفساء ، مما يؤدي إلى عدة مشكلات مجتمعية داخل هذه الدول ترتبط بأنماط السلوك والقيم فيها.

كما تتهدد اللغة الأصلية لهذه الدول مع تعدد الخلفيات اللغوية للمهاجرين ، علاوة على ذلك فإن بعض الدول في المنطقة العربية تعاني من إشكالية مجتمعية خطيرة ، وهي ان الخادمات و مربيات الأطفال يأتين من دول غير عربية

[1] -غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والإعلام، جامعة الجزائر ،ص. 144، سنة 2005.

بالأساس ، الأمر الذي يؤثر على التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال الأمر الذي يؤدي الى أزمات في الهوية والانتماء على المدى البعيد والمتوسط.

2 - التهديدات الأمنية والسياسية : إن أخطر تداعيات الهجرة غير الشرعية سياسيا وأمنيا هي تهديد سيادة الدولة المستقبلة ووجودها الفعلي ، فعند الحديث عن دولة مستقبلة للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين ، وخاصة الهجرة غير الشرعية ، اذا كان عدد المهاجرين يقارب عدد السكان الأصليين فإن هذا يهدد بانهيار الدولة واختفائها ، حيث ان أحد السيناريوهات المستقبلية لهذه القضية الشائكة هو إمكانية قيام المهاجرين بالتخطيط لانقلابات عسكرية بمساعدة دولهم او بمساعدة دول أخرى معادية لهذه الدولة ، الأمر الذي يعني انقلاب الأوضاع في الدول المستقبلة.[1]

هناك مشكلة أخرى تواجه الدول المستقبلة للمهاجرين ، وهي تزايد معدلات الجريمة في الأقاليم التي يقيم فيها المهاجرين غير الشرعيين ، وهذه المشكلة ليس لها مدلولات أخلاقية أو أحكام قيمية بقدر ما هي تعبير عن تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين ، مما يضطرهم لإرتكاب بعض جرائم السرقة. ولكن هذا لا يعني بالطبع إباحة السرقة حيث إن بعض المهاجرين خاصة غير الشرعيين يلتحق بتنظيمات الجريمة الدولية. هناك تداعيات سياسية خطيرة لقضية الهجرة غير الشرعية وهي التأثير على العلاقات بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين، بل إن الأمر يصل الى تكوين صور مغلوطة عن شعوب معينة من خلال قضية الهجرة غير الشرعية ويساهم الإعلام في كثير من الأحيان في زيادة وتجذر هذه الإشكالية . أيضا تداعيات مشكلة الهجرة غير الشرعية تلقي بظلالها على تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بقضية التنمية ، فدول الجنوب ترى أن الدول الإستعمارية السابقة هي التي نهبت ثرواتها وخيراتها لتبني هذا التقدم ، وبالتالي ترسخ في العقل الجمعي لبعض الشعوب الجنوبية أن الدول المتقدمة ملتزمة بإصلاح ما أفسدته وإن لم تفعل فإن الفقراء من الشعوب الجنوبية سوف ينزحون الى أوروبا بطرق شرعية أو غير شرعية ، فحيثما توجد الشعوب توجد الثروات ، فإما أن ترحل الثروات إلى الشعوب أو ترحل الشعوب إلى الثروات .إن إشكاليات الهجرة غير الشرعية تؤثر أيضا على مصداقية قضية حقوق

[1] - دون اسم الكاتب ، المركز الديمقراطي العربي ، الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق المجتمع الدولي. .httpM//forum.stop55.com/292468.html

الانسان التي تدعو لها الدول الأوروبية ودول الشمال عامة وترهن المنظمات الدولية معوناتها لدول الجنوب على إحترام هذه الحقوق ، وبالتالي فإن ما يحدث للمهاجرين غير الشرعيين من انتهاك لأبسط حقوق الإنسان " الحق في الحياة " يؤكد على ازدواجية المعايير الدولية في تطبيق هذه القضية وانتقائية الدفاع عنها.

3- التداعيات الإقتصادية :• تعتبر التداعيات الإقتصادية مشكلة لدول الإرسال أكثر من دول الاستقبال ، حيث إن الهجرة تتم بشكل انتقائي لنوع العمل المطلوب في الدول المستقبلة ، وبالتالي يقل نوع العمالة في الدولة المرسلة ويرتفع سعره وتحدث مشكلات في هيكل الإنتاج ومتطلبات السوق خاصة مع عدم وجود أطر تنظيمية لهذه الهجرات حيث أنها تتم بشكل غير شرعي .

المحاضرة الثالثة: الدولة وتنظيم الهجرة

بعد الحروب النابليونية، أعاد مؤتمر فيينا 1815 تشكيل النظام الدولي المبني على توازن القوى، وتمكن من حفظ الاستقرار الدولي لمدة قرن من الزمان. وبعد الحرب العالمية الأولى 1914، أعادت معاهدة فرساي 1919 تشكيل النظام من جديد. إلا أن انسحاب الولايات المتحد منها وسقوط عهد العصبة أدخل النظام الدولي من جديد في حرب شاملة. ومع بوادر نهاية الحرب العالمية الثانية، شرعت الدول المنتصرة فيها إلى بناء نظام عالمي جديد عُرف بالثنائية القطبية والذي شهد إقامة منظمة الأمم المتحدة وباقي والمنظمات الإقليمية، وعقد

العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي مثلت القانون الدولي وذلك بغية حفظ الأمن والسلم الدوليين.

انتهت مرحلة الثنائية القطبية، لكن بقيت المنظومة المؤسسية والقانونية الموروثة عنها متمثلةً في ميثاق الأمم المتحدة وباقي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تحكم العلاقات الدولية من الناحية الرسمية. الأمر الذي منع الولايات المتحدة من جني ثمار انتصارها في الحرب الباردة، حيث شكل ميثاق الأمم المتحدة قيوداً على تحركاتها الدولية أكثر من عقد.

بهذا أصبحت العلاقات الدولية مجالاً معرفياً معاصراً له مفاهيمه ومناهجه العلمية التي تتناوله بالدراسة. إلا أنه في الغالب يسيطر على دراسة العلاقات الدولية منهجان رئيسيان، أولهما منهج مثالي فلسفي ينطلق من مقدمات ميتافيزيقية ثابتة، أي تحديد(ما يجب أن تكون عليه الدول والعلاقات الدولية)، بحيث تصبح العلاقات الدولية فاضلة ومثالية. وقد ظل هذا المنهج مسيطراً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وظل يدور حول مبدأ نبذ الحرب وطلب السلم. أما الثاني فهو المنهج الواقعي الذي ينطلق من استقراء علمي لحوادث الواقع، محاولاً الربط فيما بينها معتبراً المجتمع الدولي يقوم على دول مستقلة بحيث يحدد (ما هو قائم من واقع الدول والعلاقات الدولية). إن تركيز دراسات العلاقات بين الدول على المنهجين التقليديين السابقين لم يمنع من ظهور عدة مناهج حديثة منها ما ارتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية كالليبرالية، ومنها ما جعل التطورات الاجتماعية وحدة التحليل كالبنيوية. وصولاً إلى اللاتماثل في العلاقات الدولية بحيث يمكن دراسة فاعلين أدنى من الدولة ومدى تأثيرهم عليها.

تعتبر الهجرة بين الدول القومية ظاهرة قديمة دفعت إليها الحاجة الاقتصادية للدول المستقبلة خاصة في فترات بناء اقتصادياتها وأثناء الحروب وبعدها. إلا أن القرن العشرين تميز باعتماد النظام الدولي إرثاً قانونياً ضبط العلاقات بين الدول باتفاقيات ومعاهدات نظمت حركة الأفراد بين الدول، الأمر الذي جعل من الدولة الفاعل الوحيد في إدارة الهجرة والمستفيد الأكبر من عائداتها.

ومع اختلال توازن القوى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي واجهت الدولة القومية عدة تحديات مست في المقام الأول سيادتها على إقليمها بفعل عدة

تحولات في الاقتصاد الدولي، أبرزها انفتاح الدول على تدفقات السلع والخدمات والأشخاص من كل أنحاء البسيطة.

1- النظرية الواقعية ودور الدولة في تنظيم الهجرة

ينطلق الواقعيون في دراستهم للظواهر السياسية من الواقع، أي دراسة ما هو كائن فعلاً، مقتربين من المقاربة المنهجية التجريبية ومن المقاربة الوضعية الكانطية من خلال التركي على الممارسات السياسية والخبرة التاريخية.

أ- التأصيل التاريخي للواقعية: ترجع الجذور الفكرية للواقعية، كمنهج للدراسات السياسية، إلى المؤرخ الإغريقي تيكوليدس الذي أرجع أسباب الحرب بين أثينا وأسبرطا إلى تعاظم القوة العسكرية لأثينا، الأمر الذي أحدث تخوفاً في أسبرطا من هذه القوة. ومن الإرث التاريخي للواقعية أفكار الفيلسوف الهندي كوتيليا الذي سعى إلى البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتقوية الدولة داخلياً وخارجياً عن طريق توسيع أراضيها، أو عن طريق تدمير الخصوم، أو عن طريق التحالف مع غيرها. وجدت أفكار كوتيليا تجسيداً على أرض الواقع عندما تمكنت دولة موريا من الاستيلاء على شمال القارة الهندية كلها واستطاعت تدمير قوات مقدونيا اليونانية التي تركها الإسكندر الأكبر شمال الهند[1].

أما ميكيافيلي فقد جمع أفكاره الواقعية في كتابه الأمير الذي رأى فيه أن ضمان أمن الدولة وبقاءها هو الهدف الذي يصبو إليه الحاكم، وأن السياسة هي صراع مصالح وخاصة إذا كانت هذه المصالح متناقضة. لقد أرسى ميكيافيلي أهم معالم الواقعية المتمثل في الفصل التام بين السياسة والأخلاق، بحيث يرى بضرورة تبني الدولة لأسوأ السياسات من أجل المحافظة على بقائها، ويلخص ذلك في مقولته الشهيرة " إن الغاية تبرر الوسيلة، وإن الضرورة لا تعرف القانون".

جاء بعده توماس هوبز الذي رأى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، وأن الإنسان يسعى دون هوادة إلى امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف عن ذلك إلا بالموت. وفي القرن العشرين نظر هانس مورغانثو للواقعية مستنداً إلى مفهومي القوة والمصلحة الوطنية باعتبارهما السبيلين لبقاء الدولة[2].

[1] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010، صفحة37.
[2] نفس المرجع السابق، ص 57.

ب- مسلمات الواقعية: جعلت الواقعية من الدولة وحدة التحليل باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية معتمدة على المقاربة التجريبية. و يمكن إجمال مسلماتها في النقاط التالية[1]:

_ الأخلاق ليست المحدد للسياسة، وحجتهم في ذلك عدم تطابق العمل السياسي مع المبادئ الأخلاقية.

_ اعتبار التاريخ مخبر الدراسة، فالنظرية السياسية نتاج للتجارب التاريخية وللممارسات السياسية.

_ إن السلوك الدولي متغير باستمرار ولكن تحكمه عوامل ثابتة متمثلة في القوة والمصلحة.

_ تتميز العلاقات الدولية في الغالب بالصراع لكون المصالح بين الدول غير منسجمة بل متناقضة.

_ أولوية المكسب السياسي على المبدأ الأخلاقي، فالدولة لا يمكن أن تفوت موقعاً سياسياً مقابل الإلتزام بمبدأ أخلاقي معين.

_ القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية وما الصداقة إلا نتيجة لتطابق مؤقت للمصالح.

_ يبرر النزاع الدولي انعدام الأمن مما يدفع الدولة لمضاعفة قوتها، وكذلك الطبيعة البشرية التي تميل إلى حب السيطرة والهيمنة مما يدفع الدولة إلى السلوك النزاعي.

_ تستند الواقعية إلى مفاهيم أساسية أولها القوة التي تعني القدرة على التأثير في الآخرين عن طريق التهديد، وكذلك توازن القوى والمصلحة الوطنية.

ج- التحليل الواقعي للهجرة الدولية

تمثل الواقعية نموذجا في دراسة العلاقات الدولية منذ خمسينيات القرن العشرين متخذةً الأمن مفهوماً مركزياً في شرح العلاقات بين الدول، والدولة الفاعل الرئيسي في النظام الدولي مدفوعة إلى مواجهة العالم الخارجي للحفاظ على مصالحها وفي مقدمتها الأمن. النزاعات بين الدول حسب الواقعيين هي

[1] محي الدين اسماعيل الديهي، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي.القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية،2014، ص ص 115-130.

التي تحقق التوازن والاستقرار في النظام الدولي، ويخالفهم الليبراليون في هذا مركزين على دور القيم المرتبطة بالأفراد كالحرية وأولوية الحق والملكية الخاصة وحرية التنافس الاقتصادي.

الإستراتيجية المبنية على الرؤية الواقعية لا تعتمد على الإدارة الجماعية لملف الهجرة بل تعتبرها شأناً داخلياً يندرج ضمن السياسة الخارجية للدولة خصوصا مع ارتباطه بالأمن مطلع القرن الجديد، بحيث أصبح الأمن عاملا قوياً في تبرير سلوكيات الدول وخاصة الإشكاليات الناجمة عن الهجرة. بيد أن هناك رهط من الباحثين يعتقد في عدم نجاعة المقاربة الواقعية لحل تلك الإشكاليات لكون الواقعية ترتكز على مفهوم القوة الذي لا يندرج ضمن سياسات تنظيم الهجرة، فمراقبة دخول وخروج الأشخاص يتعلق بالسيادة وليس بالقوة[1].

بنهاية الحرب الباردة، انتقل المجتمع الدولي من مرحلة الأمن النسبي الذي ضمنه توازن القوى بين المعسكرين والذي قام على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، إلى مرحلة الخطر الدائم التي يميزها تعدد مفاهيم الأمن من عسكري يتعلق بالدولة الوطنية إلى أمن إنساني واجتماعي ووظيفي.. ولم يعد التماثل ضروريا في الصراع من أجل البقاء، ولم تعد الدولة الفاعل الوحيد الذي يهدد الأمن أو الذي يحتاج الأمن.

أمام هذه المستجدات، أصبح من العصي على الدول كبح الرغبة المتنامية لدى الشعوب المتخلفة في الانتقال إلى المركز الرأسمالي الثري والمرفه. لقد أضحت الهجرة جزءاً رئيسياً من معالم التفاعلات العالمية الراهنة بكل ما تحمله من أبعاد متعددة تنموية وديمغرافية وأمنية. في حين يصنف باحثين آخرين حركية تنقل الأشخاص ضمن سياق العولمة التي ألغت الحدود بين الأمم والمجتمعات مما جعل ثقافة الهجرة والتنقل عبر الحدود تابعاً لموجة التطور الذي ألحقته العولمة بالإنسانية.

من منظور أمني، يتم عولمة الخطر إذا كان يمس في جوهره العالم المتقدم. هذا الأمر يفسر التهويل الأكاديمي والإعلامي لتهديدات الهجرة، خاصة في حوض المتوسط، ويحجب منافعها المتعددة وتأثيراتها التنموية على دول

[1] Jacinthe GAGNNON , L'immigration derniere rempart de la sauveraineté de l'Etat ?cahier de recherche. Paris : l'aborataoire d'etude sur les politiques publiques et la mondialisation.vol3. septembre 2010.p24.

الإرسال والاستقبال. إن مركزية التفكير الأوربية واحتكار الدولة لإدارة وتنظيم الهجرة غرب المتوسط رغم فشل خيارات الدولة في الحد من هذه الظاهرة يؤكد استمرارها في العقود القادمة. هذا الاحتكار يجعل من الواقعية منهجاً راسخاً في إدارة الصراع بين المهاجر والدولة.

2- النظرية الليبرالية ودور سوق العمل في تنظيم الهجرة الدولية

لا تعبر الليبرالية عن توجه اقتصادي وحسب، إنها منظومة فكرية متكاملة تطورت مع ترسخ مبدأ الحرية في المجتمعات الغربية منذ القرن السابع عشر متأثرة بنظرية العقد الاجتماعي التي جردت الدولة من الارتباطات الغيبية وحكم الإقطاع. لقد رأت الليبرالية في الدولة كائناً اصطناعيا من طرف البشر بإرادتهم الحرة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم عقدية.

برزت الليبرالية بشكل قوي في فكر المفكر الاسكتلندي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، والذي رأى أن ثروة الأمم لا تتمثل في الذهب والفضة وتخزينها كما دعت إلى ذلك المدرسة الميركنتلية، ولكن تتجسد في السلع والخدمات التي ينتجها الناس. ومن ثم قال مقولته الشهيرة (دعه يعمل دعه يمر) في إشارة إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

أ- مسلمات الليبرالية الكلاسيكية: تحولت الليبرالية بمرور الزمن إلى تيار محافظ يرفض التغيير الثوري الراديكالي ويفضل التغيير البطيء الذي لا يتدخل فيه الإنسان. لكن مع مجيء جون ستيوارث ميل دعا إلى تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل محدود لمساعدة الأفراد الضعفاء، ليقدم مفهوم دولة الرفاه الاجتماعي كنظير للدولة الحارسة. دولة الرفاه التي تحقق حياة أفضل لكل أفراد المجتمع وليس القلة فقط الذين لديهم قدرات عالية. وتتمثل ركائز الليبرالية في[1]:

_ تثمين الفرد: والسند الفلسفي في ذلك وجود الفرد قبل الجماعة على الأرض، ومن ثم تتحقق مصالح جميع الأفراد بسعي كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة في ظل عدم تدخل أي جهة في تصرفاته وحريته.

[1] Kay LAWSON. The human polity, a comparative introduction to political science. New york : houghton mifflin company. Fifth edition. 2003. Pp 52-56.

_ العلاقة العقدية بين الحاكم والمحكوم: الغرض من إعلاء نظرية العقد الاجتماعي رفض تسيد الديني على الدنيوي، ومن ثم التخلص من الهيمنة الدينية على الأفراد.

_ سيادة القانون: القصد من ذلك اعتماد منظومة من القوانين الوضعية من صنع الشعب وبرضاه، هذه القوانين تنظم حياة المجتمع.

_ الحرية: هي الركيزة الأساسية لليبرالية، وهي الحق الثاني للإنسان بعد حقه في الحياة، إلا أن ضبطها بالقانون يكفل عدم تعدي أي فرد على حرية الآخر.

المساواة: تتضمن المساواة تمتع جميع أفراد المجتمع بنفس الفرص للعمل والإنجاز ودون تمييز طبقي أو عرقي أو جغرافي أو جنسي.

_ العدالة: تمثل غاية الليبرالية، وتعني إعطاء كل ذي حق حقه بناءاً على ما يقدمه من جهد.

_ التسامح: حملت رسالة التسامح لجون لوك معنى التعايش بين الأديان المتعددة داخل الدولة ودون تدخل للدين في الحياة العامة.

_ الحياة الخاصة: تتضمن تمتع الفرد بحرية التصرف في شؤونه الاقتصادية، فيما تمثل السياسة الحياة العامة التي يعنى بها جميع الأفراد.

ب- أسس الليبرالية الجديدة:

اقترنت الليبرالية الجديدة بتطورات الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين، ودعت من جديد إلى عدم تخل الدولة في الحياة الاقتصادية. لقد رأت هذه النظرية أن السوق يعطي كل ذي حق حقه انطلاقا من قانون العرض والطلب، فكفاءة الأسواق ودور الأفراد في الاقتصاد كفيل بضبط العملية الاقتصادية.

ركزت الليبرالية الجديدة على توزيع الدخل ومستوى العمالة، بحيث تترك قضية توزيع الدخل بين العمال ورأس المال لآليات العرض والطلب، فالسياسات الاقتصادية لا يجب أن تستهدف العمالة الكاملة (الكل يعمل) كما دعا كينز لحل الأزمة العالمية في 1929. وكذلك لا يجب أن تستعمل أدوات السياسة

المالية والنقدية لرفع مستوى العمالة، بل يجب تحرير الأجور وقوانين التوظيف وخفض الأجور في فترات البطالة. ويمكن إجمال ركائز الليبرالية الجديدة في[1]:

_ الخوصصة الشاملة: انطلاقاً من فكرة الدولة الحارسة فالشأن الاقتصادي يجب أن يترك للخواص، بالتالي ترفع الدولة يدها عن أي دعم للمجتمع.

_ التجارة الحرة دون قيد: ويعني ذلك إلغاء التعريفة الجمركية وتحرير أسواق السلع والمال.

_ الإنتاج لغرض التصدير: يتضمن ذلك استعمال التجارة وسيلة للسيطرة على الأسواق في دول العالم انطلاقاً من جودة ووفرة المنتج الغربي مقارنة بالمنتجات المحلية.

_ تحرير أسواق العمل: ويعني ذلك ربط التشغيل بالحاجة للعمالة دون مراعاة لقوانين حماية حقوق العمال، واعتماد الحد الأدنى للأجور في فترة الأزمات.

ج_ الليبرالية وهجرة العمل الدولية: انطلقت الرؤية الليبرالية في تحليل علاقة الدولة بالهجرة من قدرة قواعد السوق على تصحيح الاختلالات الناجمة عن الهجرة الدولية من خلا حجم المنافع الاقتصادية المتأتية من العمال المهاجرين ومدى قدرة الدولة المستقبلة على التوظيف الناجع للعمالة الأجنبية.

في العادة تشكل العمالة المهاجرة ضغطاً على العرض في سوق العمل في الدول المستقبلة مما يدفع تلك الدول إلى عدم التعامل مع تنقل الأشخاص بنفس المنطق الليبرالي للتعامل مع تنقل السلع والخدمات. إلا أن رفض العمالة المحلية لنشاطات اقتصادية معينة كالبناء وجني المحاصيل يجعل تلك النشاطات حكراً على المهاجرين، يضاف إليه تدني مستويات الأجور وعدم توفر شروط عمل مناسبة وغياب نقابات عمالية تدافع عن حقوق المهاجرين يجعل من تحرير أسواق العمل فعالاً في تبرير استمرار هجرة العمل الدولية[2].

يعتمد المقترب الليبرالي كذلك على النموذج المؤسسي في سياسات تنظيم الهجرة من خلال الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في تقديم الإحصائيات والبحوث وكذا التحركات الميدانية في معالجة اختلالات الهجرة. لكن مقاومة الدولة لدور المؤسسات تحد من فعاليته على عكس التسهيلات في ميادين

---

[1] Idem.

[2] Ibid.p25.

الاستثمارات والتجارة والخدمات. كما أن المنظومة القانونية المرنة المطبقة في هذه القطاعات لا تجد مثيلتها على مستوى تنقل الأفراد ومدى تمتعهم بنفس الحقوق المدنية للمواطن في بلد المهجر.

3- النظرية البنيوية ودور البنى الاجتماعية في تنظيم الهجرة

ظهرت البنيوية كمدخل للتحليل في الدراسات السياسية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين في أعمال الباحث Alexander WENDT، حيث ركز في دراساته على الفاعل والبنية ومس بالتحديد التحليل الليبرالي المركز على الدولة. وحسب البنيويين فالدولة والفاعلين المحيطين بها كلهم فاعلون اجتماعيون تربطهم مصالح وأهداف وتنافس، هؤلاء الفاعلين يسعون دائماً إلى تغيير وتحويل البنى والمؤسسات والمعايير التي حولهم. تركزت الدراسات البنيوية أيضاً على النظام الدولي بحيث قام كينيث والتز وروبرت غيبلن بتحليل مواقف الدول منفردة ومن ثم الوصول إلى تحديد المميزات والتحولات على مستوى النظام الدولي، فالدول تتغير باستمرار لكن الحياة الدولية تبقى مستقرة حسبهم.

يقدم التحليل البنيوي منظوراً مختلفاً لتحليل الظواهر المختلفة، بحيث يتجاوز التحليل التقليدي الذي يركز على المؤسسات الرسمية فقط، فالبنيوية ترتبط بالتحليل الوظيفي الذي يدرس وظيفة كل جزء من أجزاء الكل. رأى البنيويون الحياة السياسية عبارة عن بنيات صغيرة منها السياسية ومنها الاجتماعية، هذه البنيات مترابطة وظيفيا بحيث تؤدي كل بنية وظيفتها حتى يبقى الكل موجوداً، والكل هنا هي الدولة[1].

تم تحليل الهجرة الدولية من زاوية بنيوية من طرف العديد من الباحثين منهم bari Buzan الذي قام باختبار الطريقة التي من خلالها تنعكس المصالح والهويات المتعلقة بالفاعلين الدوليين على البنية الاجتماعية للمهاجر في مقابل البنية الاجتماعية للمواطن المحلي. أدرج Buzan إشكاليات الهجرة ضمن الإطار الأمني، حيث رأى أنه لا يمكن دراسة تأثيرات الهجرة على البنى الاجتماعية دون النظر إلى الدور السياسي لصانع القرار في التحكم في تلك التأثيرات[2].

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة. اليمن: دار الوليد. 2003.ص167.
[2] Jacinthe GAGNNON .opcit.p23.

لقد اعتبر باري بوزان مسألة الهجرة من أهم الهواجس الأمنية للألفية الثالثة باعتبارها تعبيراً عن التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة مركزاً على مفهوم الأمن الاجتماعي الذي برز عقب الحرب الباردة، حيث يقول:" إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز و جزء من الأطراف على الأقل"[1]

على عكس الواقعيين، يرى البنيويون مفهوم السيادة ضعيفاً ومتآكلاً باستمرار بفعل العولمة، مما جعل من الهجرة تتأثر بالفاعلين غير الدولة كالمؤسسات الدولية وحتى الفاعلين ما تحت الدولة كوكالات التشغيل وأسر المهاجرين وكذلك مجتمع الهجرة.

تؤثر البنى الاجتماعية على زيادة معدل الهجرة من خلال دور الأسرة نتيجة الرغبة في تحسين مداخليها وتنويع نشاطاتها الاقتصادية، بحيث توجه تحويلات المهاجرين نحو أسرهم إلى دعم أفراد جدد لكي يهاجروا وكذلك تخصيص جزء منها لابتكار نشاطات اقتصادية جديدة أو تطوير النشاطات السابقة كالزراعة. كذلك تلعب شبكات الهجرة دوراً في توسيع دائرة المرشحين للهجرة بتشجيع النساء والأطفال على ذلك. في حين تعمل البنى ما فوق الدولة على المطالبة بتوفير حماية للمهاجرين وتسوية وضعياتهم غب القانونية وهو الدور الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الدولية للعمل.

4- مفهوم سياسات تنظيم الهجرة

في الغالب تفهم سياسات الهجرة على أنها مجمل الإجراءات المتعلقة باستقبال المهاجرين وتشغيلهم ومن ثم ترحيلهم. كما يرتكز التحليل دائما على مكان تواجد المهاجر وتداعيات هذا التواجد وسبل الاستفادة منه ومن هو الأجدر بالقبول.

ا- تعريف سياسات تنظيم الهجرة

تبدو مسألة استقبال الأجانب والقوانين المنظمة لذلك أمرا مألوفا لدى الدولة ، فحركة تنقل الأشخاص وفق الأطر القانونية تشكل ضرورة ضمن المنظومة الرأسمالية القائمة على حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص. كما

[1] محمد غربي(وآخرون)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجيات المواجهة .الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.2014.صفحة105

أن مسألة تنظيم الهجرة مسألة متعلقة بالدولة لا يمكن أن تفوضها إلى هيئة فوق قومية ولا هيئة تحت الدولة فهي مسألة سيادية، إلا أن عملية التنظيم تتضمن عدة عناصر :

- توسعت سياسة تنظيم الهجرة لتشمل العديد من المهام كإدارة دخول وخروج الأجانب الروتينية (منع التأشيرات ، الحصول على الإقامة مراقبة وتحديد مدة البقاء ...) تسوية وضعية النازحين واللاجئين وتحديد الوضع القانوني لهم ،...[1]
- الدول المصدرة للمهاجرين تعتمد سياسات لتنظيم الهجرة تتضمن التشريعات والإجراءات المتعلقة بتشغيل العمال في الخارج ، وكذلك تحديد الممارسات المحضورة للتشغيل ومراقبة وكالات التشغيل وكذلك تصنيف وفحص الوظائف المقدمة من الدول الأجنبية.[2]
- بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين تركز السياسات التنظيمية على تهيئة المؤسسات للتشغيل ، وموقعة العمال وتبني مخططات لتنمية الموارد البشرية الأجنبية وإستثمارها.[3]

يتوقف نجاح عملية تنظيم الهجرة على التعاون البيني لدى دول إرسال المهاجرين والدول المستقبلة لهم ، لذلك فإن سياسات تنظيم الهجرة تتضمن الإلتزام بإحترام حق التحرك القانوني غير المتعارض مع مصالح أي طرف(دول الإرسال ، دول الإستقبال، المهاجرين)

يمكن تعريف سياسات الهجرة على أنها **" عملية تنطوي على جملة من المبادئ والقوانين والإجراءات والأولويات تتضمنها دول الإرسال ودول الإستقبال بغرض تنظيم وإدارة شؤون المهاجرين والعمال المهاجرين خصوصا داخل هذه الدول" .**

بناءا على المعطيات السابقة فإن مفهوم الهجرة الدولية قد شهد تطورات عديدة وذلك بتغيير وحدة التحليل بحيث لم يعد المهاجر وظروف عيشه ودوافع قيامه برحلة الهجرة هي الأساس في الدراسة، ولم تعد الهجرة رحلة إنطلاق ووصول، لقد أصبحت عملية بينية تتضمن بيئة الإرسال وبيئة الإستقبال، وبيئة

[1] Ibrahim awed, concept and practice of labour immigration policies in european mediteranean countries.paper presented to fifth mediteranean social and political research meeting. Organized by European university Institue and Robert schoman center of advanced studies. Florence 24-28 march 2004.

[2] Ibid. p83

[3] International Organisation of Migration. Glossary of migration. Geneva 2004.p41.

العبور يضاف إليها المنظومة القانونية المنظمة لهذه التحركات . لم تعد حركة التنقل في إتجاه واحد ، أصبح التنقل المتكرر للأشخاص – خاصة للعمل – ضرورة لكل الأطراف المعنية.

ب- خصائص سياسات تنظيم الهجرة

ترتبط سياسات تنظيم الهجرة عموماً بأساليب التحكم في تدفقات المهاجرين وإمكانيات الاستفادة من وجودهم خارج بلدانهم، كما تستمد تلك السياسات أهميتها من تفاقم تأثيرات الهجرة على الدول المعنية بها. إلا أن تلك الدول تنتهج سياسات تتراوح بين التركيز على الأدوات القانونية والجهود الأمنية للمراقبة وإدارة وتسيير تدفقات المهاجرين. وتتميز تلك السياسات بما يلي[1]:

- البراغماتية:

لا مكان لعديمي الفائدة في العالم المتقدم، حيث يرتبط وجود الأشخاص ضمن المنظومة الرأسمالية بمدى المساهمات التي يقدمونها للدول التي تستضيفهم.

تنتهج الدول المستقبلة للمهاجرين في الغالب سياسة انتقائية معهم بحيث تمنحهم التأشيرات على أساس حاجيات سوق العمل بها، وعلى أساس انتماءاتهم السياسية الثقافية.

- الأسلوب الكمي:

تركز الدول المستقبلة للمهاجرين على أعدادهم ، بالتالي تفرض قيود على دخولهم بحيث لا يسمح إلا بدخول أعداد معينة كل فترة. هذا الأسلوب له ما يبرره فعملية ضبط أعداد المهاجرين تمكن صناع السياسات من رصد النفقات الموجهة لهم وتسهيل عمليات مراقبتهم واحترامهم للآجال المحددة لبقائهم.

- الدولاتية:

تحتكر الدولة عموماً عملية صياغة وصناعة سياسات تنظيم الهجرة وترفض أن تشاركها هيئات فوق قومية أو تحت قومية في تلك العملية، إلا في مجالات محددة تتعلق بإغاثة اللاجئين وترحيلهم.

ج- أنواع سياسات تنظيم الهجرة

تأخذ سياسات تنظيم الهجرة شكلين رئيسيين في دول الاستقبال هما سياسة الاستيعاب، وتنتهجها دول عديدة كفرنسا، وسياسة التعدد الثقافي التي تعتمدها بالأساس بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] بول كولبير، ترجمة(مصطفى ناصر)، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا.الكويت: سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2016.ص ص 139-142.

تركز سياسة الاستيعاب على التوحيد الثقافي، بحيث تشجع المهاجرين على أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في مجتمع الاستقبال ولا يمكن تمييزهم عن المواطنين الأصليين. هذا ما أكده الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في قوله:" إذا قررتم المجيء إلى فرنسا للبقاء بشكل دائم لابد أن تصبحوا فرنسيين، لا بد أن تقبلوا بأن تكونوا والفرنسيين مجتمع واحد، مجتمع وطني الإنتماء، وإن لم تقبلوا بذلك فأنتم ليس مرحب بكم في فرنسا".[1] يطالب صانع القرار الفرنسي هنا المهاجرين بمراجعة هوياتهم الأصلية والشروع في تقبل هوية مجتمع الاستقبال. هذا الخطاب يركز على المهاجرين المغاربة أكثر منه المهاجرين من القارة الأوربية نظرا للتباين الديني بين المجتمعات المغاربية ونظيرتها الأوربية.

سياسة التعدد الثقافي في قبول المهاجرين يركز عليها الإتحاد الأوربي كمبدأ أساسي للتكامل، حيث نص الميثاق الأوربي للحقوق في مادته 22على " الإتحاد اللغوي سيحترم التنوع الثقافي والديني واللغوي". كما اعتبرت اللجنة الأوربية نجاح التكامل مرهون بضمان حق الفرد في التمتع بهويته الثقافية[2].

تتعدد درجات التداخل بين مجموعات المهاجرين ومجتمع الاستقبال حيث نجد مستوى الانفصال، بحيث تبقى مجموعات المهاجرين معزولة وهامشية عن الأكثرية داخل مجتمعات الاستقبال بفعل خلفيات تاريخية، أو عادات وتقاليد قوية تربط المهاجرين. ثم يأتي النموذج التكيفي الذي يمثل الحد الأدنى من التوافق بين المهاجرين وبيئة الاستقبال، بحيث يتفاعل المهاجرون مع بيئة الاستقبال في حدود ضمان العيش وتحقيق الهدف من الهجرة، وتنتهي العلاقة بينهما بانتهاء الغرض من التواجد في بيئة الاستقبال. أما نموذج الاندماج فيركز على وجود علاقات قوية بين المهاجرين ومجتمع الاستقبال دون تخليهم عن هواياتهم الأصلية، بحيث يتعلمون لغة المجتمع وينشطون اقتصاديا ويدفعون الضرائب ويتزوجون من المواطنين المحليين. النموذج الأخير لتفاعل المهاجرين في بلد الاستقبال هو الاستيعاب الذي يتجانس فيه المهاجرون مع المجتمع المحلي ويتبنون هويته. الاستيعاب طريق في اتجاه واحد تتحول فيه الأقليات إلى أجزاء من الأكثرية داخل مجتمع واحد.

[1] Andaraliev Murodjon , Maghreb migration and integration issues : A case of France . Budapest (Hungray) : central European University . 2012.p48

[2] - John w. Berry, international migration, integration and multiculturalism. (ways towards social solidarity, queen University, paper on social representation. Vol 20.2011.p24.

5- مفهوم نظام الهجرة

تعبر فكرة النظام في العلوم الاجتماعية عموما عن تلك الوحدات المترابطة والمتوافقة وظيفيا ، فأي تعطل أو انسحاب لأحد الوحدات يؤدي إلى انهيار النظام ، كما تحمل فكرة النظام معنى الديناميكية في العمل بشكل ذاتي دون توقف عن طريقة آلية التغذية العكسية التي تضمن للنظام إعطاء فكرة مستمرة على مخرجاته ومدى قبولها من البيئة التي يتفاعل فيها النظام .

في مجال الهجرة الدولية ، يبدأ تشكل نظام للهجرة بتوفر الظروف الملائمة والدافعة نحو التحرك (كفرص العمل ، سياسات التنظيم ، البنية التحتية ....) ومع انتشار المعلومة في منطقة إرسال المهاجرين تتكون شبكات من العلاقات الأسرية والجهوية بين مكان الإنطلاق ومكان الوصول تؤسس لنظام هجروي .

ضمن النظام الهجرة تكون عملية التنقل مستمرة بناءا على وجود الحافز الذي تعطيه البيئة للمهاجر ليتحرك (ما الذي ينتظره المهاجر من البيئة) ويتعلق بمدى الرضا أو الرفض للواقع والذي يحدد قرار الهجرة من عدمه. كذلك تسمر عملية الهجرة بناءا التغذية العكسية التي تتضمن المعلومة عن بيئة الإستقبال التي تؤدي إلى زيادة الهجرة أو تراجعها بناءا على ما قدمه المهاجرون السابقون من معلومات أو ما تقدمه وسائل الإعلام.[1]

تعرف ماري كريتز MARY KIRTZ نظام الهجرة الدولي على أنه : " سلسلة من الأماكن المترابطة بتدفقات وتدفقات معاكسة من الأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات التي تؤدي إلى تسهيل التبادل المتضمن بالأخص الهجرة بين هذه الأماكن"[2]

ضمن نظام الهجرة الدولي، الدول ليست متقاربة جغرافيا رغم أهمية المسافة خاصة بالنسبة للمهاجرين ذوي الكفاءات المحدودة ، ويمكن كذلك أن تتشكل عدة أنظمة للهجرة في آن واحد تضم دولا مركزية تستقبل الأفراد ودول محيطية ترسلهم، والدولة الواحدة يمكن أن تكون متواجدة ضمن عدة أنظمة للهجرة سواء كدولة مصدرة أو مستقبلة أو دولة عبور ويمكن أن تدخل لنظام

[1] Roel peter Wilhelmina JENNISSEN. Macro-ecoamic determinants of international migration in Europe. Chapter3 (theorical framework of international migration) Amsterdam: Dutch university press2004-p35

[2] Mary kirtz .interntional migration system.A global approach.Oxfard claremdon press.England.1992.p15

الهجرة أو تخرج منه إستجابة للتغيير الإجتماعي أو التقلبات الإقتصادية أو الإنقلاب السياسي.

تتمثل الوحدات المشكلة لنظام الهجرة في المرشحين للهجرة (المهاجر المتوقع) وكذلك المهاجرين السابقين بالإضافة إلى الأنظمة الفرعية للمراقبة المتمثلة في الأسرة التي يمكن أن تشجع أو تمنع الهجرة وكذلك الإدارات الحكومية وأجهزة الأمن التابعة للدولة، يضاف إليها وكالات العمل في دول الإرسال ودول الإستقبال.

تحولت الهجرة في بداية هذا القرن إلى نظام عالمي متكامل له إيجابياته وسلبياته، تميزه دول مصدرة للمهاجرين على اختلاف خصائصهم الديموغرافية والثقافية، وكذلك دول مستقبلة للمهاجرين تتوفر بها الثروة ومناصب العمل وأعلى درجات الرفاهية كدول أوربا الغربية والولايات المتحدة، بالإضافة إلى دول العبور. هذا النظام يتفاعل بصورة ذاتية ديناميكية تضمن استمراره عن طريق التغذية العكسية المتمثلة في المعلومة أو الصورة الإيجابية التي تنقلها وسائل الإعلام والسينما والمهاجرون القدامى التي تدفع الشباب إلى التعلق بنمط الحياة الأوربي أو الأمريكي.

توفر فكرة نظام الهجرة للباحثين في أسباب الهجرة وسبل التحكم فيها رؤية شاملة لكل عناصر الظاهرة، ذلك أن وحدة التحليل لا تقتصر على الأسرة أو المهاجر فقط أو الدولة بأجهزتها الأمنية والإدارية بل تعتمد كل هذه العناصر ضمن إطار واحد للتحليل هو النظام الذي يضم كل هذه العناصر والذي يتفاعل بشكل دائم ولا يركز على إتجاه واحد للهجرة، بل يتعدى ذلك إلى فهم واقع بيئة الإرسال وبيئة الإستقبال ودورها ضمن هذا النظام.

يمكن تعريف نظام الهجرة الدولية على أنه " **عمليات التدفق المتواصلة من المهاجرين عبر الدول والتي تتم بشكل رسمي وديناميكي وذات منفعة لجميع الأطراف، بحيث تعمل التغذية العكسية على استمرار عمل النظام من خلال تأثير عوامل جذب المهاجرين**".

المحاضرة الرابعة: التنظير في مجال الهجرة

شهدت دراسة الهجرة تطورات عديدة من الناحية المنهجية وذلك بتغيير وحدة التحليل بحيث لم يعد المهاجر وظروف عيشه ودوافع قيامه برحلة الهجرة هي الأساس في الدراسة، ولم تعد الهجرة رحلة إنطلاق ووصول، لقد أصبحت عملية بينية تتضمن بيئة الإرسال وبيئة الإستقبال وبيئة العبور، يضاف إليها المنظومة القانونية المنظمة لهذه التحركات. لم تعد حركة التنقل في إتجاه واحد ، ولكن أصبح التنقل المتكرر للأشخاص – خاصة التنقل لأجل العمل – ضرورة لكل الأطراف المعنية.

بدأت محاولات صياغة نظرية عامة لتفسير الهجرة منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين مع كتابات الباحث Myrdal حول أسباب الهجرة من الريف إلى المدينة، لتتطور الدراسات لتشمل الهجرة بين الدول مركزة على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين بيئتي الإرسال والاستقبال، وخاصة التباين في الدخل الفردي والرغبة في تحسين مستويات العيش. يضاف إلى ذلك عدة متغيرات وسيطة كنشاط شبكات الهجرة التي تضم المستفيدين من ترحيل الأشخاص وكذلك المهاجرين الأوائل الذين يبثون ثقافة الهجرة والتعلق ببلد الإستقبال.

أولًا: النظريات الكُلانية لتفسير الهجرة الدولية(Macro-level)

تركز النظريات الكلانية المتعلقة بتفسير الهجرة الدولية على الدولة باعتبارها المتحكم الرئيسي في التفاعلات الهجروية. وتندرج تحت المستوى الكلاني (Macro level) عدة نظريات هي:

أ- نظرية الأنظمة العالمية لتفسير الهجرة

تجعل هذه النظرية من النظام الدولي والدولة أساس تفسير الهجرة الدولية، حيث فسرها Wallerstein على أنها إحدى روابط المستعمر بالمستعمرات القديمة. تمثل الهجرة إحدى إفرازات العلاقات الثقافية واللغوية والإدارية التي كانت إبان الحقبة الاستعمارية. هذا الأمر جعل طبيعة النظام الدولي خلال القرن العشرين متحكما في توجهات المهاجرين في العديد من مناطق العالم وذلك

باستمرار تدفقات المهاجرين من الدول المستقلة باتجاه الدول التي كانت تستعمرها[1].

هناك وجهان لتفسير الهجرة الدولية خلال القرن الماضي، أولهما تعاظم قوة المنظومة الرأسمالية (دول المركز) واتساع الهوة بينها وبين دول المحيط المتخلفة مما جعل تدفقات الهجرة تتزايد من المحيط إلى المركز. وثانيها ترسيخ مبدأ السيادة الوطنية الذي رافق بروز التنظيم الدولي وتأكيد ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها. هذا الأمر جعل التنقل بين الدول يخضع لمبدأ السيادة. هذا الواقع دفع الدول إلى تبني منظومة قانونية ومؤسسية تتحكم في حركة الأشخاص، كالاتفاقيات الثنائية والدولية المتعلقة بتنظيم حركية الأشخاص، أو استحداث منظمات دولية تعنى بحماية المهاجرين وحقوقهم كالمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية.

ذهب الباحث Todro إلى التركيز على العوامل الاقتصادية في تفسير الهجرة الدولية ، فالاقتصاد العالمي أصبح يُدار من قبل مجموعة من المدن العالمية التي تتجاوز حجم مبادلاتها الاقتصادية العديد من الدول ذات السيادة مثل سان فرانسيسكو و طوكيو و لندن. لقد أنشأت الدول الرأسمالية آليات مالية وإنتاجية تضمن تدفق السلع والخدمات والأشخاص منها وإليها باستمرار، خاصة تحركات الأشخاص ذوي الكفاءات العالية[2].

ب- النظرية الاقتصادية لتفسير الهجرة

من هنا ينتقل Todro إلى التركيز على العوامل الجاذبة للمهاجرين وفي مقدمتها مستويات الأجور حيث أن هناك دول لديها وفرة في اليد العاملة ولكن تعاني من انخفاض في الأجور، أو أن هذه الأجور لا تسمح بقدرة شرائية معقولة نتيجة التضخم ، ودول أخرى تنقص بها الأيدي العاملة ولكنها تمتاز بارتفاع في مستويات الأجور وكذلك سعر عالي لعملتها مقابل عملة الدول ذات الأجر المنخفض إلى الدول ذات الأجر المرتفع.[3] هذا الإنتقال مرهون بعدة معايير تستند إلى المشروع الشخصي للتحرك فالمهاجر يقارن أجره الأصلي في

---

[1] Thomas Strambar.the causes of Labour migration.A demand determined approach intenational migration revier.vol20.Special issue(winter1986).www.JSTOR.org 2004. Page21.

[2] Hania Zlotnik. theories of international migration. Chapter 59 in anthors: Graziella. Jaqeues vallin.Gmillan vunch. Demography analysis and synthesis .treatise in population. New York. Academic press.vol1.2006.p293.

[3] Idem.

بلده مع أجره المحتمل في بلد المهجر ويتحرك عند ما يكون المكسب المتوقع من اختلاف الأجور بين البلدين أكبر من التكاليف المتوقعة لعملية الهجرة ، وكذلك عودة الكفاءات مرهونة بمستوى المكاسب المتوقعة من العودة إلى البلد الأصل مقارنة بالمكاسب المحققة من البقاء في الخارج، بالتالي فإن سبيل الحكومات لمراقبة الهجرة هو تبني سياسات تؤثر على المكسب المتوقع من الهجرة بين الدولتين (تقليل فرص العمل من خلال الاعتماد على التكنولوجيا رفع الأجور في الدول المصدر...)

سار الباحث Bloom على نفس النهج في تركيزه على دور الدولة في تغيير الهجرة ، حيث رأى أن الأسر والعائلات في الدول المتقدمة تتمتع برعاية حكومية تضمن لها عدم تذبذب مداخليها في المستقبل. تعتمد هذه الدول سوق المستقبل الذي يضمن بيع المحاصيل بأسعار عالية حتى في حالة انخفاضها في الأسواق العالمية، وذلك بدفع الدولة للفارق في الأسعار لصالح الأسر المنتجة. أما في الدول الفقيرة فالأسر والعائلات تواجه مصيرها منفردة دون رعاية الدولة مما يدفع بهذه الأسر والعائلات إلى تجنيد بعض أفرادها في مشاريع الهجرة نحو الدول المتقدمة لضمان مداخيل مستقبلية تعوض لها الفارق عند تعرضها لخسائر مالية ناجمة عن تدهور أسعار المحاصيل[1].

تبقى الدولة الوطنية المسبب الرئيسي لعملية الهجرة وصاحبة الحق في وقفها انطلاقا من حقها في التمتع بالسيادة ، لكن على مدى عشرات السنين من المحاولات الدولية لتنظيم أو حتى إيقاف الهجرة بقيت الهجرة الدولية واقعا راسخاً يستجيب لحق الأفراد في التنقل من مكان لأخر بحثا عن حياة أفضل .

ثانيًا: النظريات الجزئية المفسرة للهجرة الدولية(Micro-level)

قدم أصحاب هذه النظريات تفسيرات مختلفة عن من سبقهم، حيث درسوا للهجرة الدولية انطلاقا من مجتمع الهجرة نفسه بحيث جعلوا المهاجر وحدة التحليل في دراستهم ، ومن ثم شبكة الهجرة، فمؤسسة الهجرة. الأمر الذي جعل دراسة الهجرة الدولية أكثر عمقاً وأوصل الباحثين إلى نتائج متعددة ساهمت في صياغة سياسات أكثر فعالية في تنظيم الهجرة.

أ- النظرية المؤسسية لتفسير الهجرة

[1] Douglas Massy. Joaquin Arango (and others).theories of migration.OPCIT.p436.

رأى الباحث Tylor أن المهاجرين في العادة يفضلون التوجه إلى الدول التي لهم فيها أقارب وصداقات لأن هذه الصلات تضمن لهم تكاليف منخفضة للهجرة وكذلك تكفل لهم قدر معين من الاطمئنان. ومن ثم يبدؤون الحياة الجديدة بأقل متاعب. بديهي أن تكون للمهاجرين الأوائل تجارب وخبرات في بلد المهجر يسعى المهاجرون الجدد إلى الاستفادة منها، ومنها ينسجون شبكات من العلاقات الاجتماعية الأسرية وحتى الطائفية[1].

بمرور الزمن تتطور الشبكات إلى مؤسسات تاريخية مستفيدة من الهجرة يشرف عليها مهاجرون سابقون ذوي خبرة في التعامل مع السياسات الحكومية وكيفية ضمان تدفق المهاجرين ومن ثم استمرار مصادر أرباحهم مؤسسات الهجرة تنصرف بعضها إلى الأعمال التطوعية لحماية حقوق المهاجرين وتحسين أوضاعهم، بينما ينحصر عمل بعضها في تزييف التأشيرات والجوازات والنقل السري للمهاجرين وإيوائهم مما أوجد سوق سوداء للهجرة.

ب- نظرية إزدواجية سوق العمل

تشغل هجرة العمل حيزا معتبرا ضمن الكتابات والبحوث المعنية بدراسة الهجرة ، على إعتبار أن البحث عن مداخيل أفضل يمثل السبب الرئيس للهجرة والدافع الأول نحوها . لقد أصبح سوق العمل الذي يتكون من المهاجرين مصدرا موازيا للعمالة بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين، بمرور الزمن

- التضخم في هرم العمل

بالنسبة للسوق المحلي للعمل في دول الإستقبال ، تنشط عدة نقابات عمالية وهيئات تدافع عن حقوق العمال وخاصة مسألة رفع الأجور والتأمين والتقاعد، هذه المسائل تشكل ضغطا على أرباب العمل وتدفعهم إلى تحسين الرواتب في أسفل هرم العمل المحلي. هذه العملية تستمر في المستويات العليا للهرم مما يؤدي إلى رفع تكلفة تحسين الرواتب بشكل عام[2].

في الدول الأوربية، يعد اللجوء إلى سوق العمل الموازي الذي يضم المهاجرين الوسيلة الأنجع بالنسبة لأرباب العمل لتفادي تكلفة تحسين الأجور

[1] Hein de Haas.Migration system formation and decline .Working Paper .international migration institute.oxford university.2009.p.30.

[2] Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others).theories of migration. A revieiw and Appraisal.population and development .USA.September 1993.p436

لكـون العمـال المهـاجرون يقبلـون بشـروط عمـل متدنيـة كـالأجور المنخفضـة وغياب الشروط الصحية للعمل وكذلك ضعف مستويات التأمين.

- عدم استقرار سوق العمل

يشكل الحراك الاجتماعي الحاصل في مجتمعات الإستقبال- بانتقال الأفراد من مستويات دنيا إلى مستويات أعلى للعيش - عاملا مهما في خفض العرض وذلك بخروج أعداد كبيرة من الأشخاص من سوق العمل وخاصة في أسفل الهرم . هذه الظاهرة موجودة في سوق العمل الخاص بالمهاجرين أيضاً، فالمهاجر يبدأ العمل لأجل الراتب ، ثم يسعى بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة والعيش في مستويات قياسية (شراء منزل، التعليم، شراء أرض، استهلاك السلع، الرفاهية...) . المشكلة الحاصلة تتمثل في عدم استقرار سوق العمل خاصة طبقة أسفل الهرم التي تخرج من سوق العمل مما يدفع أرباب العمل إلى تعويض هذا القصور في العمالة بتشغيل المهاجرين الجدد.[1]

- الازدواجية الاقتصادية

تعد الأزمات الاقتصادية من خصائص النظام الرأسمالي، هذه الأزمات تكون بشكل دوري وينتج عنها في الغالب الكساد وتوقف العملية الإنتاجية لبعض الوقت. رأس المال في الغالب لا يتأثر بينما يدفع العمال ثمن توقف العمل بحرمانهم من مداخليهم الثابتة. عند انقضاء الأزمة يواجه أرباب العمل معضلة التسويق من جديد ، ناهيك عن تجديد الهياكل الإنتاجية مما يدفعهم إلى إتباع سياسة تقشفية تركز على تقليص كتلة الأجور ومن ثم يقللون من عدد العمال المحليين من جهة ، ويشغلون العمال المهاجرين الذين يقبلون بالأجور المتدنية[2].

- ديمغرافية العرض على العمل

يتجه سوق العمل المحلي في دول الإستقبال الأوربية دائما نحو الانكماش ، ويعود ذلك إلى التراجع السكاني عموما وإلى تحسن ظروف المعيشة وارتفاع مستويات الرفاهية لدى السكان المحليين مما يجعلهم ينسحبون من المستويات الدنيا للعمل. أصبحت هناك مهن خاصة بالمهاجرين يرفض المواطن المحلي العمل بها كأعمال البناء وجني المحاصيل[3]. الإختلال في التوازن بين العرض المتجه نحو الانخفاض والطلب المتزايد خاصة في القطاع الزراعي يدفع نحو استغلال سوق العمل الموازي المتمثل في العمال المهاجرين .

---

[1] IBID. Page 441

Douglas. S. Massey .Joaquin Arango (and others). Opcit.Page 446.[2]

IBID. Page 447[3]

هناك طلب متأصل ومزمن على العمالة الأجنبية في دول المركز المتقدمة، هذا الطلب جعل من الهجرة عملية ديناميكية لا تتوقف.

ج- نظرية السببية التراكمية

ضمن المنظور الجزئي لتفسير الهجرة الدولية قدم الباحث Douglas Massey تفسيرا مختلفا للهجرة اعتمادا على فكرة التوسع الذاتي لها، حيث وجد أن تراكم الخبرات والتجارب الهجروية يولد طلبا إضافيا على المهاجرين الجدد .

سطر Douglas Massey ستة عوامل تجعل من الهجرة تتوسع ذاتيا هي:[1]

- **توزيع الدخل :** عادة ما توجه مداخيل الأسر المتأتية من تحويلات المهاجرين لتحسين معيشة أفرادها ، لكن لدى هذه الفئة الأسر دائما نزعة نحو زيادة هذه المداخيل، ومن ثم زيادة عدد الأفراد المهاجرين داخل هاته الأسر مما يجعلها تخصص جزءا من تحويلات المهاجرين لدعم ومساندة مهاجرين جدد.
- **توزيع الأرض:** تتعلق المجتمعات الريفية بالأرض واستغلالها عموما وينفقون مدخراتهم لزيادة حجم ممتلكاتهم خاصة الأرض بحيث أن الهيبة والمكانة الاجتماعية تزيد طردا مع حجم الأرض . الأسر الفقيرة في المجتمعات الريفية تسعى جاهدة لمحاكاة الأسر الغنية في تملك الأرض مما يجعل من الهجرة الوسيلة الأنسب لدى الفئتين لتحقيق هذه الغاية حيث أن مداخل المهاجرين في الريف تصرف أغلبها في التوسع الزراعي.
- **منظومة الإنتاج الزراعي:** الأسر ذات المداخل المتأتية من الهجرة تنفق جل هذه المداخيل في تطوير عملية الإنتاج من خلال تحديث الآلات والمبيدات وتوظيف التكنولوجيا, هذه التحديثات تعمل على تخفيض اليد العاملة مما يجعل الفائض في سوق العمل يتجه نحو الهجرة.
- **ثقافة الهجرة**: في العادة يبدأ المهاجر حياته في بلد الاستقلال مركزا على تحقيق المكسب المادي باعتباره الهدف الرئيسي للهجرة, ثم يندمج في المجتمع المتقدم فتتغير سلوكياته وأذواقه وطريقة حياته، الأمر الذي يجعله يتعلق ببلد الاستقبال وثقافته، هذا الأمر يجعله يقرر عملية الهجرة عدة مرات وقد يبقى بشكل دائم هناك.

[1] .Douglas Massy. Social structure house strategy and cumulative causation. population index 56(1).1990.p26a30.

- **التوزيع الجهوي للرأسمال البشري:** في العادة يؤدي استمرار الهجرة إلى تراكم رأس المال البشري في دول الاستقبال وفي مدن دون غيرها مما يولد تشبعا لدى هذه الدول. هذا يدفع بالمهاجرين إلى البحث عن وجهات جديدة لتحقيق طموحات الهجرة, وقد تصبح هجرة العودة الخيار الأفضل عند توفير دول الإرسال للبنية التحتية وتشجيع الاستثمار في المناطق الريفية.
- **التصنيف الاجتماعي غير موضوعي للمهاجرين:** يصعب على المهاجرين التخلص من صفة الأجنبي في دول الإرسال حتى ولو حصلوا على الجنسية. وفي العادة ينحشر المهاجرين في مناطق معينة وفي مهن معينة يترفع عنها المواطنون المحليون فتصبح هذه المهن حكر على المهاجرين (كالبناء وجني المحاصيل) مما يشكل طلبا دائما على المهاجرين في هذه القطاعات.

سعى الباحثMassey إلى إثبات أن الهجرة تولد الهجرة من خلال التركيز على المهاجر نفسه وتفضيلاته وظروف عملية الهجرة التي تصاحبه. هذا الطرح يقدم تفسيرا لنهج الممانعة لدى مجتمع الهجرة وعدم توافقه مع سياسات التنظيم التي تنتهجها الدول والتي في الغالب مقترنة براغماتية (منفعية) كبيرة لدى الدول.

المحاضرة الخامسة: الدراسات المعاصرة للهجرة الدولية

مع مطلع خمسينيات القرن العشرين، أخذ البحث في الظواهر الاجتماعية والسياسية منحى جديداً يركز على تفسير الواقع والتنبؤ بالمستقبل. لقد انتقل الباحثون من التنظير لما يجب أن يكون إلى دراسة ما هو كائن، وفق منهج سلوكي يهدف إلى بلوغ أقصى درجة من العلمية في دراسة تلك الظواهر من خلال تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس والابتعاد عن الأدلجة والالتزام بالموضوعية قدر الإمكان.

في نفس الفترة بدأ البحث في الهجرة من خلال التساؤل حول أسباب تغيير الفرد لمكان وأسلوب حياته، حيث ظهرت كتابات الباحث Myrdal حول أسباب الهجرة من الريف إلى المدينة، لتتطور الدراسات فيما بعد لتشمل الهجرة بين الدول مركزة على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين بيئتي الإرسال والاستقبال، وخاصة التباين في الدخل الفردي والرغبة في تحسين مستويات العيش. يضاف إلى ذلك عدة متغيرات وسيطة كنشاط شبكات الهجرة التي تضم المستفيدين من ترحيل الأشخاص وكذلك المهاجرين الأوائل الذين يبثون ثقافة الهجرة في مجتمعاتهم الأصلية ويدفعون غيرهم إلى التعلق ببلد المهجر.

تعددت المدارس التي تعنى بتحليل الهجرة الدولية وتأثيراتها على مجتمعات الإرسال ومجتمعات الإستقبال، فالمختصون بالقانون على سبيل المثال جعلوا الدولة وحدة التحليل في دراساتهم ، ومن ثم ركزوا على السياسات التنظيمية من منح تأشيرات الدخول وتحديد مدة البقاء إلى سياسات المنع والترحيل. المختصون في علم الاجتماع ذهبوا إلى دراسة البنى الاجتماعية ووصلوا في دراساتهم إلى اعتبار مجتمع الإرسال ومجتمع الإستقبال ومجتمع المهاجرين وحدة واحدة لتحليل، في حين ركز النفسانيون على محفزات الهجرة لدى الفرد ومدى تمكن الرغبة في تغيير مكان العيش داخل جوارح المهاجر، ومن ثم الوصول إلى تعميمات تُمكن من ضبط العوامل المتحكمة في ظاهرة الهجرة.

مع مطلع القرن الواحد العشرين ، وسّعت الدراسات المعنية بتفسير الهجرة الدولية مجالات التفسير وذلك بتعدد وحدات التحليل حيث تم التطرق إلى المهاجر وأسرته ومجتمعه الأصلي ومجتمع الاستقبال، على خلاف المراحل السابقة التي جعلت الدراسات فيها الدولة الوحدة الوحيدة لتحليل وتفسير أسباب الهجرة من دولة إلى أخرى. ما يميز الدراسات الحالية التركيز على تحركات المهاجرين ونشاطهم أكثر من التركيز على دوافع هجرتهم وسبل إعادتهم إلى دولهم الأصلية .

لقد أصبحت مجتمعات الهجرة العابرة لحدود الدول واقعاً يجب على الفاعلين الدوليين التفاعل معه واستثماره وليس البحث في سبل التخلص منه. يرى العديد من الباحثين منهم Peggy livett من جامعة هارفارد و Nadya orsky من جامعة Yale أن نشاطات المهاجرين الحاليين بلورت العديد من الروابط والعلاقات بين مواطنهم الأصلية والدولة التي يتواجدون فيها، لقد أصبحت لهم حياة اجتماعية تتجاوز حدود الدول مع بقاء الحدود السياسية والثقافية قوية بين الدول ، هذا النوع من الهجرة يُنعت بالهجرة عبر الوطنية[1]. في حين أن التحليلات الكلاسيكية للهجرة انحصرت ضمن الإطار الدولاتي الوطني الذي كان يتجاهل المجتمعات الجديدة العابرة للحدود ، لقد جعل الدولة وحدة التحليل وكل التفاعلات الاجتماعية يجب أن تتطابق مع الحدود السياسية والجغرافية لها[2].

أولاً: المجال الاجتماعي والمجتمع عبر الوطني

على الرغم من أن للدولة أهمية بالغة ترتكز على وظيفة الأمن وتوزيع القيم سلطوياً، إلا أن الحياة الاجتماعية لم تعد تتطابق مع حدود الدولة، فالحركات الدينية والعمليات الاقتصادية والشبكات المهنية يشمل نشاطها العديد من الدول. لم يعد بالإمكان دراسة التوجهات الاجتماعية من منظور دولاتي وطني، بل صار من الصعب الفصل بين المصالح الفردية والمصالح الكونية. لقد أدت التطورات التكنولوجية في وسائل الاتصال إلى انفتاح المجتمعات على بعضها مما أدى إلى إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والعقائد والثقافات.

من هنا برزت الدراسات عبر الوطنية لتناقش وتبحث وتصف الديناميكيات الجديدة على مستوى الهجرة الدولية ، حيث ينسج المهاجرون الحاليون روابط عديدة بين بيئتي الإستقبال والإرسال، هذه الدراسات طورت أدوات منهجية

[1] Peggy livett and Nady OrSky. international migration studies.past development and future trends.Yale university. Forthcoming 2007 .p21.

[2] Andrea Lazar. Transnational migration studies.reframing sociological imagination searsh. Romania:journal of comparative research anthropology and sociology.vol2.2011.p10.

جديدة لدراسة هذه الروابط (دينياً ، ثقافياً، اقتصاديا، سياسياً). بناءا على هذا الطرح عرف الباحثان Glick Shiller و Szantom Blanc المجال الاجتماعي على أنه : "سلسلة من الشبكات والعلاقات الاجتماعية أين الأفكار والممارسات والمرجعيات تتبادل، تُنظم وتتحول "[1].

إن المجال عبر الوطني قائم على الجمع بين خصائص معينة في مجتمع الإرسال وخصائص أخرى في مجتمع الإستقبال، هذه الخصائص مجتمعة تمنح المهاجرين القدرة على التفاعل والحركة داخل هذا المجال ، وعليه يمكن أن نضع تعريفا مقبولا للمجال الاجتماعي عبر الوطني يتمثل في كونه:" **ذلك الإطار من العلاقات والممارسات الإجتماعية الدائمة والمتطورة العابرة للحدود الوطنية والتي تكون مجتمعا هجروياً له خصائص ومميزات مختلفة عن مجتمع الإرسال ومجتمع الإستقبال"**

ترى الباحثة Glik Skiller أن المجال الاجتماعي يضم الأفراد والمؤسسات والمنظمات والخبرات عبر مستويات متعددة، تخلق هذه المستويات أنواعا من الهويات داخل المجال الاجتماعي الواحد[2].

كما اقترح الباحث Morawska في سنة 2003 تعريف الهجرة على أنها (إعادة هيكلة ديناميكية المجتمعات)[3]. في حين سماها Guarniz في سنة 1997 وlaudlot في سنة 2001 "التحولات الاجتماعية عبر الوطنية ". أما الباحثان Sorensen وFogolnig في سنة 2002 فقد فضل تسمية الظاهرة "بالارتزاق عبر الوطني "، كل ذلك للدلالة على الروابط والعلاقات والتفاعلات التي يقيمها المهاجرون وأبناءهم بين بيئة الإرسال وبيئة الإستقبال[4].

يؤكد الباحث Faist في سنة 2002 أن التغيرات على مستوى الروابط المكانية والاستقرار المؤقت للمهاجرين يشكل طوبوغرافيات مختلف[5]:

1. تشتت سريع : يحقق فيه المهاجرون اندماج ضعيف في بيئة الإستقبال وروابط قصيرة المدى.
2. تبادلات عبر وطنية للمنفعة: اندماج قوي للمهاجرين وروابط قصيرة المدى في بيئة الإستقبال.

---

[1]Glick shiller. Towards transnational prespective of migration: race. Class. Etenicity. And nationalism reconsidred. New York: Academy of sciences.1999.p48.

[2] Ibide.p50.

[3] Morawska Evi .immigrants transnationalism and assimilation.A variety of combinations and analytic strategy it suggestes. In: toword assimulation and citizenship: immigrant in liberal nation state. England: 2003.pp99-133

[4] Idem.

[5] Faist T. transnationalisation in international migration: implication of the study citizenship and culture. Oxford university. 2002.pp189-222.

3. شبكات عبر وطنية : يحقق فيها المهاجرون اندماج ضعيف لكن روابط طويلة المدى في بيئتي الإستقبال والإرسال.
4. مجتمعات عبر وطنية : يحقق فيها المهاجرون اندماج قوي في بيئتي الإستقبال والإرسال وروابط طويلة المدى طويلة المدى في بيئتي الإستقبال والإرسال.

يبني المهاجرون ضمن المجتمع عبر الوطني سبل وجودهم، وسبل انتمائهم بشكل مختلف. وتتعلق عادات وتقاليد الوجود بالممارسات والعلاقات التي يبنيها الفرد ضمن المجال الاجتماعي الذي يوجد فيه بالصدفة أو القدر الذي يتمثل عادة في مجتمعه الأصلي، مدى نجاح واستمرار هذه الممارسات والعلاقات يحدد مصير الفرد و احتمال بقاءه في ذلك المجال الاجتماعي أو مغادرته إلى مجال اجتماعي أخر. بينما تتعلق عادات وتقاليد انتماء الفرد بالممارسات والعلاقات الاجتماعية التي يقوم بها ضمن المجال الاجتماعي الذي يتوافق وعقيدته ومكونات هويته مما يجعل درجة الارتباط عالية بين الفرد ومجاله الاجتماعي.

ثانيا : مظاهر التحول إلى الدراسات عبر الوطنية في ميدان الهجرة الدولية

1- الهجرة عبر الوطنية

مع نهاية القرن العشرين ، أضاف الباحثون في الهجرة الدولية منظورا ثالثا لتفسير حركية المهاجرين ضمن المجتمعات المستقبلة، فزيادة على خيار الاندماج في مجتمعات الإستقبال وكذلك خيار العيش كأقليات ضمنها، يذهب المنظور الجديد إلى التركيز على فكرة نشاط المهاجرين ضمن مكانين مختلفين مشكلين مجتمعاً جديداً يجمع بين الثقافتين ويوائم بينهما اقتصادياً ، سياسياً ، دينياً مع الاحتفاظ بحق الدولة في مراقبة الحدود السياسية. من هؤلاء الباحثين (Book 1991، Faist 2000، Glick Schiller 1992، Jacoby 2004، Kiristo 2001، Grasmmk Pessar1991 Gmarmizo 1997، kyle 2000، Smith 1998، Portes1999، Mahler 1998، Levit2001) ((11.

هذا الطرح واجه عدة انتقادات على مستوى التسمية، حيث أن المنتقدين تساءلوا كيف يميزون بين مفاهيم عديدة ومتقاربة كالعالمية Global ، الدولية International، والعبر وطنية. كذلك يتداخل هذا المفهوم مع النصف محلية bi-localism، أو نصف الوطنية bi-nationalism، والأنشطة عبر الدولية

Trans-state activities. من جهة أخرى فإن الروابط التي ينسجها المهاجرون عبر الوطنيون سرعان ما تنهار مع الأجيال الثانية (أبنائهم) ، بالإضافة إلى أن المفهوم ينطبق على مناطق بعينها دون أخرى كالولايات المتحدة مثلاً، بالتالي فالأنشطة عبر الوطنية بينها وباقي دول أمريكا اللاتينية جد منخفضة لا تتعدى 15 إلى 10% مع سالفادور والمكسيك ، يضاف إلى كل ذلك أن نظام الدولة الوطنية لا يزال قائما وبقوة هناك[1].

رد دعاة المنظور عبر الوطني بأن المجتمعات أصبحت أكثر انسيابية ومنفتحة على العالم بحكم التقدم التكنولوجي بالتالي فإن تدفقات الأفراد عبر الحدود هي نتيجة لتدفق الأفكار والقيم التي تسبق الهجرة حسب رأي (Szamton وGlick shiller وBask)، بالتالي فالتواصل والرابط ليس حكرا على المهاجرين، بل هم جزء من فضاء عبر وطني تشترك فيه المجتمعات. ويتحرك المهاجرون ضمن هذا الفضاء الذي يأتي تدفق الأشخاص فيه بعد تدفق (السلع، الأموال، والتحويلات الاجتماعية، الأفكار، المعايير، الممارسات والهويات...). بالتالي يتساوى المهاجرون وغير المهاجرون ضمن هذا الفضاء. ضمن هذا المنظور يتم التركيز على الأنشطة والممارسات عبر الوطنية وليس مكان تواجد المهاجر، وينتج عنه حراك اجتماعي وثقافي وديني وسياسي عبر وطني.

يشير موضوع "عبر الوطنية" إلى جملة النشاطات الإنسانية والمؤسسات الاجتماعية العابرة للحدود، وحسب الباحثة Eva Ostegaad فإن الممارسات السياسية عبر الوطنية هي:" الأشكال المختلفة والمباشرة للمشاركات السياسية العابرة للحدود التي يقيمها المهاجرون واللاجئون ضمن سياسات دولهم الأصلية، ومشاركاتهم السياسية غير المباشرة في المؤسسات السياسية المتواجدة في الدول التي يهاجرون إليها"[2]. أما Andreea Laza فقد عرّفت التفاعلات عبر الوطنية بأنها:" إجراءات تتم من طرف مهاجرين يربطون من خلالها مجتمعاتهم الأصلية بالمجتمعات التي يقيمون فيها"[3].

يقدم المنظور عبر الوطني في دراسة الهجرة الدولية مجالاً للتفسير يركز على تفاعلات الأفراد أكثر من تركيزه على المكان الذي يتواجدون فيه بخلاف

[1] Walddiner . transnationalism in question.2004.p109.
[2] Rainer Bubock, Towards political theory of migrant transnationalism. Vienna: Austrian Academy of sciences. The center for migration studies. 2003. P71.
[3] Andreea Lazar, Opcit. p70.

الدراسات التي تركز على العولمة التي تستند على ثنائية (محلي/عالمي) وتأثيرات التفاعل العالمي على خصائص المجال المحلي، بالتالي تنصب أهداف الدراسات على المكان وليس الفرد[1]. بناءاً على ذلك يصبح المكان متغير ثانوي يضمن انسيابية تفاعلات الأفراد والثقافات والهويات وما ينتج عنها من تبلور لمجالات اجتماعية جديدة وتفكك مجالات اجتماعية قديمة.

في أوربا الغربية يتضح جلياً التوجه نحو دراسة الهجرة الدولية من منظور عبر وطني يركز على التفاعلات الاجتماعية العابرة للحدود التي يبنيها المهاجرون بين الدول الأوربية، وبينها والدول المرسلة للمهاجرين. ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أخذ الأروبيون في تطبيق اتفاقية شغن التي تسمح بالتنقل الحر للأفراد والسلع والخدمات بين دول الاتحاد الأوربي، ويخص هذا التنقل مواطني هذه الدول فقط. أما دول الجوار الأوربي فقد دخلت في مفاوضات لتنظيم الهجرة الوافدة لأوربا، وكذلك لتقاسم المهام والمسؤوليات بين الدول المعنية بغية التحكم في حركية المهاجرين[2]. هذا التفاعل على أرض الواقع الذي تتجلى فيه البراغماتية الأوربية يرمي إلى تسخير المجال المكاني الأوربي للتكامل الأوربي المجتمعي عبر الوطني، كما تتيح الاتفاقيات الهجروية مع دول الجوار الأوربي المجال لتوسيع التفاعلات عبر الوطنية الآخذة في النمو. هذه الخطوات الأوربية المتعلقة بتنظيم تلك التفاعلات تسعى لضمان دور الدولة الوطنية في مراقبة وتوجيه الانسيابية المجتمعية العابرة للحدود.

2- أفكار المدرسة الأوربية حول الهجرة عبر الوطنية

ركزت مدرسة مانشستر في بريطانيا مثلاً على الفرد في دراسة المجال الاجتماعي من حيث أن الفرد ينتمي إلى منطقته الريفية القبلية وينتمي في نفس الوقت إلى المدينة ، وبالتالي فشبكة العلاقات التي ينسجها المهاجر بين المنطقتين تشكل مجالا اجتماعياً عابراً للحدود الثقافية[3]. بينما استخدم الباحث الأنثروبولوجي الفرنسي Bourdieu مفهوم بني على القوة ، و حدود المجال الاجتماعي عنده انسيابية تتيح للمهاجرين التحرك بسهولة بين الدول، هذا

[1] Derga Ozkul, transnational migration research. Australia: University of Sydney. 2012.p2.

[2] Irene schofbrger, migration: solid nation and liquid transnationalism? The EU's struggle to find a shared course on African migration 1999-2019. Bonn: German development institute.2019. p3.

[3] Walddiner . transnationalism in question.2004.p109.

المجال يوجد نفسه بنفسه حيث ينظم إليه الأفراد الذين لهم رغبة في تغيير مواقعهم الاجتماعية بالانتساب إلى مركز معين للقوة[1]. إذن المجتمع عند Bourdieu يتشكل من مجموعة من المجالات الاجتماعية المترابطة عبر أفراد ومؤسسات توجه وتنظم التفاعلات داخل المجتمع.

على المستوى الفردي، تبحث الدراسات الأوربية في الكشف عن سبب وجود نزعة عبر وطنية لدى أفراد معنيين وعدم وجودها لدى آخرين. تترجم تلك النزعة عبر سلوكيات تتجاوز الحدود، أيضاً يسعى الباحثون إلى فهم سبب وجود نزعات متعددة لدى بعض الأفراد كالنزعة الوطنية، وعبر الوطنية وحتى الكونية في آن واحد[2]، في حين يقتصر الأمر عند بعض الأفراد على نزعة وطنية محلية فقط . الصنف الأخير يعتبر المجال الاجتماعي الذي يعيش فيه قدره ولا يمكن أن يغيره، في حين يملك الآخرون رغبة ملحة في تغيير واقعهم. إذن المجال الاجتماعي غير مستقر يرتبط بحركة الأفراد داخله. الأفراد ذوي النزعة عبر الوطنية لهم القدرة على التكيف مع العديد من المجالات الاجتماعية المختلفة دون التخلي على عادات وتقاليد انتمائهم المرتبطة بالمجال الاجتماعي الذي يتوافق مع عقائدهم وهوياتهم .

المجتمعات عبر الوطنية موجودة تاريخياً ، فالكثير من الدول غير الصناعية حققت طفرة اقتصادية بفضل تحويلات المهاجرين ، كالمجر ، إيطاليا ، اليونان ، كوريا ، الصين، ويعود ذلك إلى تجذر الخصوصية والتميز عن مجتمعات الإستقبال فاللغات المحلية وحتى السمات الخلقية لمواطني شرق آسيا المتواجدون في أمريكا (القارة الأمريكية)حالت دون الاندماج التام للمهاجرين هناك، مما جعلهم يعتمدون إستراتيجيات عبر وطنية .

حسب الباحثين Smith وShiller، فإن النشاطات عبر الوطنية لا يمكن أن تكون هي مركز حياة الأجيال الثانية أو الثالثة، لكن نفس الأجيال التي قد تعودت على التفاعل في بيئة الإرسال سوف تتفاعل مع القيم والعادات والمورثات القادمة من مجتمعات مختلفة. فالتحويلات الاجتماعية المتمثلة في العادات والتقاليد والثقافات يتلقاها جميع أفراد المجتمع بالتالي فقيم المجتمع عبر الوطني لا ينقلها فقط الجيل الأول من المهاجرين[3]. في النهاية لا يمكن أن يكون هناك

[1] Ibid.p12.
[2] Ibid.p49.
[3] Glick shiller. Opcit. P 212.

مجتمع إرسال صرف أو مجتمع استقبال صرف، فكل المجتمعات مرسلة للقيم عبر الوطنية وتتلقى قيما أخرى عابرة للحدود.

فيما يخص استمرار بقاء الدولة الوطنية وحدودها: (عسكرياً، اقتصادياً، سلطوياً...) فالدولة من أهم فواعل تشكيل البعد عبر الوطني لكونها أحد أطراف العلاقة الهجروية وأحد المستفيدين من تحويلات المهاجرين، بالتالي فمعارضتها لتشكل الفضاء عبر الوطني مرهونة بمدى استفادتها منه من عدمها .

ثالثا: مضامين الدراسات عبر الوطنية المتعلقة بالهجرة الدولية.

على المستوى التطبيق، تضمنت الدراسات عبر الوطنية أربع ميادين رئيسية انصب اهتمام الباحثين عليها هي:

1- المضمون الإقتصادي:

نظرت بعض المدارس إلى الهجرة عبر الوطنية على أنها وجه جديد للرأسمالية أين توجد مجموعة واسعة من الدول الصناعية بحاجة للعمالة الرخيصة ، ومجموعة محدودة من الدول غير الصناعية تعتمد على التحويلات المهاجرين في اقتصادها، في حين رأت الباحثة (Basch 1994) أن استمرارية المجال الاجتماعي عبر الوطني في الوجود يعود إلى اعتباره أحد أوجه العولمة الاقتصادية بالنظر إلى إحصائيات البنك الدولي، حيث أن تحويلات المهاجرين المالية في السنوات الأولى من القرن الحالي جد مرتفعة، منها 232 بليون دولار في سنة 2005 لوحدها .167 بليون من هذه التحويلات ترسل نحو الدول المتقدمة . وحجم المبادلات أي التحويلات والتحويلات المعاكسة يتراوح ما بين 300 إلى 400 بليون دولار سنويا[1] ، هذه الأموال يتم تشغيلها انفراديا وكذلك على المستوى الرسمي في دعم الأسواق وفي إنشاء مشاريع تنموية من طرف الدولة. في المكسيك مثلا بلغت تحويلات المهاجرين إليها 100 بليون دولار لسنة 2017 تشترك المنظمات غير الحكومية والجمعيات الجهوية في استثمار تحويلات المهاجرين القادمة من الولايات المتحدة والتي تعادل 60 مليون دولار سنويا. أما في الهند فتبلغ قيمة تحويلات المهاجرين إليها 696 بليون دولار

[1]) Morawska Evi .immigrants transnationalism and assimilation.A variety of combinations and analytic strategy it suggestes. In: toword assimulation and citizenship: immigrant in liberal nation state. England: 2003.p212.

وتمثل 0.3% من الدخل القومي الإجمالي لسنة 2017 لوحدها[1]، كما تقدم الحكومة لغير الهنديين فرص بنكية بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني لإنشاء مشاريع بضرائب منخفضة جدا مما جعلها تستقبل 10 بليون دولار سنويا كاستثمارات للمهاجرين[2].

الأنشطة الاقتصادية ضمن المجتمع الهجروي عبر الوطني تتوزع على طبقات متعددة هي :

- طبقة ذات مهنية وتقنية عالية كما في سيليكون فالي مدينة العلوم الأمريكية ، أين تتركز استثمارات المهاجرين ذوي المستويات العلمية العالية.

- طبقة التجار الذين يتاجرون في التحف والمقتنيات النادرة وحتى الآثار المجلوبة من أفريقيا وآسيا.

- طبقة أسفل الهرم والتي تضم مهاجري الأرياف القادمين للعمل في القطاعات الدنيا ويساهمون كمستهلكين للسلع.

هناك 40% من العمالة المهاجرة تتحرك ضمن الدول المتقدمة خصوصا في آسيا، ويمكن أن نحدد أربعة أنواع للتدفقات للعمالة عبر الوطنية[3]:

1) طبقة التجار عبر الوطنية وتضم نخب من الكفاءات والمهن وأصحاب رؤوس الأموال

2) طبقة المهاجرين قليلي الكفاءات والعاملين في الأنشطة الحضارية المختلفة.

3) طبقة المتخصصين في الأنشطة الثقافية والفنية المختلفة.

4) طبقة السياح المولعين بالمدن العالمية.

تعمل الأنشطة الاقتصادية على توسعة الوحدات الاجتماعية المبنية على أساس إثني للتجاوز الحدود الدولية، وتجعل من الأجيال التالية عبر وطنية، كما أن بعض الإثنيات داخل الدول تنشئ مؤسسات اقتصادية داعمة تتوسع لأجل جلب

[1] World Bank, data and analysis on migration and remittances. April 2018. www.worldbank.org/migration
[2] Morawska Evi. Opcit.p 138.
[3]) Andreea Lazar. Opcit. P13.

مداخيل وتسويق المنتجات مستفيدة من الشبكات الهجروية العابرة للحدود مما يجعل من النشاط الإقتصادي الركيزة الأساسية لتوسيع المجتمع عبر الوطني. كذلك فإن مستوى التحرك الفردي يؤدي إلى نتائج على مستوى التحرك الكلي من خلال تطوير مشروع الهجرة إلى مؤسسات اقتصادية عبر وطنية.

2- المضمون السياسي:

ركزت الدراسات عبر الوطنية للهجرة على المشاركة الانتخابية للمهاجرين (ترشح ، انتخاب) و الانضمام إلى الجمعيات وأحزاب سياسية في دول مختلفة.

الباحث (Qstergaard-Nielsen في 2003) خصص ثلاث مجالات على المستوى السياسي ينشط فيها المهاجرون عبر الوطنيون[1]:

- المجال المحلي: يتضمن أنشطة المهاجر السياسية في دولة الأصل كالانتخاب والترشح في المجال المحلي والوطني. وهناك من المهاجرين من يوظف المكانة المتحصل عليها في دولة الأصل لدعم قضايا عبر وطنية (الأكراد مثلاً يدعمون قضيتهم ضمن المجالس التركية والعراقية)

- المجال الذي في بلد المهجر: يتضمن السياسات والأنشطة السياسية التي يمارسها المهاجرون الدائمون ضمن بيئة الإستقبال لدعم دول الإرسال، كالدور الذي يلعبه المهاجرون الأتراك في ألمانيا ، لكن ليس كل أنشطة المهاجرين السياسية عبر الوطنية. كذلك بعض اللوبيات والمجموعات في دول الإستقبال تشكل جسور عبر وطنية لدعم الدول الأصلية (كاللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية)

- المجال عبر المحلي: تختلف عن الصنفين السابقين في كونها تبدأ اقتصاديا لدعم أسر المهاجرين مثلا ، ثم تحول إلى أنشطة سياسية عندما تشجعها أو تعارضها الدول المعنية.

التحرك السياسي عبر الوطني محدد بحقوق ومسؤوليات في العادة تضمن هيبة الدولة المرسلة وكذلك الدولة المستقبلة. لذلك الباحث قدم Bloomraed)في 2004) تصنيفا للمواطنة المزدوجة أو المواطنة عبر الوطنية[2] :

[1] Morawska Evi. Opcit.p 142.
[2] Ibid. p 146.

أ- المواطنة المتزامنة: أين يتحرك الفرد في مجتمعين مختلفين أو أكثر لكن دون أن ينتج عن هذا التحرك بعد عبر وطني واضح بأن يتشكل مجتمع عابر للحدود، حيث تبقى العملية محصورة في إطار فردي.

ب- مواطنة استيعابية: تشكل ازدواجية الانتماء مجموعات ووحدات اجتماعية عبر وطنية. هذه المجموعات تكون المجتمع عبر الوطني الذي يتمتع أفراده بخصائص مشتركة.

ج- مواطنة تكاملية: يكون فيها تفاعل المهاجرين أفقي عبر حدود الدول وتفاعل عمودي عبر الطبقات التي تشكل المجتمع الهجروي.

تنتج ازدواجية المواطنة عن جدلية عدم القدرة على قطع الصلة بالوطن الأم وكذلك القبول الشكلي للأجانب من طرف دول الإستقبال دون الاطمئنان نهائيا لانتمائهم. مما يجعل المجتمع عبر الوطني خاضع لعملية الاستقطاب والتوظيف من كلا الجهتين.

3- المضمون الاجتماعي:

ركزت الدراسات عبر الوطنية حول المجال الاجتماعي من حيث التحولات الحاصلة على مستوى هيكل الأسرة ، الطبقة ، الجنوسة ، العرق. تساءل الباحثون حول كيفية تغير خصائص الأسر عبر الوطنية وتحول نمط العلاقات بينها وبين الأسر المحلية في دول الاستقبال. الدافع في تشكل العلاقات عبر الوطنية لدى الأسر المهاجرة هو رغبتها في إقامة علاقات اجتماعية، مما يدفعها إلى التواصل مع بيئتها المحلية وكذلك البيئة الموجودة في دول الأصل[1]. أيضا الشبكات الاجتماعية عبر الوطنية الناتجة عن القرابة والنسب تضع الأسرة في مقدمة إستراتيجياتها (الزواج، الضم الأسري بعد الهجرة...). أصبحت حدود الأسرة والقرابة تتجاوز حدود الدول اعتماداً على فكرة الانتشار، حيث يقوم الآباء بنقل عاداتهم وتوجهاتهم المختلفة إلى الأجيال الجديدة عبر أكثر من دولة . في المجتمعات الغربية مفهوم الأسرة والأمومة مختلف عنه في مجتمع الإرسال أو المجتمع عبر الوطني ، أصبح مجتمع الإستقبال متأثرا بالقيم القادمة من دول الجنوب ذات الخصائص الدينية والثقافية المختلفة (النظر للجنوسة ، للأم ، للزواج ...) مما أدى إلى التوجه نحو إعادة تشكيل المعايير والثوابت المحلية

[1] Andreea Lazar. Opcit.p23.

لديه. من أهم هذه المعايير تشكل ترتيب هرمي بين الرجل والمرأة كما في بيئة الإرسال على عكس بيئة الإستقبال أين تتساوى المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، هذا الأمر أدى إلى تشكل مجال جديد للدراسة يتمثل في الدراسات النسوية للهجرة.

المحاضرة السادسة: الهجرة والحوكمة

منذ ثلاثة عقود، تزايد الاهتمام في بقضية الحكم أو إدارة شؤون الدولة والمجتمع في شتى الدول، تزامناً مع انتصار الرأسمالية وتراجع الطرح الاشتراكي. ويعود ذلك إلى أسلوب الحكم الذي يمثل محدّداً رئيسياً في نجاح التنمية أو فشلها ولأسباب متعددة أهمّها إعادة النظر لدور الدولة في سياق سياسات الليبرالية الحديثة التي عمدت إلى تقليص دور الدولة[1].

[1] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**. ط1، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص36.

اعتبرت تلك التحولات انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب، والتطورات الأكاديمية من جانب آخر والتي سعت إلى إدخال مفاهيم الحكامة والحوكمة والرشادة إلى حقل البحث العلمي، ومن ثمّ طرح مفهوم الحكم الراشد في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن أن تتجسد على أرض الواقع بشكل يضمن إيجاد تلك التوليفة بين النهج الليبرالي الداعي إلى تحجيم دور الدولة والنهج الدولاتي الداعي إلى محورية دور الدولة. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى عدة أحداث وتحولات رافقت بروز الحوكمة والرشادة على المستوى العملي والأكاديمي هي:

- ✓ العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- ✓ الأزمة العالمية التي اضطرت الدولة اشتراك القطاع والمجتمع المدني في عمليات التنمية وذلك لعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين المختلفة.
- ✓ ظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة فترة التسعينات حيث وجد تيار شبه عالمي يدعوا إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة يستدعي الحرية الفردية هو ما اتخذته مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الجديد [1].

وعلى أساس هذه التغيرات الدولية التي أحاطت بتطور هذا المفهوم كان جوهر الحكم الرشيد يتمحور حول إجرائية حسن التدبير والتصرف الجيد في تسيير شؤون المجتمع وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية بطرق ناجعة ونتائج فعالة، أي أن **الحكم الصالح** هو: الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة

[1] قاسم حجاج ، **العالمية والعولمة**: ط1،الجزائر: دار نشر، 2003، ص304..

وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم الموطنين وبتحسين نوعية حياتهم عبر مشاركتهم ودعمهم[1].

1- عناصر وأبعاد الحكم الراشد

تقوم الرشادة السياسية على مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية بممارسة السلطة في مضمونها المتعلق بتوزيع القيم داخل المجتمع، هذا الهدف يجعل من التسيير المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني الآلية الأنسب لتحقيقه وجعل نتائجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقعاً ملموساً.

أولاً: عناصر الحكم الراشد:

يتكون الحكم الراشد من ثلاثة عناصر رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تتفاعل مع بعضها البعض ، فالحكومة تعمل على تهيئة البيئة السياسية والقانونية ، أما المجتمع المدني فيهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة المختلفة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، بحيث يعتبر تعزيز التفاعل البناء بين هذه الميادين الثلاثة الهدف الاستراتيجي للحكم الراشد، ويمكن عرض كل عنصر على حدى كالآتي:

1- الحكومة والمؤسسات الرسمية:

في هذا الإطار يكون مطلوبا من الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية وإعطاء صلاحيات لهيئات الحكم المحلي، وخلق أطر حوارية بين جميع الأطراف .

ويمكن أن تتمثل وظائف الدولة في الأتي :

- مسؤولية تقديم الخدمات العامة وتهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع.
- خلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية.
- السهر على احترام القوانين والحفاظ على الأمن وخلق إطار مؤسسي قوي.
- وضع السياسات والبرامج العمومية وتحضير الميزانية والعمل على تنفيذها.
- تنظيم السوق والدفاع عن المصالح العامة.

[1] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح ،" مجلة المستقبل العربي بيروت: المجلد 27، العدد.309، نوفمبر 2007،ص ص 65.40.

كما يبرز دور الحكومة في تجسيد الحكم الراشد من خلال ممارسة سلطة الرقابة على التفاعلات الاجتماعية وممارسة القوة المشروعة ودعم حقوق الفئات الضعيفة والحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي والصحة العامة وحسن استخدام الموارد .

ولتجسيد هذه الوظائف يواجه الحكم الراشد تحديات كبيرة كونه ينطلق من خلال إعادة دور الحكومة وأنشطتها المختلفة وبفعل مجموعة تحديات منبثقة من المصادر التالية :

- نشاط القطاع الخاص يتطلب بيئة مواتية لأسواق الحرة وتحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- المواطن الذي يحتاج إلى مزيد الاستجابة والمشاركة في اللامركزية.
- الضغوطات العالمية من قبل القوى العظمى على الحكومات، والاتجاهات العلمية والتقنية والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات السياسية التي تواجه المفاهيم الكلاسيكية للدولة وأجهزتها.

2- المجتمع المدني:

تبرز أهمية المجتمع المدني كأحد الأطراف المكونة لهيئات الحكم الراشد في قدرته على تنظيم وتعبئة الأفراد والجماعات لغرض المشاركة في مختلف الأنشطة، وتنظيمه في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات التي لا يستطيع السوق منحها (الترويج للقيم الأخلاقية الفاضلة)، وحسم الصراعات، وإشاعة ثقافة العمل التطوعي ، وكذا ملئ الفراغ في حالة غياب الدولة أو عدم انسجامها، فيتم بذلك تكوين رأس مال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون مما يؤدي إلى حوكمة رشيدة في ظل ديمقراطية قوية ومستقرة، وما الحكومة إلا فاعل من بين عدة فاعلين لديهم علاقات متبادلة في إطار محاور الحكم الراشد.

ولذلك فإن ضمان ديمومة هذه المؤسسات وفعاليتها يكمن في القدرة على استمرا استقلاليتها وتنوع مصادر تمويلها، لتنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية إلى منظمات التنمية .

3/-القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع و التجارة و المصارف ، وكذلك القطاع غير المؤطر في السوق، فالدولة لها قوة كبيرة في تحقيق التنمية ، لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال فالتنمية البشرية المستدامة تتوقف

على خلق فرص للعمل و التي من شأنها تحسين مستويات المعيشة ، ومن هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة ، فالعولمة الاقتصادية غيرت الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية، و على هذا الأساس اتخذت العديد من الدول إستراتيجيات اقتصادية تتعلق خاصة بخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين ، إذا أصبح هذا الأخير الفاعل الأساسي في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية .

يمكن للحكومة أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحكمانية الاقتصادية، بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات التالية:

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة .
- إيجاد سوق تنافسية .
- التأكيد على حصول المعوزين على القروض .
- تعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل .
- جلب واستقطاب الاستثمارات و المساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية .
- تقوية دولة القانون .- تقديم الحوافز - حماية البيئة و الموارد الطبيعية .

ثانياً: أبعاد الحكم الراشد:

تتمثل أبعاد الحكم الراشد في :

- **البعد السياسي**: يرتبط هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية، التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسئولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[1].

وما يمكن ملاحظته هو تقديم الحكم الراشد لمجموعة من الأفكار والتصورات لإعادة رسم أسلوب الحكم كانت على مستوى الدول النامية، وذلك كشرط للحصول على المساعدة من قبل المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. مع أن هذه المؤسسات حاولت في البداية

[1] حسن كريم ، **مفهوم الحكم الصالح** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص97 -98.

تجنب الجانب السياسي، إلا انه ومع تطور الرؤية الدولية لهذا المفهوم تم إدراج الأبعاد السياسية للحكم الراشد ضمن عمليات تجسيده في تلك الدول.

- **البعد التقني**: يرتبط هذا البعد بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها، فجوهر الرشادة يقوم على عنصرين هما الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين خاضعين إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة[1].

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة[2].

من تفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية [3]

و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

2- مفهوم حوكمة الهجرة

---

[1] المرجع نفسه .

[2] أسماء درغوم ، "البعد البيئي في الأمن الإنساني – مقاربة معرفية"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة ، جوان 2008- 2009، ص97 .

[3] عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf يوم 2016/04/01.

يعتبر البنك الدولي أول من بادر باستخدام مضامين ومعايير و مبادئ الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية سنة 1989، وعبر عنه بأنّه" ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"(جلطي، 2006).أما الحوكمة " Governance" فهو مصطلح انجليزي استخدم من طرف نفس المؤسسة المالية الدولية في دراسات التنمية، ويحمل نفس المدلول بأنّه طريقة تسيير أعمال الدولة.

ويعرف kaufmanالحوكمة على أنها:" عادات وممارسات أين تمارس السلطة داخل الدولة"، وتتضمن الإجراءات التي تتخذها الحكومة وتطبقها، وكذلك كفاءة الحكومة في إدارة الموارد بفعالية، واحترام الدولة والمواطنون للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بينهم[1].

تُعرف المنظمة الدولية للهجرة حوكمة الهجرة بأنها: " مجموعة من التقاليد والأعراف والمؤسسات المتحكمة في الهجرة والتحرك والإنتقال والجنسية في دولة معينة، والتي تتضمن كفاءة الحكومة وفعاليتها من أجل تسطير وتجسيد سياسات سليمة في هذا المجال[2] ". من أجل ذلك وضعت المنظمة إطاراً لحوكمة الهجرة يضم ثلاث مبادئ وثلاث أهداف يجب على الدول الإلتزام بها من أجل ضمان هجرة آمنة وإنسانية وفعالة. هذه المبادئ هي[3]:

أ- التقيد بالمعايير الدولية وضمان حقوق المهاجرين.

ب- صياغة سياسات وفق أدلة وبنهج حكومي كامل.

ج- العمل مع الشركاء لضبط الهجرة وإشكالاتها.

بتطبيق هذه المبادئ يمكن تحقيق الأهداف التالية:

*- العمل على تحقيق الرفاهية السوسيوإقتصادية للمهاجرين ومجتمعاتهم.

*- المعالجة الفعالة لأبعاد الهجرة وإشكالاتها.

[1] Daniel Kaufman .() .*Governance Matters from measurment to Action*. World Bank. June 2000.
[2] IOM .*ZAMBIA PROFILE 2019. Migration Governance Indicators*.International Organization for Migration. . (2019) .p6.

[3] Ibid. p27.

*- التأكد من أن الهجرة آمنة ومنظمة بطرق قانونية.

إذن، تُهم حوكمة الهجرة على أنها إطار مستقل من المعايير القانونية والسياسات والممارسات المتعلقة بتنظيم وإدارة الهجرة بحيث يتضمن هذا الإطار علاقات وأنشطة ووحدات سوسيو سياسية معينة داخل الدولة أو الدائرة المحلية.

2- السياق الاجتماعي لحوكمة الهجرة في الجزائر

تنتهج الجزائر سياسة هجروية تختلف عن باقي دول الإرسال والعبور، حيث تتميز هذه السياسة بالجمع بين توفير متطلبات الكرامة والسلامة الجسدية والحقوق المتعارف عليها للأجانب، وكذلك الاحتفاظ بحقوق الدولة الجزائرية في حماية إقليمها ومجتمعها بشكل عقلاني يرضي جميع الأطراف. هذا الأمر جسدته السلطات الجزائرية من خلال الإنخراط في المنظومة القانونية الدولية وتطبيق سياسة مرنة تسهم في تسوية إشكاليات الهجرة بشكل سلمي وآمن.

حماية حقوق اللاجئين

على مستوى التكفل باللاجئين وضمان حقوقهم، تسمح الجزائر للاجئين بالتواجد بحرية في كل ولايات الوطن وتفادي حشدهم في مراكز منعزلة، خاصة اللاجئين السوريين الذين تجمعهم قيم مشتركة مع المجتمع الجزائري. كما أقرت الحكومة توفير الخدمات الصحية للاجئين والتكفل النفسي باللاجئين خاصة الأطفال والنساء من ضحايا العنف والحروب الأهلية وذلك في مراكز نفسية واجتماعية.

يعد التعليم والخدمات الصحية مجانية في الجزائر، ومتاحة للمواطنين والأجانب على السواء. وقد شرعت الجزائر في إدماج الأطفال السوريين الوافدين مع اللاجئين أو المولودين في الجزائر في المنظومة التعليمية في كافة الأطوار ودون اشتراط وثائق تثبت مستواهم التعليمي باستثناء إقرار من الولي يحدد فيه مستوى إبنه. كما استعانت الحكومة بأفراد من الجالية السورية لمساعدة هؤلاء الأطفال على الاندماج مع أقرانهم[1].

أحصت السلطات الجزائرية ألفي طالب سوري يتمدرسون في المؤسسات التعليمية عبر الوطن، في حين يتكفل الهلال الأحمر الجزائري بتوفير مصاريف الدراسة والكتب المدرسية. كما يلتزم المدراء والمسيرون في المديريات

[1] موقع الجزيرة. (2012). فصول دراسية لأبناء اللاجئين في الجزائر- قسم الأخبار. تم الاسترداد من www.Aljazeera.net.

والمؤسسات التربوية بتسهيل إندماج الطلبة السوريين لتفادي صعوبات اختلاف اللهجة وتباين المستوى التعليمي. أما الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم 16 سنة فتتكفل المفوضية الأممية للاجئين بتوفير نفقات تعليمهم[1].

على نحو آخر، تتكفل الجزائر بشكل مستدام بأوضاع اللاجئين الصحراويين منذ عقود وتدعم حقوقهم السياسية الاقتصادية وتوفر لهم مخيمات للعيش الكريم والآمن بولاية تندوف. يتمدرس اللاجئون الصحراويون في المؤسسات التعليمية الجزائرية ويتلقون الخدمات العمومية بشكل متساو مع المواطنين الجزائريين. كم تنشط المفوضية الأممية للاجئين بالتعاون مع جامعة مدريد في مجال تكوين وتدريب الشباب الصحراوي لإقامة مشاريعه الاقتصادية من أجل تحقيق تكفل ذاتي بشؤون اللاجئين[2].

فيما يخص حماية اللاجئين من الاعتداءات الجسدية والمعنوية فإن قانون العقوبات لسنة 2001 يمنع أي أضرار جسدية ويعاقب عليها والتي يمكن أن تطال أي شخص من إثنيات أخرى تختلف عن المجتمع المحلي دينياً أو عرقيا. ويعاقب هذا القانون بالحبس من خمس أيام إلى ستة أشهر أو غرامة من 5000 إلى 50000 دج كل متسبب بأضرار أو إلحاق الأذى بأي أجنبي متواجد على التراب الوطني. كما تنص المادة 295 المعتمدة في 2014 على معاقبة الإجرام أو التحريض على الكراهية ضد الآخر على أساس عرقي أو ديني، وذلك بالسجن من ستة أشهر إلى إثنتا عشر سنة أو غرامة مالية من 50000 إلى 15000 دج لكل مرتكب لهذه الأفعال[3].

---

[1] أيوب هقاني. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وأوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر: الواقع والتحديات. *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة* . (جوان, 2018).ص153.

[2] UNHCR) .*Operational Context:UNHCR's activities in Algeria focus on providing protection and assistance to refugees and asylumseekers*.united nation refugee agency.2019.

[3] Chloe Teevan .November 2020 .(*Algeria: Reforming Migration and Asylum systems in a time of Crisis*.The European Centre for Development Policy Management (ECDPM). COUNTRY REPORT ALGERIA.2020.p7.

المحاضرة السابعة: سوسيولوجيا الهجرة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط

أولاً:أسباب ودوافع الهجرة غير شرعية المغاربية

تبدأ عملية الهجرة بصفة عامة عندما تتوفر الظروف الملائمة الدافعة نحو التحرك (كفرص العمل، السياسات ، البنى التحتية) وكل هذه العوامل إن توحدت تصبح أهم الأسباب الدافعة عن البحث عن البيئة الأفضل والتي توفر المناخ الافضل لحياة الأنسان بغض النظر عن كيفية الهجرة، وتعرف الهجرة من الجنوب الى شمال المعمورة تزايدا رهيبا خاصة في أواخر القرن العشرين الذي يعتبر قرن الهجرات ،كما أن الهجرة المغاربية لدول أوروبا هي ظاهرة تشكل واحدة من المعالم الاجتماعية البارزة لمنطقة المغرب العربي وهي عنوان متغيرات اجتماعية عديدة ، ساهم في تشكيلها التفاعل التاريخي والواقع الاجتماعي وأشياء أخرى بفعل القرب الجغرافي والتقاطع الثقافي بين ضفتي البحر المتوسط ، فبالرغم من القوانين المسنة للحد من الهجرة السرية إلا أنه استمر تفاقم الخلل بين الشمال والجنوب ، بالإضافة إلى تزايد الإجرات العقابية ، ويرى المراقبون أن الهجرة السرية ستتفاقم على المدى القريب ويساعدها في هذا عدة أسباب وعوامل منها:عوامل جاذبة وأخرى دافعة.

تنقسم العوامل الدافعة للهجرة إلى عوامل حقيقية وأخرى شكلية ، أما الشكلية منها فتتمثل في النمو الديمغرافي السريع والذي له تأثير مباشر على التنافس الغذائي ومصادر أخرى وكذا الفارق الرفاهي بين الشمال والجنوب.

أولا : الأسباب الاقتصادية (بمثابة عوامل الطرد):

أ- التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة والبلدان الجاذبة للمهاجرين : الاقتصاد هو العمود الفقري لكل تطور وتنمية ، شريطة أن يكون منظما أحسن تنظيم و إذا كان غير ذلك فإن انعكاساته ستعود على المجتمع سلبا. و ما الهجرة غير الشرعية إلاّ دليل على سوء التسيير الاقتصاد بسبب التباين بين الدول المرسلة والدول المستقبلة. ويتجلى هذا التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول العربية الطاردة والدول المستقبلة ، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط (أي عدم استقرار عوامل التنمية) التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة والتعدين .وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا للتنمية ، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية.[1] الفارق الهائل في المستوى الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط ، فبالرغم من تقاربها جغرافيا ، إلا أن التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية ولفائدة فئات ضيقة من المجتمع كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتهميش.[2]

ب- قلة فرص العمل (البطالة): يشكل الثالوث القاتل لنفوس الشباب البطالة ، الفقر والبؤس الدافع الرئيسي إلى الهجرة السرية حيث تعتبر تفاقم كارثة البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط ، فحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية ، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن 21 بين 15 و 20 % ، كما تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي لعام 2008 وصل إلى نحو 15 % أي ما يعادل 17 مليون ، لكنه يزداد ليصل إلى 40 % بين الفئتين العمريتين (14 - 25) عاما ، مما يزيد رقم

[1] خليل حسن، قضايا دولية معاصرة. بيروت :دار المنهل اللبناني، ط 1 ، 2007 ،ص 424.
[2] محمد غربي،" من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن :حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط". مرجع سابق، ص 9

العاطلين إلى 66 مليون من بين 317 مليون نسمة ، وهو تعداد العالم العربي .[1] أما في المغرب العربي فلقد بلغت نسبة البطالة مستويات جد مرتفعة، وهي تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة الشباب منهم والحاصلين على مؤهلات جامعية.

ج- انخفاض الأجور ومستويات المعيشة : من انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر. ولقد أشارت دراسة صادرة عام 2006 عن المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى أن أكثر من 80 % من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع ، وكذلك فإن مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم . كذلك فإن تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم ، والتباين في الأجور يعد كذلك من أسباب هجرة الشباب إلى الغرب حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي،ويعيش أكثر من 230 مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن 1500 دولار سنويا عام 2006 ووفقا لبيانات البنك الدولي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4 % خلال 24 عاما[2]. إلى جانب عامل الفقر ومخلفاته في الدول المصدرة للمهاجرين يأتي عامل توفير الفرص والإمكانيات لعيش حياة كريمة في دول الاستقبال كمكملة لدوافع الهجرة.

د- الحاجة إلى أيدي عاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين (توفير فرص العمل) : تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها، خاصة الدول الأوروبية التي تتميز بارتفاع معدل الشيخوخة فيها حتى أطلق عليها اسم القارة العجوز ، ولهذا فإن المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة ، فيقومون بالهجرة إليها ، ولا سيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات وبالأخص العمل في المجالات التي في الغالب تعزف شعوب البلاد تلك عن العمل فيها فيكون بذلك الباب مفتوحا أمام المهاجر غير الشرعي - بطبيعة الحال- الذي يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات .[3] فالأسباب الاقتصادية عموما هي تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة

[1] هشام بشير ،"الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا" .مرجع سابق، ص 170
[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] هشام بشير، مرجع سابق، ص 170.

مرتفعة ليرتفع مستوى معيشتهم، لأن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق ايجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور في الدولة المستقبلة، وحسب الأستاذ "G.P. Tapinos" فإن الهجرة هي رد فعل اتجاه التخلف الإقتصادي[1] .

بالإضافة إلى أن فشل السياسات الحكومية، والذي يتجسد في استمرار الحكومة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط.[2]

ثانيا: العوامل المحفزة (بمثابة عوامل الجذب): وتتجلى أساسا في ثلاث عوامل :

1- في صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى : سيارة ، هدايا، استثمار في العقار ...إلخ وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

2- في أثر الإعلام المرئي التي جعلت السكان من الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة بشتى الطرق.[3]

3- القرب الجغرافي من أوروبا ، فأوروبا لا تبتعد عن الشاطئ المغربي مثلا إلا 14 كلم والشاطئ الاسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبته، بالإضافة إلى أن الجزائر تشكل بوابة رئيسية ووصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط. كما أن عامل النمو الديمغرافي الذي يشكل العامل الأكثر ثقلا للهجرة في غرب المتوسط لما يخلفه من مشاكل، فإلى جانب الكثافة السكانية الكبيرة حيث قدرت منظمة الأمم المتحدة النمو السكاني للدول المطلة على المتوسط وهو مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة قادمة – مثلا لسنة 1997 بأكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى ما سيقارب 500 مليون نسمة في 2025،[4] وهذا الفرق

---

[1] . محمد عياد سمير ، مرجع سابق ، ص 223

[2] ناجي عبد النور ، مرجع سابق، ص 120

[3] حسن خليل ، مرجع سابق، ص 425.

[4] - . سمير محمد عياد ، مرجع سابق، ص ص 223-224 .

بين شمال المتوسط وجنوبه هو الذي يدخل البشر في ديناميكية التنقل (الهجرة).كذلك فإن مشكلة الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص حيث أصبحت فئة 60 سنة فما فوق تزداد من 12 مليون شخص سنة 2000 إلى 17 مليون شخص متوقعة لسنة 2020 مقارنة بالديمغرافيا المتزايدة للضفة الجنوبية للمتوسط – اعتبرت حافزا أمام شباب الدول المغاربية الذين وضعوا نصب أعينيهم توفر فرص العمل من جراء ذلك في الضفة الأخرى.[1]

ثالثا: العوامل السياسية والأمنية:

تقع أغلبية الدول العربية في بيئة تتميز بعدم الاستقرار السياسي ، وضعف المشاركة السياسية، وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد ، وتعدد الحروب الإقليمية، لهذا باتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبء عليها لارتباطها بالمسائل الأمنية فعدم الاستقرار الناجم على الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنا ، وهو ما يطلق عليه اسم "الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي".

وتعتبر منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسية للاجئين و المهاجرين القادمين من إفريقيا وخاصة من منطقة البحيرات الكبرى ، ناهيك عن كون هذه المنطقة مصدرا للاجئين وهذا بالنظر لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته ، حيث أن المعارضة السياسية وعلى رأسها الإسلاميين من المغرب ، الجزائر وتونس ، وجدت في أوروبا ملجأ لها ، كما حدث مع هجرة عدد لا بأس به من الجزائريين خلال العشرية السوداء أو الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، كما أن فشل الأحزاب السياسية زادت من تخلف المجتمع لعدم قدرتها على تقديم برامج تتحقق فيها آمال الشباب بالخروج من البطالة والمشاكل المصاحبة لها.

رابعاً: عامل التخلف:

[1] - عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 120.

حسب ما جاء في تقرير لحلف الشمال الأطلسي فإنه ينظر لدول الضفة الجنوبية للمتوسط على أنها تشكل تهديدا للغرب وليس خطرا ، تهديدا ضد أمن الدول الأوروبية من خلال الإرهاب ، المخدرات ، الهجرة ،النمو الديمغرافي ، الفقر،..."فجنوب المتوسط يندرج ضمن جزء من العالم المسمى ب:"العالم الثالث". وحسب تقرير الحلف فإن الفقر و التخلف يشكلان تهديدا ضد الأمن والسلم الدوليين" ، هذا التخلف الذي يتجسد من خلال عدة خصائص منها : انخفاض مستوى المعيشة لغالبية السكان كمستوى الدخل المتدني ، أزمة السكن انعدام التغطية الصحية ، ارتفاع معدل الوفيات ، انتشار الأمية،...)، وكذلك من خلال انخفاض إنتاجية العمل ، معدل النمو السكاني المرتفع ،ارتفاع معدل البطالة ، التبعية الاقتصادية للخارج في المجال التجاري المالي والتكنولوجي.فبالرغم من الإعانات المالية والامتيازات التجارية الهامة التي تحظى بها الدول الإفريقية عموما والمغاربية على وجه الخصوص فإن هذه الدول لم تتمكن من النهوض باقتصادياتها وكسر حلقات التخلف.[1]

خامساً: الأوضاع العائلية تدفع الشّباب للهجرة غير النظامية:

عوامل أخرى تؤثر على الظاهرة وتتمثل في الضغط الاجتماعي الناجم عن اكراهات العائلة الجزائرية والمغاربية بصفة عامة المتعلق ببطالة أبنائها، هذا عامل ثقافي مهم يدفع بالشباب للهروب من الوسط الأسري إما للشارع أو للخارج عن طريق الحرقة. و هروبا من هدا الاطار العائلي المنغلق تترسخ في افكاره عقلية الانبهار بالغرب، حيث تصور وسائل الإعلام الحياة الغربية على النمط الذي يفضله الشباب : الحرية، الاندفاع، الفرص، المساواة، إلى جانب التحولات الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين من بروز طبقة برجوازية صغيرة تجسد النمط الغربي والمادي للحياة، ما أطلق شعورا لدى الشباب المحروم بأن البلاد لم تعد ملكا لجميع الجزائريين بل لفئة منهم، ولد شعورا عاما لدى الشباب المحروم والمعني بالحرقة، بأن برامج الحكومة في مجال التشغيل ومرافقة الشباب هي برامج متخلفة محددة وليس للجميع، والنتيجة فقدان الثقة في الخطاب الرسمي للدولة.

[1] سمير رضوان، مرجع سابق، ص46.

المحاضرة الثامنة: العولمة ودوافع الهجرة المغاربية نحو دول أوربا الغربية

إن القبول بلفظة عولمة يعني التنازل عن الدولة الوطنية، أو حملها على التنازل عن حقوقها لفائدة العالم. وتعد العولمة ترجمة لكلمة (Mondialisation) الفرنسية التي تعني جعل الشيء عالميا دون مراعاة للحدود القومية، والكلمة الفرنسية ترجمة للكلمة الانجليزية (Globalisation) التي ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة[1]، وتعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. من هنا تعبر العولمة عن دعوة للتعميم تنطلق من دولة تريد تعميم نمط الحياة فيها ليشمل العالم كله.

لا يقترن ظهور مصطلح العولمة بالمرحلة الحالية لهيمنة الرأسمالية فالظاهرة تعتبر تتويجا لسلسلة من التطورات التي شهدها الاقتصاد الغربي منذ القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوربية الحديثة التي انتهت بتوحيد العادات الاستهلاكية على نطاق عالمي. لقد تشكلت رؤوس الأموال من صناع وحرفيين وتجار يمارسون نشاطاتهم داخل الدولة القومية التي كانت تنوب عنهم في التعامل التجاري الخارجي. لقد كان الاقتصاد محكوما بالدولة وفق منطق الداخل والخارج، لكن السعي نحو تعظيم الفائدة لدى المنتجين والمسوقين دفعهم إلى القفز على ثنائية محلي خارجي عبر شركات متعددة الجنسيات وصولا إلى السيطرة على المجال الاقتصادي والمالي، ومن ثم سحب العديد من الاختصاصات من يد الدولة القومية من طرف مؤسسات عالمية تنشط في مجالات الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة.

أولا: تعريف العولمة.

تعد فكرة إلغاء التمايز القومي لصالح الشركات متعددة الجنسيات التي تقف خلف القوى الكبرى والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، تعد متعددة التسميات تمحورت حوله التطورات المتواصلة للنظام الرأسمالي العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. والواضح أن هذه التطورات ضربت في عمق السيادة القومية للدول في العديد من القطاعات كالمال والإعلام والثقافة، فيسميها البعض بالعلاقات بين القوميات، ويربطها آخرون بالإمبريالية والاستعمار الجديد بحكم الدفع القسري نحو التوحد عبر الآليات التجارية والثقافية والمعلوماتية.

يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل هي الاقتصاد والسياسة والثقافة والايدولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات

[1] - قاسم حجاج. العالمية والعولمة، عمان: مركز الكتابة الأكاديمي، ط1، 2009.

عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول بالإضافة إلى الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين.

يُرجع العديد من الكتّاب استخدام مصطلح العولمة إلى المفكر سمير أمين الذي تنبأ به وبمضامينه السياسية والمستقبلية، حيث خلت القواميس والمعاجم والدراسات السياسية المعاصرة منه، رغم أن الظاهرة في مضمونها ذات سيرورة تاريخية حملت تسميات متعددة كالاستعمار والإمبريالية والكونية والعلاقات بين الحكومات والقوميات. إلا أن ظاهرة العولمة ارتبطت أكثر بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين.[1]

يعرّف عبد الوهاب المسيري العولمة على أنها « تلك التي تجعل الغرب هو المركز، ويجعل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد الجدير بالاحترام والبقاء»[2]، في حين يربطها محمد عابد الجابري بالأمركة على اعتبار أنها مخطط لتعميم النموذج الأمريكي في الإنتاج والاستهلاك.[3] يربط المفكرون من دول العالم الثالث العولمة بالاستغلال المستمر للشعوب النامية وتحويلها إلى سوق استهلاكي للمنتج الغربي. بناء على تحليلهم لهذه الظاهرة وتأثيراتها يجعلون من فكرة التعميم للنموذج الحضاري الغربي سببا في بقاء دول العالم الثالث متخلفة لكونه يعمل على إلغاء الثقافات المحلية وتفكيك الكلانيات الكبرى في هاته الدول المتمثلة في الدين والعادات والتقاليد وحتى الدولة الوطنية في حد ذاتها بتفكيكها إلى كيانات صغرى.

في حين يربط الباحثون من الجنوب العولمة بتأثيراتها على بلدانهم، يربطها الباحثون الغربيون بالتكامل الحاصل بين الدول وباقي الفاعلين الدوليين ضمن شبكات عبر وطنية وكونية مبنية على عدة ركائز متمثلة في التجارة، السياسات، الأمن، البيئة، والروابط السيوسيوثقافية. تمثل العولمة في نظر أولئك الباحثين ذلك التعاظم في التجارة والسياسات الليبرالية مع تراجع تكلفة النقل وتبادل التكنولوجيا.

يعرف المفكر الفرنسي برترون بادي العولمة قائلا:« هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع إدعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره، والمسار يعود إلى تاريخ طويل رغم أنه يبدو جديدا، ويفترض أنه لا تستطيع أي مجموعة ولا أي أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية، وقد حرمت الإسكندر ونابليون الوسائل التقنية لتحقيق هذا الإنجاز»[4] .كما يعرف العولمة الباحث الأمريكي وليام روبنسون على أنها« مرحلة جديدة من تاريخ النظام الرأسمالي التي تتضمن تكامل الاقتصادات الوطنية والإقليمية ضمن

---

[1] - قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 261.
[2] - زديك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي، العولمة وتقويض السيادة، الأغواط: مجلة الباحث، العدد2، 2003، صفحة 35.
[3] - محمد عابد الجابري،
[4] - قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 271.

الإنتاج العالمي والمتعلقة بعمليات هيكلة طبقة رأسمالية عبر وطنية..... الدول ضمن هذه العمليات تنتهج توجهاً عبر وطني في إطار تكاملي يعمل ضمن هيكليات الرأسمالية العالمية»[1] .

تبدو جليّا المركزية في التفكير لدى الباحثين الغربيين في وصفهم للعولمة وتأثيراتها من حيث تركيزهم على تعاظم قوة النظام الرأسمالي وتوسعه تجاريا، ومن اتخاذه الأنموذج في التنمية. كما تتجلى تلك المركزية في جعل دول الغرب هي مصدر الحداثة وأسلوبها في ذلك هو السبيل الوحيد الذي يتعين على اللآخرين إتباعه لتحقيق التحديث المطلوب والوصول إلى نفس المكانة التي أدركتها دول أوربا الغربية.

جعلت العولمة دول العالم الثالث في تبعية مزمنة للاقتصاد الرأسمالي، حيث أدى فتح أسواقها للمنتجات الغربية إلى تراجع الصناعات المحلية وعجزها عن منافسة تلك المنتجات، كما أدى الانفتاح الثقافي إلى تعلق المجتمعات بكل ما هو غربي.

تضمنت العولمة العديد من التأثيرات على الدول الغربية حيث من مداخيل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي تمولها، إلى جانب المكاسب الاقتصادية المتعددة بسبب احتضانها أهم عمليات الاقتصاد العالمي.

ثانيا: التباينات المجتمعية الناجمة عن العولمة في دول أوربا الغربية.

أصبحت دول أوربا الغربية مفتوحة أكثر للتفاعلات العابرة للحدود، ويلاحظ ذلك في تبعية الاقتصاد للتجارة كمساهم رئيسي في الدخل القومي. وفي نسبة المهاجرين للسكان. لقد أصبحت دول أوربا الغربية الأكثر عولمة من باقي مناطق العالم.

في خضم العولمة المتزايدة، تعاظم الصراع بين دول أوربا الغربية حول مكاسب وخسائر (تكاليف) الاندماج في العولمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. كما سمحت العولمة بظهور أحزاب مؤيدة وأخرى معارضة لمشروع التكامل الأوربي منها الأحزاب الوطنية والأحزاب التقليدية، كالجبهة الوطنية في فرنسا، الجبهة الشعبية في النمسا، كما رجعت بقوة الأحزاب المحافظة في ألمانيا وسويسرا ..... هذه الأحزاب جعلت من الإقليم والسيادة موضوعها لإعادة التموقع في الحياة السياسية فشكلت تيارا مضادا للهجرة والتكامل الأوربي ... وصولا إلى تشكيل تباينات في المواقف تجاه العولمة لدى المستفيدين منها خاصة في مسألة تسبب العولمة في تسارع وتفاقم تدفقات

[1] - William ROBINSON, Gramsci and Globlisation: from nation state to transnational Hegemony. California : critical Review of international social and political philosophy. Vol 8, no 4. December 2005. Page 5.

الهجرة الدولية. فظهر فريق مناهض لفكرة تقديم تنازلات لصالح البيئة الدولية، وآخر يراهن على الانفتاح نحو الخارج. هذه التباينات تمثلت في[1]:

- التباينات الهيكلية: تظهر هذه التباينات على مستوى مكونات المجتمع بتحولها إلى مجموعات متعارضة من حيث المصالح. في العادة يتشارك المواطنون في المجتمع المتجانس في عدة خصائص كالوظائف الاقتصادية، الإثنية، التعليم، الهوية، وتظهر هذه الصفات بقوة عندما يدخل المواطنون في مواجهة مجموعات سكانية أخرى تختلف عنهم، غالباً ما تتكون من المهاجرين، أو مجموعات إثنية داخل الدولة.

- التباينات النظمية: تظهر هذه التباينات عندما تمتلك مجموعات مختلفة من السكان تنظيمات تمثلها تنشط ضمن الدوائر الانتخابية وتشارك في صناعة القرار، حيث يتم توظيف تلك التنظيمات في التعبير عن مصالح وتوجهات المجموعات الموجودة داخل المجتمع، وتتمثل في جمعيات وحتى أحزاب تمثل الأقليات والمهاجرين.

- التباينات الفكرية: تظهر عندما تتعدد الانتماءات وتختلف مستويات الولاء لدى الأفراد انطلاقاً من النسق العقدي لديهم، حيث تركز مجموعات معينة على الدائرة الدينية في انتمائها، وآخرين يركزون على الانتماء الوطني، في حين يفضل البعض تقديم الولاء للبناء الأوربي على غيره من الولاءات. لقد تحولت عولمة الهوية إلى ثورة اجتماعية غرب أوربا.

لقد أوجدت العولمة فرصاً وتهديدات، و توزعت مكاسبها بشكل غير متساوي بين المواطنين في أوربا فأوجدت تقسيماً لخاسرين وفائزين. استمرار التباينات السابقة في التطور يدفع إلى ظهور أحزاب جديدة تدعو للمحلية، وأحزاب أخرى تدعو للعالمية.

ينقسم الرأي العام والأحزاب في أوربا حول العديد من الإشكاليات كالتغير المناخي وحقوق الإنسان و التجارة الدولية و الأخطار البيئية والهجرة الدولية، ساعد على استمرار هذه الإشكاليات سرعة انتقال المعلومة بفعل تطور وسائل الاتصال والإنترنيت. هذه الإشكاليات أدت إلى نقاشات مستفيضة داخل الدولة القومية غرب أوربا وطرحت تساؤلات عديدة حول قدرة الدولة على مواجهتها منفردة. الأمر الذي جعل التوحد ضد الانهيار المناخي أو حقوق الإنسان أمر ضروري، لكنه حمل عدة تساؤلات متباينة: هل هناك معايير عالمية لحقوق الإنسان؟ وهل تطبق بالعدل؟ هل الأمر يستحق المغامرة بالجنود في عمليات التدخل الإنساني؟ هل هناك مسؤولية في حماية البيئة؟ هل هناك مبررات ووسائل مقنعة لصرف الجهد والثروة في التقليل من آثار الصناعة؟[2]

[1] Pieter de wilde, Ruud koopmans and micheal Zurn. Conflicts or cléavage ? Contesting Globalisation in western Europe and beyond, Berlin : Berlin social Researsh center, 2014, page 2-5.

[2] - Idem.

تحول غرب أوربا إلى مسرحا للنقاشات حول جدلية أنسنة العولمة، والرغبة المزمنة في تعظيم الثروة الرأسمالية. إلا أن السعي الغربي الدائم لتحقيق هذا الهدف لا يقتصر فقط على السيطرة على الاقتصاد العالمي إنتاجاً وتوزيعاً، بل يتعداه إلى تنشيط الحروب والنزاعات بين الدول وداخلها بغرض تنشيط تجارة الأسلحة باعتبارها أهم مرتكزات بقاء الاقتصادات الغربية قوية ومهيمنة. إن تفاقم النزاعات الدولية وانتشارها في إفريقيا والشرق الأوسط يمثل السبب الرئيسي في نزيف الهجرة الدولية نحو الدول الغربية، باعتبارها الملاذ الآمن ومركز تكدس الثروة العالمية. في حين تستمر الدول الشرق أوسطية في مجابهة أزماتها المعقدة والمركبة التي تنذر بانقسامها وتحولها إلى دويلات على أساس عرقي وإثني وعاجزة عن تحقيق طموحات شعوبها، الأمر الذي يبقيها مصدراً دائماً للهجرة نحو الدول الغربية.

يوضح الجدول التالي التأثيرات الايجابية للعولمة على الاقتصادات الأوربية، وكذلك التأثيرات السلبية التي تتمحور حول عدم العدالة في توزيع المكاسب والتكنولوجيا، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم لدى الدول الأوربية المدينة للمؤسسات المالية الدولية.

الجدول رقم(9) تأثيرات العولمة على المؤشرات الاقتصادية للدول الأوربية[1] :

المتغيرات	إجمالي المخرجات	الفرص	التحديات
النمو الحقيقي للدخل القومي	انحياز تصاعدي	- ازدياد معدل النمو مقارنة بالعشريات السابقة	- التوزيع غير العادل للنمو بين المناطق. - إزدياد حدة المنافسة.
الدخل الفردي	الأرباح الصافية	- تشير الإحصائيات إلى حصول الفرد على 5000 دولار سنويا عن تعاظم أرباح العولمة.	- هذه الميزة في الربح ليست عادلة من حيث التوزيع بين المناطق.
التجارة	الأرباح على مستوى لصادرات	- نمو الصادرات زاد من قوة الدولة بتعاظم مداخيلها. - ازدياد فوائد المصانع والشركات والعمال.	بعض المناطق ضعيفة التكنولوجيا وغير قادرة على احتمال شدة المنافسة الاقتصادية.

[1] -Marina Mastrotefano (and others). Globalistion challenges for European regions . Brussels: Commission of the European communities. January 2009. Page 11.

	والواردات		
الاستثمار	قوة التدفقات الداخلية والخارجية	- التدفقات الصافية هي المعيار. - أوربا من أكثر المناطق جلبا للاستثمار. - الاستثمار زاد من فرص العمل وتحسين الدخل.	- السلبيات تمس العمال الأقل كفاءة. - الاستثمار يعتمد على المهارات والكفاءات وبأجور عالية.
التضخم ومعدل الأرباح	التراجع الهيكلي	انخفاض معدلات التضخم يزيد من النمو. ويعزز قدرات الإنفاق.	- في الدول الجديدة في الاتحاد الأوربي زادت الحاجة للقروض بغرض التنمية مما زاد في معدلات التضخم.
حركية العمالة	الحد الأقصى من التشغيل	- سوق العمل خاضع للعرض والطلب - التراجع السكاني وازدياد الهجرة. - زادت فرص التشغيل في أسفل هرم العمل.	- في المناطق الضعيفة اقتصاديا تقل فرص العمل. - ازدياد الطلب على العمل خفض مستوى الأجور، وحرم النساء من العمل.

ويتضح من الجدول أن دول الاتحاد الأوربي مستفيدة بشكل كبير من العولمة وذلك بجلبها للاستثمارات العالمية وتوظيفها التكنولوجيا الحديثة في الصناعة والزراعة والخدمات، مما جعل الدخل القومي لهاته الدول الأعلى على مستوى العالم حيث تشكل نسبة صادراتها للسوق العالمي 17.2% سنة 2009 مقارنة بالولايات المتحدة والصين بـ 11.8% على التوالي[1]. كما تساهم التجارة عموما بشكل كبير في الدخل القومي الإجمالي لتصل إلى 80% في دول مثل بلغاريا ورومانيا و60% لدول الاتحاد الأوربي مجتمعة، مقارنة بالولايات المتحدة التي لا تساهم التجارة بأكثر من 30% ليست إلا[2]. يرجع تعاظم استفادة الاتحاد الأوربي من العولمة إلى بيئة الاستثمار الآمنة بحيث تستقطب ما يزيد عن 15% من الاستثمارات العالمية مقارنة بدول أمريكا الشمالية بـ 6% في حين تستأثر الصين بـ 16% من تلك الاستثمارات.[3]

على مستوى التحديات، يواجه دول الإتحاد الأوربي مشكلة الاختلالات الحاصلة بين المناطق الاقتصادية بحيث تعاني دول مثل اليونان والبرتغال من

[1] - Susannah Taylor, Globalisation, international trade and Eurapean union. Singapore: National university of Singapore. February 2012, page 4.
[2] - Marina Mastrostfano. Opcit. Page 7.
[3] - Idem.

ضـعف اسـتخدام التكنولوجيـا، وارتفـاع معـدلات التضـخم وارتفـاع تكـاليف القروض من المؤسسات المالية الدولية. ينجر عن هذه الاختلالات تفاقم العرض في العمل مقارنة بالطلب، خاصة عند العمالة قليلة الكفاءة، بالإضافة إلى عدم المساواة في التشغيل بين الإناث والذكور. كل هذه التأثيرات تسببها العولمة من خلال فرض منطق المنافسة الاقتصادية، مما يجعل دول أوربا الغربية المستفيد الأكبر من مزايا العولمة مقارنة بدول أوربا الشرقية.

ثالثا: دور العولمة في تحفيز الهجرة المغاربية نحو دول أوربا الغربية

أدت الاختلالات الاقتصادية التي سببتها العولمة إلى تأكيد منطق طرد المهاجرين في دول الإرسال بتفاقم ظاهرة عدم الاستقرار الأمني وشح مناصب العمل الناتجة عن غياب الاستثمار، وغزو التكنولوجيا للصناعة التي تسببت في تسريح أعداد من العمال، وقلة فرص النجاح الاجتماعي. كما زادت عوامل الجذب في دول الاستقبال كالتراجع الديموغرافي، وخروج اليد العاملة المحلية من أسفل هرم العمل، ووصول مجتمعات الدول الصناعية إلى درجة عالية من الرفاهية ورغد العيش. لقد جعلت العولمة من الهجرة الدولية واقعاً لا يمكن إنكاره ومصدراً لقوة العمل في دول أوربا الغربية.

تتباين وجهات النظر الأوربية حول الهجرة الوافدة من الجنوب، حيث تعتبرها العديد من التيارات المعارضة المصدر الأول للتهديد فعلى الصعيد الإقتصادي يقتصر الطلب الأوربي على الأدمغة والكفاءات والمهارات، أما قليلي الكفاءة فيشكلون سوقاً موازياً للعمل ينافس العمالة المحلية وبأجور منخفضة. كما تهدد الهجرة الاستقرار الاجتماعي عندما ترتبط بكراهية الأجانب وضعف اندماجهم في المجتمع المحلي، خاصة على المستوى الديني والثقافي، مما يولد صراعات ثقافية تؤثر على البنى الاجتماعية والهوية المحلية[1].

في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، تواجه الدول المغاربية التأثيرات السلبية للعولمة في شتى المجالات. تلك التأثيرات عمقت من الفجوة بين المجتمعات المغاربية والأنظمة السياسية الحاكمة، حيث أدت سياسات الانفتاح الاقتصادي إلى تراجع دور الدولة في حماية مواطنيها من الفقر والبطالة. هذا الأمر جعل الأجيال الجديدة تتوجه نحو تغيير مكان العيش والهجرة نحو أوربا.

على الصعيد الاقتصادي تتعمق التبعية للدول الغربية بارتفاع معدلات التبادل التجاري مع دول أوربا الغربية، كما تتعرض القطاعات الاقتصادية السلعية والزراعية والصناعية والخدماتية في الدول المغاربية إلى هجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، مما أدى إلى اختفاء

[1] James F. Hollifield. Why do states risk migration? Paper prepared for IPSA's 22nd World Congress of Political Science, Reshaping Power, Shifting Boundaries. Madrid : July 8-12, 2012.pp21-26.

الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة، كذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر بسبب التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن في الدول المغاربية[1].

على الصعيد الاجتماعي تراجع دور المؤسسات التقليدية في عملية التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد. لقد أدى التطور الحاصل على مستوى وسائل الاتصال والانترنيت إلى ارتباط الأجيال الجديدة بالثقافات الغربية وتراجع تركيزها على المقومات المحلية للهوية كالقيم الدينية والوطنية.

على الصعيد السياسي تراجع دور الأحزاب السياسية في استقطاب الشباب واستيعاب طموحاتهم، كما لم تؤدي الممارسات الديمقراطية إلى تجديد النخب الحاكمة وإلى التداول على السلطة. زاد من حدة التأثيرات السياسية للعولمة التغيرات الحاصلة في تونس وليبيا منذ سنة2011 وما انجر عنها من تدفقات للهجرة غير النظامية نحو أوربا.

لقد ساعدت العولمة على ارتفاع معدلات الهجرة المغاربية نحو دول أوربا الغربية من خلال إدخال الاقتصادات المغاربية في منافسة شرسة مع اقتصادات الدول المتقدمة، الأمر الذي سبب عجز الدول المغاربية عن استيعاب الأجيال الجديدة من المواطنين ودفعهم إلى الهجرة.

إن كثير من الدول النامية تعتبر العولمة مصدرا للهجرة، فهي ترى بأنها شملت تحولا كبيرا في التكنولوجيا، وكذلك زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة الدولية، ولقد أحدث هذان التطوران حركة ضخمة لدوران رأس المال وحركة انتقاله عبر الحدود ، ولكن وكما يرى الدكتور "سمير رضوان" أن هذه التطورات لم يجاريها تطور مشابه في حرية انتقال اليد العاملة (العنصر البشري)، في حين يرى البعض أن ما نشهده الآن من تشريعات في الدول المتقدمة يهدف إلى الحد من حرية انتقال اليد العاملة.[2] كما يشير الدكتور "مغاوري شلبي" إلى أن مسيرة العولمة الاقتصادية أثرت على سرعة تدفقات رؤوس الأموال والمنتجات والأفراد ، حيث يشير إلى أن السياسات الاقتصادية أدت إلى عولمة رؤوس الأموال والسلع ، ولكنها لم تؤد إلى عولمة حركة العنصر البشري بنفس الدرجة لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية ، بحيث أصبحت الهجرة هما للدول النامية يضاف إلى قائمة همومها الأخرى الخاصة بتدني نصيبها من حركة الاستثمار المباشر حول العالم ، وتدني نصيبها من التجارة الدولية بسبب معدل التبادل التجاري فالتحولات والتطورات الكبيرة التي شملت تكنولوجيات الإعلام الاتصال والمواصلات (شبكة الانترنت ،الاتصالات

[1] أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية. دمشق: مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 86. 2011.ص 75.

[2] محمد غربي، "الدفاع والأمن :إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية ".مرجع سابق، ص 256

الهاتفية ، النقل الجوي) في الآونة الأخيرة ، سهلت من الاتصال والتواصل الدولي وساعدت على مضاعفة حركة الهجرة وتنقل الأشخاص التي اعتبرها البعض من مخلفات العولمة. وبشكل أوضح فإن مصادر الثراء ووسائله تتمركز شبه كليا بدول الشمال مما أدى إلى عدم الانسجام في العلاقات بين ضفتي المتوسط. وعموما فإن حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل المسؤولية عن مأساتهم، إذ أن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها ، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائه، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا ، كما أفرزت أيضا أزمة النظام التعليمي مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعيشون قسوة التهميش ، ومرارة الضياع فيفضلون أي حل على البقاء في البطالة ، فضلا عن توفر عوامل الازدهار ووجود فرص العمل والانفتاح الاجتماعي وحركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق في دول أوروبا عامة ، كلها تعد عوامل جذب لكثير من المهاجرين أملا في الاستفادة ولو بنسبة أقل منها.[1]

المحاضرة التاسعة: المهاجرون وسياسات تنظيم الهجرة في دول أوربا الغربية.

تركز الدراسات الاجتماعية والسياسية لمجتمعات المهاجرين على تفاعلاتهم في دول الاستقبال. مكان تواجد المهاجر يمثل حقل الدراسة سواء كان وضعه قانونيا أو غير قانوني، مهاجر دائم البقاء أو مطالب بمغادرة دولة الاستقبال. مهما كان مصير المهاجر في الدول الغربية، فإن مشكلة إدماجه محليا تأخذ عدة أشكال وتنتهج الدول الأوربية عدة سياسات لمعالجتها منها سياسة الاستيعاب وسياسة التعدد الثقافي.

من المنظور السوسيو-سياسي، يجد المهاجر صعوبة في تقبل خصائص مجتمع الاستقبال في المراحل الأولى من تواجده فيه، حيث تلعب شبكات

[1] - الطيب كامش ، الشراكة الأمنية في حوض المتوسط . رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية- وهران- قسم العلوم، 2008 ، ص ص 156-157.

المهاجرين دورا في تعوده على النسق الجديد من التفاعلات الاجتماعية مع احتفاظه بالمعايير والمعتقدات الأصلية التي يستخدمها في الحكم على المجتمع الجديد. من الناحية السياسية، يتفهم المهاجر كيفية تمتعه بحقوقه في المواطنة وممارسة النشاطات السياسية. يندمج جزئيا في مجتمع الاستقبال بتمكنه من اللغة، وتوسع دائرة تفاعله خارج إطار العمل ودخوله في علاقات ضمن مجموعات اجتماعية متعددة في المجتمع الجديد. الأمر الذي يؤدي بمرور الزمن إلى تقبله بشكل كامل هوية وتقاليد دولة الاستقبال.

1- دمج واستيعاب المهاجرين العرب في دول أوربا الغربية

تنتهج الدول الأوربية عدة سياسات لتسيير العلاقة بين المهاجرين والأقليات من جهة والمجتمعات المحلية من جهة أخرى. في ألمانيا والنمسا يعتبر المهاجرون العرب عمال ضيوف، بالتالي لا تنتهج هذه الدول سياسة دائمة ومعمقة لدمجهم في مجتمع الاستقبال. أما في بريطانيا وهولندا فتعتمدان سياسة التعدد الثقافي التي تركز على التضامن والتسامح والمساواة بين الأقليات والمهاجرين والمجتمع المحلي.[1] ولا يمكن تمييز وإقصاء الأقليات بناءا على العرق أو اللغة أو الدين. لكن مسألة الرسوم المسيئة للإسلام في هولندا سنة 2005 جعلت سياسات دمج المهاجرين تواجه انتقادات ومعارضة من المسلمين في أوربا، الأمر الذي هز مصداقية سياسة التعدد الثقافي المعتمدة في ألمانيا وبريطانيا وهولندا.

في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا تعد سياسة الاستيعاب والدمج هي الطاغية خلال العشريات الأخيرة. أصدرت فرنسا تشريعا بمنع اللباس الإسلامي والحجاب في الأماكن العامة، وهي خطوة نحو دفع الأقليات الدينية لتبني العلمانية، الأمر الذي زاد من كراهية المهاجرين للسياسات الأوربية للدمج والاستيعاب.[2] يضاف إلى هذا عدم المساواة بين المهاجرين والمواطنين الأصليين بحيث تعد معدلات البطالة لدى المهاجرين في فرنسا ضعف معدلاتها لدى الفرنسيين الأصليين. كذلك يواجه بعض العرب صعوبات إكمال دراساتهم

[1] -kristin Archick and al. Muslims in Europe . Promoting integration and countering extremism. Washington: Congressionel Research service. September 2011. Page.6.
[2] -I BId.p10

الثانوية والجامعية بسبب ضعف مداخل آبائهم. والقليل منهم يكملون مساراتهم العلمية والمهنية في الإدارة والإعلام والقضاء والتجارة.

جدول رقم(2): أبعاد ودرجات تداخل المهاجرين في مجتمع الاستقبال[1]

الأبعاد / درجة التداخل	البعد الاقتصادي	البعد الثقافي	البعد السيوسيو-سياسي	البعد التطابقي
الانفصال	نطاق ضيق العمل نشاط محدود	انكماش وتعصب للثقافة الخاصة	انعزال اجتماعي، احترام مجتمع الاستقبال	العمل على تقوية الهوية الأصلية
التكيف	العمل دون المستوى المطلوب	مستوى لغوي منخفض	مستوى العلاقات الاجتماعية منحصر في محيط العمل	تقوية الهوية الأصلية تراجع الخوف من فقدان الهوية الأصلية
الاندماج	العمل في مهنة واحدة	اعتماد جزئي لعادات ومعايير الأغلبية مع الاحتفاظ بثقافة دولة الأصل	اندماج جزئي مع الحفظ على علاقات مع أفراد في المجتمع الأصلي	نزوع إلى التعاطف مع مجتمع الاستقبال مع الاحتفاظ بالهوية الأصلية
الاستيعاب	العمل في مهنة واحدة	تقبل واعتماد ثقافة مجتمع الاستقبال	الاندماج الاجتماعي الكامل ممارسة	التغير الكلي في الهوية

[1]Malgorzata Budyta. Theoretical approach of assimilation. Amesterdam : 2008. Page 52.

			النشاطات السياسية والمدنية داخل بيئة الاستقبال	

في سبر للآراء لدى الفرنسيين في ديسمبر 2010، تبين أن 68% من الفرنسيين يؤمنون بعدم اندماج المسلمين في المجتمع الفرنسي،41% منهم يرون أن المسلمين يشكلون تهديدا لهوية الدولة. وثلثهم يعتقد بأن الإسلام خطر على القيم الغربية.[1] في 2003، أسست فرنسا المجلس الفرنسي للمعتقد الإسلامي وذلك في محاولة لتقوية العلاقة بين المسلمين الفرنسيين والدولة حيث ناقش هذا المجلس عدة نقاط أهمها بناء المساجد والعطل الدينية، ونظام المأكولات المسموح بها دينيا، كما اقترحت السلطات الفرنسية ضرورة تدريب الأئمة وحثهم على دعم الوحدة الوطنية، مقابل السماح بإنشاء المساجد[2]. في نوفمبر2009، تم فتح نقاش موسع حول الهوية الوطنية الفرنسية والقصد من ذلك مداولة الوصول إلى حل جذري للتباين بين المسلمين والفرنسيين الأصلين. واستمر النقاش حول المهاجرين ليتبع بخطوات سياسية لمنع الحجاب، ومساعي لعقد اتفاقية بين الإسلام والعلمانية، تلك الخطوات السياسية كان غرضها كسب المزيد من الدعم الشعبي للرئيس الفرنسي.

في إسبانيا لا يزال مشكل إدماج المهاجرين قائما، حيث يعارض الحزب الجمهوري سياسات دمج المهاجرين خاصة من المغرب العربي مستندا إلى المؤشرات الاقتصادية بحيث يؤكد أن 20% من الإسبانيين في حالة بطالة ويدعوا الحكومة إلى الحد من الهجرة. من الناحية الدينية، يرى الكثير من الأسبان أن التهديدات الإرهابية قادمة من الأقاليم الانفصالية وليس من التواجد الإسلامي. يقصد إسبانيا المهاجرون من المملكة المغربية والجزائر وتونس، بالإضافة إلى المهاجرين من أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية. المهاجرون من أوربا أو أمريكا لا يجدون صعوبة في الاندماج داخل المجتمع الإسباني بحكم

[1] I BId.p 11.
[2] I BId.p12.

التقارب الديني واللغوي. لكن المهاجرون العرب يواجهون صعوبات ثقافية في الاندماج.[1]

في إيطاليا، تعتبر الهجرة من الإشكاليات السياسية والاجتماعية الأساسية. وبحكم الموقع الجغرافي، يقصد إيطاليا المهاجرون من عدة أماكن من العالم. أهمها شمال أوربا، شمال ووسط أمريكا، جنوب أمريكا، وسط وشمال إفريقيا، أوربا الشرقية. يتواجد بإيطاليا 4.9 مليون أجنبي بنسبة 8.1% من إجمالي السكان. تختلف سياسة إدماج المهاجرين في إيطاليا عن السياسات الفرنسية والإسبانية والألمانية ، بحيث أن هذه الدول تستقبل مهاجرين من مستعمراتها القديمة ، ولغاتها منتشرة عبر العالم، في حين أن اللغة الإيطالية تستخدم داخل إيطاليا فقط . يضاف إلى ذلك اعتماد الاقتصاد الإيطالي على المهاجرين في الزراعات الموسمية التي تتطلب عمالة مؤقتة .

يتواجد بإيطاليا أكثر من 340 ألف مغربي و88 ألف تونسي يقيمون بشكل دائم في إيطاليا سنة 2007 . هذه المعطيات أخذت في الارتفاع بفعل الاضطرابات السياسة جنوب المتوسط ، وبفعل الطلب المتزايدة على العمالة الأجنبية خاصة في قطاع الصناعة[2].

يغلب على تفاعلات الأجانب في إيطاليا طابع التكيف مع مجتمع الاستقبال وذلك بانحصار التعامل مع الإيطاليين في دائرة العمل ، بالإضافة إلى التمسك الشديد بالهوية الأصلية واستهلاك زمن طويل في تعلم اللغة الإيطالية واعتماد الثقافة والعادات الإيطالية. بشكل عام تتميز بنية مجتمع الهجرة العربي بالتماسك وترسخ ثقافة بلاد المغرب العربي الدينية، خاصة عند الجيل الأول من المهاجرين، الأمر الذي يجعل سياسات دمجهم في مجتمعات دول الاستقبال تواجه عدة عراقيل خاصة مع تنامي الأصولية الإسلامية والتوجس من المسلمين. يتركز المهاجرون من المغرب العربي في فرنسا في المقام الأول يليها إسبانيا وإيطاليا . هذه الدول تحاول جاهدة استيعاب الأجانب ودفعهم لإعتناق ثقافة مجتمع الإستقبال .

1- الهجرة وسوق العمل في دول أوربا الغربية

[1] Yann Algan and al, perspectives on culturel immigrants. An introduction.2007.p25.
[2] Venditto Bruno, immigration in italy.an overview. November2007.pp 20-22.

يتضمن الأمن الاجتماعي والاقتصادي تطوير اقتصاد الدولة في شتى القطاعات حتى لا تكون تابعة لدولة أخرى تهيمن عليها، والأمن من المنظور الاقتصادي يعني التنمية والازدهار واستقرار الاقتصاد والاكتفاء الذاتي والرفاهية[1]. ولهذا فإن الأمن لا يقتصر على الجانب السياسي أو العسكري فحسب، وإنما تتعدد أبعاده وفي مقدمتها البعد الاقتصادي.

جاء في تقرير للأمم المتحدة عام2017، أن أوربا على سبيل المثال بحاجة إلى قدوم 100مليون مهاجر خلال الثلاثين سنة القادمة من القرن الواحد والعشرين(أي بمعدل ثلاثة ملايين مهاجر سنويا) من أجل المحافظة على تقدمها وتوازن التركيب الديموغرافي لشعوبها فسكانها لا تتجاوز نسبتهم9.8 % من مجموع سكان العالم لنفس السنة، ومجتمعاتها تسير نحو الشيخوخة[2].

وضمن الوثيقة الصادرة عن اللجنة الأوربية في 2005 والمتعلقة بالمبادئ الأساسية المشتركة لدول أوربا جاء مايلي:[3]

- التكامل الأوربي يرتكز على مساهمات المهاجرين والمواطنين الأوربيين على السواء.

- التشغيل هو مفتاح التكامل الأوربي. ومشاركة المهاجرين عنصر أساسي لعملية التنمية في دول الاستقبال الأوربية.

- إشراك المهاجرين ضمن المؤسسات الأوربية الإنتاجية يكون بشكل عادل ومتساوي مع المواطنين المحليين.

- التفاعل الإيجابي بين المهاجرين والمواطنين الأوربيين يمثل الميكانيزم الأساسي لعملية التكامل الأوربي.

تشمل هذه المبادئ في ظاهرها جميع المهاجرين ذوي الفائدة بالنسبة لاقتصاديات الدول الأوربية، وخاصة المهاجرين الموهوبين وذوي التعليم العالي والحرفيين أصحاب المهارات.

[1]- سرور جرمان سرور المطيري، تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ص42.

[2] United Nations, International migration report. New York: Department of economic and social affaires.2017.p1.

[3]Russell king and Aija lulle, Research on migration : Facing realities and maximizing opportunities. Brussels : European commission, 2016.p52.

تمثل هجرة العمل داعماً أساسياً للأمن الاقتصادي في دول أوربا الغربية بالنظر إلى الطلب الدائم والمتأصل والمزمن على العمال المهاجرين. ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

يشكل الحراك الاجتماعي الحاصل في مجتمعات الاستقبال- بانتقال الأفراد من مستويات دنيا إلى مستويات أعلى للعيش - عاملا مهما في خفض العرض وذلك بخروج أعداد كبيرة من الأشخاص من سوق العمل وخاصة في أسفل الهرم . هذه الظاهرة موجودة في سوق العمل الخاص بالمهاجرين أيضاً، فالمهاجر يبدأ العمل لأجل الراتب ، ثم يسعى بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة والعيش في مستويات قياسية (شراء منزل، التعليم، شراء أرض، استهلاك السلع، الرفاهية...) . المشكلة الحاصلة تتمثل في عدم استقرار سوق العمل خاصة طبقة أسفل الهرم التي تخرج من سوق العمل مما يدفع أرباب العمل إلى تعويض هذا القصور في العمالة بتشغيل المهاجرين الجدد.[1] يوضح الجدول التالي مساهمة المهاجرين في تعويض التراجع في سوق العمل:

جدول رقم(1): النمو في سوق العمل في دول أوربا الغربية(2005-2015)[2]

دول الاستقبال	النمو العام لسوق العمل	المنافسون الشباب	المهاجرون الجدد	المتقاعدون الجدد	الجيل الأول من العمال	الفائض المعوض
ألمانيا	%4.7	%19.9	%4.1	%14.2-	-%5.1	%5.7
فرنسا	%4.9	%18.4	%2.8	%15.7-	-%0.6	%2.6

IBID. Page 441[1]

[2] Rainer Munz. What are the migrant's contributios to employent and growthe ? A European approach. Migration research group. Janaury 2007.p3.
See olso : Spielvogel and M.Meghnagi. The contributions of migrations to the dynamics of the labour force in OECD countries: 2005-2015.paris: OECD migration working paper, no 203. 2018. P12-18.

ايطاليا	%4.2	%12.3	%4.8	%12.2-	%0.8-	%0.2
اسبانيا*	35.6 %	%23.3	%5.9	%9.3-	15.9 %	%10

المصدر: EU Labour Force Survey.

*إحصائيات إسبانيا تتعلق بالكفاءات وذوي التعليم العالي.

يوضح الجدول نسبة تعويض الهجرة للنقص في سوق العمل في بعض دول أوربا الغربية خاصة مع ازدياد نسبة المتقاعدين الجدد التي وصلت في ألمانيا إلى14.2% وفي فرنسا 15.7%. حيث أن الهجرة استطاعت أن تمد ألمانيا بـ5.7% من قوة العمل حتى تستمر قوة الإنتاج. كذلك في فرنسا حيث كانت نسبة مساهمة العمال المهاجرين 2.6% من قوة العمل التعويضية.

منذ أحداث 09/11، انفتحت دول أوربا بشكل كبير على الهجرات الوافدة من كل مناطق العالم سواء الفقيرة وغير الآمنة، أو المناطق الآخذة في النمو. أدى الإختلال الإقتصادي إلى تأكيد منطق الطرد في دول الإرسال بتفاقم ظاهرة عدم الاستقرار الأمني وشح مناصب العمل الناتجة عن غياب الاستثمار وغزو التكنولوجيا للصناعة وتسريح أعداد من العمال وقلة فرص النجاح الاجتماعي، وازدياد عوامل الجذب في دول الاستقبال كالانهيار الديموغرافي وهروب اليد العاملة من أسفل هرم العمل ووصول مجتمعات الدول الصناعية إلى درجة عالية من الرفاهية ورغد العيش.

المحاضرة العاشرة: المجتمع الدولي وتنظيم الهجرة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نزعة دولية نحو وضع العديد من الصكوك القانونية المتعلقة بتنظيم التفاعلات بين الدول وفق معيار السيادة الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل من الدولة القومية الفاعل الرئيسي في النظام الدولي. والهجرة تعبير عن تلك التدفقات من الأفراد عبر حدود الدول لأغراض متعددة. تلك الحركية النشطة للأفراد جعلت موضوع الهجرة من المجالات الرئيسية للتفاعل الدولي، الأمر الذي حفز العديد من الدول إلى صياغة إتفاقيات تنظم وتحمي المهاجرين وتضمن حقوقهم. إلا إن تلك المبادرات

لاتزال حكراً على الدول المصدرة للمهاجرين وتتهرب منها الدول المستقبلة حتى لا تتورط في إلتزامات دولية لا تتوافق ومصالحها الخاصة.

1- الإتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

تم إعتماد هذه الإتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1990 بقرار رقم158/45. ولحد الآن لم تصادق عليها سوى 27 دولة أغلبها دول مصدرة للمهاجرين[1]. والأكيد أن هذه الإتفاقية جعلت من الهجرة حق إنساني للأفراد بالإستناد إلى العديد من الصكوك الدولية الداعية لذلك، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للإشخاص، تلك الصكوك التي إستند عليها ميثاق الأمم المتحدة. لقد أكدت هذه الإتفاقية على أهمية الهجرة بالنسبة لدول الإرسال ودول الاستقبال، أما بالنسبة للمهاجرين فاعتبرتهم الحلقة الأضعف وهم معرضين لتهديدات عديدة تتعلق بالأخطار الناجمة عن الهجرة غير النظامية وكذلك تشتت الاسر.

ركزت الاتفاقية في مادتها الثانية على خصائص العامل المهاجر فهو ذلك الذي يمارس نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها. كما حددت المادة الرابعة على خصائص أسرة المهاجر التي أحد الزوجين فيها مهاجر على الأقل بالإضافة إلى الأبناء الذين تحت كفالتهم. وفي المادة الخامسة أكدت الإتفاقية على إلزامية الدخول بشكل نظامي بالوثائق الرسمية وفق قانون دولة الاستقبال، وفي المادة السابعة نصت على إحترام حقوق العمال المهاجرين وتأمينهم وأفراد أسرهم دون تمييز ديني أو عرقي أولغوي أو جنسي أو سياسي[2].

لكن المادة الثامنة من الإتفاقية تعتبر السبب الرئيسي في إمتناع العديد من الدول عن المصادقة عليها، حيث تنص على:" يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم بالحرية في مغادرة أي دولة بما فيها دولة الأصل، ولا يخضع هذا الحق إلى أية قيود باستثناء القيود التي ينص عليها القانون وتقتضيها حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحرياتهم والتي تكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا الجزء من الاتفاقية". هذه المادة تؤكد أن الحق في الهجرة بالتنقل من دولة نحو أخر

[1] Susan MARTIN, the legal normative framework of international migration. Global commission on international migration. Sebtemper 2005.p2.

[2] الإتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. على موقع المنظمة الدولية للعمل www.ILO.org .ص5.

حق إنساني لكل فرد، مع وضع هذا الحق تحت شروط تتعلق بدولة الاستقبال. لهذا السبب تتهرب دول الاستقبال من المصادقة على الاتفاقية حتى لا تضطر إلى الالتزام نحو المهاجرين بحقوق ومكتسبات لا تخدم مصالحها[1].

تؤكد الاتفاقية في المادة الحادية عشر على حماية القانون لحرية المهاجرين وحقهم في الحياة وعدم خضوعهم للسخرة أو القسر أو الاسترقاق، كما أشارت المواد 16 و17 و 18 على حق المهاجرين في التقاضي على قدم المساواة مع المواطنين المحليين، كما ضمنت المادة 27 للمهاجرين حق الانضمام للنقابات العمالية والاستفادة من كل الحقوق المادية في حالة إنتهاء مدة العمل، كما يحق لهم الاستفادة من حق الضمان الإجتماعي، فيما أكدت المادة 29 و 30 على حق أطفال المهاجرين في الحصول على الجنسية وكذلك التعليم والرعاية الصحية، كما ضمنت حق المهاجرين في نقل أموالهم وأغراضهم لدول الأصل[2]. بالإضافة إلى حقوق عديدة كحرية التعبير والتأليف ضمن الأطر والمبادئ السائدة داخل دولة الاستقبال ودون المساس بالقيم والقوانين والأعراف السائدة فيها.

تعتبر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنداً قوياً يدفع بإتجاه كفالة وضمان حقوق الأفراد ومكتسباتهم خارج حدود بلدانهم الأصلية. وعلى الرغم من إفتقارها إلى عنصر المصادقة من طرف دول الاستقبال إلا أنها تعد مرجعاً رئيسياً للإتفاقيات المبرمة بين الدول المعنية بالهجرة ، ومصدراً لإرساء أعراف دولية تعنى بحقوق المهاجرين.

2- بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تم إعتماد هذا البروتوكول وعرضه على التوقيع والمصادقة والانضمام بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في 15 نوفمبر 2000. وهو محصلة للعديد من الجهود الدولية بغرض بحماية الأفراد خارج أوطانهم من جريمة الإتجار بالبشر استكمالاً لما تبذله الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة

2 المرجع السابق.ص 6.
[2] المرجع السابق.ص ص26- 36

المنظمة خاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم111/53 المؤرخ في 09ديسمبر1990[1].

يتضمن هذا البروتوكول تدابير تلتزم بها الدول المستقبلة ودول الأصل بغرض توفير الحماية والرعاية اللازمة لضحايا الإتجار بالبشر خاصة الأطفال والنساء، حيث نصت المادة السادسة على التزام الدول بصون الحرمة الشخصية لضحايا الإتجار بالبشر وهويتهم كما تضمن لهم سبل المتابعة الطبية والنفسية وتوفير السكن اللائق بهم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة. أما المادة السابعة فقد ألزمت الدولة المستقبلة للضحايا بقبول بقائهم على إقليمها بصفة مؤقتة أو دائمة[2].

هذا الصك القانوني الدولية يدعم بشكل عام الجهود الدولية الرامية إلى التسيير الأمثل لحركية الأفراد خارج حدود بلدانهم وذلك بالتركيز على صنف ضحايا الاتجار بالبشر، فقد يكون هؤلاء في الغالب مهاجرين غير نظاميين تستغلهم عصابات في مجلات تجارة الأعضاء والجنس أو تجنيدهم ضمن المجموعات الإرهابية.

2- إتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بهجرة العمل

تمخضت هذه الإتفاقية عن الدورة الثانية والثلاثون لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية المنعقد في جينيف في 08جويلية 1949. وجاءت محصلة لتوجيهات الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المنظمة الذي إنعقد في 1939. وبدأ العمل بالإتفاقية يوم 01جولية 1949. إنطلقت الإتفاقية بالتأكيد على إلتزام الدول الأعضاء بالتعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالسياسات والقوانين والتنظيمات المتعلقة بالنازحين والمهاجرين، وكذلك المعلومات المتعلقة

[1] بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر2000. على الرابط:http://hrlibrary.umn.edu/arab/P1orgCRIME.html . تاريخ الإطلاع: 17:53-2018/08/06

[2] نفس المرجع السابق.

بالتشغيل وظروف العمل داخل الدول الأعضاء، وكذلك الإتفاقيات المبرمة بين الأعضاء المتعلقة بالهجرة[1].

تؤكد الإتفاقية في مادتها الرابعة على إلتزام الأعضاء بتسهيل إجراءات تنقل المهاجرين وظروف استقبالهم وتشغيلهم. كما تؤكد المادة الخامسة على توفير الخدمات الصحية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بينما تلزم المادة السادسة دول الاستقبال بإحترام جنسية المهاجر وأصله ودينه وجنسه، وكذلك تشغيله الساعات القانونية للعمل إعطائه الأجر المناسب عوضاً عن العمل المنجز، وعدم إختراق السن القانونية للعمل ، كما تضمن له دولة الإستقبال الحقوق الاجتماعية كالتعويض عن الإصابات والمرض وعطل الولادة وغيرها من الحقوق الاجتماعية. كما تؤكد نفس المادة أولوية القانون الفيدرالي للدولة الفيدرالية فيما يتعلق بالهجرة مع ضرورة أن تتواءم قوانين الهجرة الفيدرالية مع القوانين المحلية، مع ضرورة إشارة الدول الفيدرالية في تقريرها السنوي للهجرة إلى القانون المعتمد في تسيير الهجرة[2].

يشكل العامل المهاجر وحقوقه جوهر هذه الإتفاقية بحيث ينحصر التأكيد على إلتزامات الدول المصادقة عليها في المسائل التي تعنى بظروف العمل وحقوق العمال وحمايتهم من الإستغلال والسخرة وضمان حصولهم على مستحقاتهم المالية وحرية التصرف فيها. تنطبق هذه الإتفاقية على شريحة واسعة من المهاجرين وذلك يرجع بالأساس إلى كون السبب الرئيسي لمغادرة الأفراد أوطانهم هو البحث عن عمل لتحسين مستوياتهم الإجتماعية.

4- إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين

بدأت المناقشات الدولية بشأن وضع إتفاقية تتعلق باللاجئين في سنة 1950 في أروقة المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة بعد استمرار معاناة اللاجئين رغم إنتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تم عقد مؤتمر دولي بجينيف بداية شهر جويلية 1951 وبحضور 26 بلداً، ليتم في 28 من نفس الشهر التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين[3].

[1] ILO Convention No. 97.Migration for Employment Convention (Revised), 1949.p3.

[2] Ibid.pp5-17.

[3] جمال فورار العيدي، اللجوء السياسي في القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017، ص ص 477-480.

تضمنت هذه الإتفاقية سبعة فصول، حيث تطرق الفصل الأول إلى الأحكام العامة المتعلقة بتعريف اللاجئ وواجباته والأشخاص الذين لا تشملهم الإتفاقية كمجرمي الحرب. أما الفصل الثاني فتناول الوضع القانوني للاجئ من حيث المسائل الشخصية وملكية الأموال المنقولة والعقارية وحق التقاضي وغيرها. وتطرق الفصل الثالث لظروف عمل اللاجئ وذهب الفصل الرابع للتأكيد على حقه في الرعاية الصحية والإسكان والتعليم . وتناول الفصل الخامس التدابير الإدارية الواجب على الدول المصادقة على الإتفاقية الإلتزام بها كضمان حرية التنقل والحصول على البطاقة الشخصية ووثائق السفر وعدم طرد اللاجئ .

بشكل عام، تعد الإتفاقيات الدولية المتعلقة بتنظيم وحماية حركية الأفراد خارج بلدانهم الأصلية تطورا كبيراً وصل إليه المجتمع الدولي في مجال التعاون المتعدد الأطراف في سبيل هيكلة وإرساء أعراف دولية تضبط الهجرة بكل أصنافها، القانونية وغير القانونية، الطوعية والقسرية، هجرة العمل والهجرات الأخرى. لكن الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة واللجوء لها من الخصائص التي تدفع الدول المستقبلة للمهاجرين للمصادقة عليها، وفي نفس الوقت تضعف من فعاليتها وتحد من دورها. لا تفرض هذه الإتفاقيات إلتزامات كثيرة على الدول الأعضاء حتى ترغبهم في الإنضمام، كما تسمح للدول بالتحفظ على بعض المواد التي ترفضها بالتالي تنضم الدول للإتفاقيات حسب الحاجة، كما تحدد الإتفاقيات الأصناف المعنية بها والأصناف غير المعنية بهدف تخفيف الضغط على دول الاستقبال وذلك باستبعاد المجرمين والمطلوبين للقانون وعمال الحدود وغيرهم من الاستفادة من أحكام الإتفاقيات. لأجل كل هذا تعتبر الإتفاقيات الدولية المعنية بالهجرة الأقل إكراهاً مقارنة بالإتفاقيات الثنائية المتعلقة بالهجرة، إلا أن ذلك يجعل دورها محدوداً.

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية

1- غانم،عبد الله عبد الغني المهاجرون: دراسة سو سيو انثروبولوجية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002 .
2- فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مخبر علم الاجتماع، 2003.
3- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الرويفعي الإفريقي المصري، الإمام اللغوي الحجة صاحب كتاب لسان العرب ومات سنة 711 هجري.
4- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، لسان العرب ، الجزء8 ، بيروت : دار صادر .ط1.
5- جون كلارك .ترجمة (أحمد شوقي وإبراهيم زكي) .جغرافيا السكان .الرياض :دار المريخ .1984.
6- إنشراح الشال ، المغترب ووسائل الإتصال .القاهرة : دار الفكر:1987.
7- محمد شفيق .منهجية البحث العلمي . مصر : مكتبة الإزرابطة .ط1 2004 .
8- حسن الإمام .مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014 .
9- عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.
10- غربي محمد ، " من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط". دفاتر السياسة و القانون، العدد الأول ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ، ماي 2009.
11- جمال فورار العيدي، اللجوء السياسي في القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2017.
12- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.
13- غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والإعلام، جامعة الجزائر ، سنة 2005.
14- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أعتمدت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/158 المؤرخ في 1990/12/18.
15- محي الدين اسماعيل الديهي، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي.القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية،2014.
16- قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة. اليمن: دار الوليد. 2003.
17- محمد غربي(وآخرون)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجيات المواجهة .الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.2014.
18- بول كولبير، ترجمة(مصطفى ناصر)، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا.الكويت: سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2016.
19- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**. ط1، القاهرة: دار الشروق، 2000.
20- قاسم حجاج ، **العالمية والعولمة**: ط1،الجزائر: دار نشر، 2003.
21- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح ،" مجلة المستقبل العربي بيروت: المجلد 27، العدد.309، نوفمبر 2007.
22- خليل حسن، قضايا دولية معاصرة. بيروت :دار المنهل اللبناني، ط 1 ، 2007.
23- زديك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي، العولمة وتقويض السيادة، الأغواط: مجلة الباحث، العدد2، 2003.
24- أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية. دمشق: مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 86. 2011.
25- الطيب كامش ، الشراكة الأمنية في حوض المتوسط . رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية- وهران- قسم العلوم، 2008.
26- سرور جرمان سرور المطيري، تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف.
27- [1] أيوب هقاني. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وأوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر: الواقع والتحديات. *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة* . (جوان, 2018).
28- دون اسم الكاتب ، المركز الديمقراطي العربي ، الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق المجتمع الدولي. httpM//forum.stop55.com/292468.html

29-موقع الجزيرة. (2012). فصول دراسية لأبناء اللاجئين في الجزائر- قسم الأخبار. تم الاسترداد من www.Aljazeera.net..
30- www.ILO.org الإتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. على موقع المنظمة الدولية للعمل.
31- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر2000. على الرابط:http://hrlibrary.umn.edu/arab/P1orgCRIME.html . تاريخ الإطلاع: 17:53-2018/08/06
32- هجرة ./ar.wikipedia.ery/wiki/ http ://

المراجع الأجنبية

[1]

1- Migration.Newencyclapedia Britamic .Chicago:1983.vol1. p1851.
1- United Nations, Migration in North African Development Policies and Strategies. Morocco :Economic Commission for Africa. Office for north Africa.2014.
2- International organization for migration, glossary of migration. Geneva.2004.
3- Jacinthe GAGNNON , L'immigration derniere rempart de la sauveraineté de l'Etat ?cahier de recherche. Paris : l'aborataoire d'etude sur les politiques publiques et la mondialisation.vol3. septembre 2010.
4- Kay LAWSON. The human polity, a comparative introduction to political science. New york : houghton mifflin company. Fifth edition. 2003.
5- Ibrahim awed, concept and practice of labour immigration policies in european mediteranean countries.paper presented to fifth mediteranean social and political research meeting. Organized by European university Institue and Robert schoman center of advanced studies. Florence 24-28 march 2004.
6- International Organisation of Migration. Glossary of migration. Geneva 2004.
7- [1] Andaraliev Murodjon , Maghreb migration and integration issues : A case of France . Budapest (Hungray) : central European University . 2012.
8- [1] - John w. Berry, international migration, integration and multiculturalism. (ways towards social solidarity, queen University, paper on social representation. Vol 20.2011.
9- Roel peter Wilhelmina JENNISSEN. Macro-ecoamic determinants of international migration in Europe. Chapter3 (theorical framework of international migration) Amsterdam: Dutch university press2004.

10- Mary kirtz .interntional migration system.A global approach.Oxfard claremdon press.England.1992.
11- Thomas Strambar.the causes of Labour migration.A demand determined approach intenational migration revier.vol20.Special issue(winter1986).www.JSTOR.org 2004.
12- Hania Zlotnik. theories of international migration. Chapter 59 in anthors: Graziella. Jaqeues vallin.Gmillan vunch. Demography analysis and synthesis .treatise in population. New York. Academic press.vol1.2006.
13- Hein de Haas.Migration system formation and decline .Working Paper .international migration institute.oxford university.2009.
14- Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others).theories of migration. A revieiw and Appraisal.population and development .USA.September 1993.
15- Douglas Massy. Social structure house strategy and cumulative causation. population index
16- Peggy livett and Nady OrSky. international migration studies.past development and future trends.Yale university. Forthcoming 2007 .
17- Andrea Lazar. Transnational migration studies.reframing sociological imagination searsh. Romania:journal of comparative research anthropology and[1]Glick shiller. Towards transnational prespective of migration: race. Class. Etenicity. And nationalism reconsidred. New York: Academy of sciences.1999.
18- Morawska Evi .immigrants transnationalism and assimilation.A variety of combinations and analytic strategy it suggestes. In: toword assimulation and citizenship: immigrant in liberal nation state. England: 2003.
19- Faist T. transnationalisation in international migration: implication of the study citizenship and culture. Oxford university. 2002.
20- Walddiner . transnationalism in question.2004.
21- Rainer Bubock, Towards political theory of migrant transnationalism. Vienna: Austrian Academy of sciences. The center for migration studies. 2003.
22- Derga Ozkul, transnational migration research. Australia: University of Sydney. 2012.
23- Irene schofbrger, migration: solid nation and liquid transnationalism? The EU's struggle to find a shared course on African migration 1999-2019. Bonn: German development institute.2019.
24- Walddiner . transnationalism in question.2004.

25- Morawska Evi .immigrants transnationalism and assimilation.A variety of combinations and analytic strategy it suggestes. In: toword assimulation and citizenship: immigrant in liberal nation state. England: 2003.
26- UNHCR) .Operational Context:UNHCR's activities in Algeria focus on providing protection and assistance to refugees and asylumseekers.united nation refugee agency.2019.
27- Daniel Kaufman .() .Governance Matters from measurment to Action. World Bank. June 2000.
28- [1] IOM .ZAMBIA PROFILE 2019. Migration Governance Indicators.International Organization for Migration. . (2019) .
29- Chloe Teevan .November 2020 .(Algeria: Reforming Migration and Asylum systems in a time of Crisis.The European Centre for Development Policy Management (ECDPM). COUNTRY REPORT ALGERIA.2020.
30- [1] - William ROBINSON, Gramsci and Globlisation: from nation state to transnational Hegemony. California : critical Review of international social and political philosophy. Vol 8, no 4. December 2005.
31- Pieter de wilde, Ruud koopmans and micheal Zurn. Conflicts or cléavage ? Contesting Globalisation in western Europe and beyond, Berlin : Berlin social Researsh center, 2014.
32- Marina Mastrotefano (and others). Globalistion challenges for European regions . Brussels: Commission of the European communities. January 2009.
33- Susannah Taylor, Globalisation, international trade and Eurapean union. Singapore: National university of Singapore. February 2012.
34- James F. Hollifield. Why do states risk migration? Paper prepared for IPSA's 22nd World Congress of Political Science, Reshaping Power, Shifting Boundaries. Madrid : July 8-12, 2012.
35- kristin Archick and al. Muslims in Europe . Promoting integration and countering extremism. Washington: Congressionel Research service. September 2011.
36- Malgorzata Budyta. Theoretical approach of assimilation. Amesterdam : 2008.
37- Yann Algan and al, perspectives on culturel immigrants. An introduction.2007.
38- Venditto Bruno, immigration in italy.an overview. November2007.
39- Russell king and Aija lulle, Research on migration : Facing realities and maximizing opportunities. Brussels : European commission, 2016.

40- Rainer Munz. What are the migrant's contributios to employent and growthe ? A European approach. Migration research group. Janaury 2007.
41- Spielvogel and M.Meghnagi. The contributions of migrations to the dynamics of the labour force in OECD countries: 2005-2015.paris: OECD migration working paper, no 203. 2018.
42- Susan MARTIN, the legal normative framework of international migration. Global commission on international migration. Sebtemper 2005.
43- ILO Convention No. 97.Migration for Employment Convention (Revised), 1949.
44- United Nations, International migration report. New York: Department of economic and social affaires.2017.
45- International labour organization. Defining international migration. www.ILO.org
46-
47- World Bank, data and analysis on migration and remittances. April 2018. www.worldbank.org/migration